

جامعة القدس المفتوحة
مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

دراسات مستقبلية فلسطينية

(١)

جامعة القدس المفتوحة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

فلسطين / رام الله

ص.ب ١٨٠٠٤

ت: ٢٩٧١٢٤٦ / ٠٢ - ٢٩٥٩١٦٤ / ٠٢

ف : ٢٩٨٩٣١٥ / ٠٢

البريد الالكتروني: fssc@qou.edu

تصميم وإخراج فني

مركز الإنتاج الفني (mpc)

رام الله- فلسطين

١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م

المحتويات

تقديم

يقوم مركز جامعة القدس المفتوحة للدراسات المستقبلية وقياس الرأي على قناعة مؤداها، أن البحث العلمي المستقبلي يشكل عماد تطوير وتنمية المجتمع، بحكم دوره الفعال في رسم سياسات مستقبلية مرغوبة، ويجب السعي لتنفيذها، لأنها تحقق غايات وطنية، وقومية، مرتبطة، بالاستقلال والحرية والعدالة، ورفض التبعية والتخلف، والجهل، والأمية، مقابل السعي الحثيث لتنمية المجتمع، وازدهاره في المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية كلّها، وفق رؤية مستقبلية تعتمد قواعد البحث العلمي المساعدة على الاستشراف، المبدع والخلاق.

واستنادا إلى هذه الرؤية الاستشرافية، ها هو مركز جامعة القدس المفتوحة يقدم باكورة أعماله تنفيذاً لفلسفته التي أسس من أجل تحقيقها، على أمل أن تكون مجموعة الدراسات التي يشتمل عليها هذا العمل الأول، رصينة وذات أبعاد استشرافية مستقبلية تخدم صناع القرار وراسمي السياسات الوطنية الفلسطينية، لاسيما أن هذا الكتاب يجمع بين دفتيه ست دراسات سياسية واقتصادية واجتماعية.

قدم الدراسة الأولى أ. د/رفيق محمود المصري، وهي بعنوان: خيار الدولتين: الفلسطينية والاسرائيلية والسيناريوهات البديلة، في حين أعد الدراسة الثانية: أ.د إياد البرغوثي، مدير عام مركز رام الله لدراسات حقوق الأنسان، وهي بعنوان: الحراك العربي وانعكاساته على الوضع الاجتماعي السياسي في فلسطين، أما الدراسة الثالثة، فهي ذات بعد اجتماعي مباشر، وأعدها د. جهاد حمد، رئيس معهد دراسات الشرق الأوسط الكندي، وهي بعنوان المخاطر الاجتماعية على التجمعات الفلسطينية في المهجر، وأعد الدراسة الرابعة د.سمير أبو مدلله، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الازهر، وحملت عنوان: معوقات

تشجيع الاستثمار الكلي الفعال في فلسطين وإشكالية العلاقة بين القطاع العام والخاص، وهي دراسة ذات بعد اقتصادي، في حين أن الدراسة الخامسة تقع في اطار العلاقات الدولية، وقدمها د . نايف جراد، القائم بأعمال رئيس جامعة الاستقلال وحملت عنوان: العلاقة الأوروبية الفلسطينية ومستقبلها، أما الدراسة السادسة فقد تناولت: الاقتصاد الفلسطيني: الوضع الراهن و التوقعات المستقبلية، وقدمها الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم.

يتمنى مركز جامعة القدس المفتوحة للدراسات المستقبلية وقياس الرأي، بإدارته وعامليه، أن يكون قد قدم شيئاً نوعياً من خلال مجلته العلمية المحكمة، وبخاصة أن كل الدراسات التي يتناولها هذا العمل قد خضعت لقواعد النشر والتحكيم العلمي، وقد أعدها مجموعة من الاكاديميين الفلسطينيين المؤهلين، علهم يساعدون في إفادة المجتمع الفلسطيني في مهماته التحريرية والتنموية، خاصة وأن احد أهم وظائف الجامعة هي: تشجيع البحث العلمي ودعمه، إضافة إلى خدمة المجتمع كوظيفة ثالثة بعد التعليم والبحث العلمي.

في النهاية، نأمل تلقي ملاحظات القارئ واقتراحاته على عنوان المجلة الالكترونية حتى نطور من عملنا بما يفيد مجتمعنا وشعبنا وقضيتنا الوطنية.

مع الشكر

مدير المركز

د. محمد المصري

خيار الدولتين:
الفلسطينية والإسرائيلية
والسيناريوهات البديلة

أ.د/ رفيق محمود المصري

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الأقصى

مارس/ آذار ٢٠١٢

مقدمة..

شكلت فكرة الاستقلال الوطني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، حجر الزاوية في الفكر السياسي الفلسطيني طوال قرن من الزمان تقريباً، ولم يبخل الشعب الفلسطيني بقياداته المتعددة والمتغيرة في مراحل النضال الوطني كلها عن تقديم التضحيات الجسام؛ من أجل تحقيق هذه الغاية الوطنية؛ رغم ما واجهه من صعوبات وعراقيل لثنيه عن تحقيق هذا الهدف (الحلم) الذي يسمو على الأهداف كلها، بوصفه تجسيداً للحق الطبيعي والتاريخي والوطني و القانوني للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، حتى أصبح هذا الهدف موضع إجماع دولي على المستويين النظري والعملي باستثناء دولة إسرائيل وحلفائها «المؤمنين» نظرياً بهذا الهدف، والمعوقين لتنفيذه عملياً؛ مما يجعل الأمل في تحقيق هذا المراد أمراً صعباً، وبما يهدد العملية السلمية الجارية منذ عقدين من الزمن بالفشل الذريع، الأمر الذي حفَّز وما زال يحفز- الكثيرين ممن ينتمون إلى النخبة من سياسيين وباحثين وأكاديميين وسواهم، إلى البحث عن خيارات و سيناريوهات أو مشاهد بديلة لخيار «الدولتين لشعبين» في حال إعلان الفشل النهائي لمشروع المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي ترعاها الرباعية الدولية شكلاً، والولايات المتحدة الأمريكية ضمناً.

وانطلاقاً من فرضية فشل خيار ((الدولتين لشعبين)) تقوم هذه الدراسة على وضع خيارات أو سيناريوهات لحلول بديلة، معتمدة على منهج تحليلي علمي في تناول الخيارات والسيناريوهات المطروحة، على أن تناقش كل واحد منها من حيث صعوباتها، وتناول «محاسنها وعيوبها»، في إطار رؤية شمولية مستقبلية كفيلة بإنهاء الصراع الدامي الفلسطيني – الإسرائيلي، وبما يحافظ على حقوق الطرفين، ويصون الثوابت الوطنية الفلسطينية في حق العودة

وتقرير المصير والاستقلال الوطني، خاصة أن هناك شبه إجماع فلسطيني بأن المفاوضات حول خيار الدولتين قد وصل إلى طريق مسدود، وأن المفاوضات تحولت إلى سلوك عبثي غير مجدٍ، يفيد الاحتلال، أكثر مما يفضح سلوكه الاستيطاني، وربما استخدم هذا الاحتلال عملية المفاوضات الشكلية إلي غطاء لسياساته الاستيطانية التي يحاول من خلالها خلق أمر واقع جديد، يعوق تنفيذ خيار الدولتين بالآلية والكيفية التي يجب أن تكون، ألا وهي، دولة فلسطينية على حدود الأراضي كلها التي احتلتها إسرائيل في الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، العاصمة المنشودة للدولة الفلسطينية.

لذا، تعد هذه الدراسة جزءا لا يتجزأ مما يسمى ببحوث الفعل (Action Research)، أو البحوث المستقبلية، بوصفها دراسة موجهة في اتجاه عمل محدد يختص بالتفكير فيما نريد أن يكون عليه المستقبل، ووفقاً للمعايير التي نرتضيها، ومن خلال بعد زمني طويل بغية مساعدة صناع القرار وراسمي السياسات، وهي دراسة تهدف الى إيجاد خيارات، وسيناريوهات مبدعة وخلاقة تتجاوز الماضي البغيض والراهن المقيت، وتحرر في الوقت نفسه، ثقافتنا بشكل عام، والسياسية منها بشكل خاص من أغلالها، الأمر الذي يستلزم تحرير وعينا من شعارات الماضي المغلقة والمنغلقة، والتوجه نحو المستقبل بكل ما يحمل من آفاق رحبة، يساعدنا على تجاوز الواقع والماضي معاً، وينقطع عنهما وفق رؤية جدلية علمية تتوخى الخيارات الممكنة، والسيناريوهات والمشاهد المحتملة، معتمدة في ذلك على قراءة كل من الماضي والحاضر من منظور كلي للتطور الاجتماعي والسياسي، الاقتصادي والثقافي، يأخذ باعتباره صراعاته الأيديولوجية والفكرية والقيمية، لاسيما أنه ليس من مستقبل حقيقي، ولا من ابتداع حقيقي للمستقبل إلا من خلال التفوق والتسامي، أي من منظور القطيعة بينه وبين ما سبقه من رؤى (زاهر، ٢٠٠٤: ٥٣).

وتستند هذه الدراسة إلى منهج التحليل المستقبلي، أو المنهج الاستشرافي، الذي يقوم على بناء عدد من مشاهد التطور المستقبلي، والمشهد (السيناريو)،

هو مجموعة من التنبؤات المشروطة، التي تنطلق من السؤال: «ماذا...لو» ؟، أي ماذا يمكن أن يحدث لو تحققت شروط عدة، كما أن المشهد هو: تصور ذهني وفكري لمجموعة من الحالات المتوقعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما، وهو ليس تعبيراً عن رغبة مؤلفة، وإنما وصف لمسار محتمل بغض النظر عن رغبتنا فيه، أي أن الاستشراف هو دراسة لحالات احتمالية لها شروط ومؤشرات معينة (إبراهيم، ١٩٨٨: ٣٤٤)، كما تقوم هذه الدراسة على مقاربة مركبة، من المقاربتين الاستكشافية والمعيارية، باعتبار أن الأولى تنطلق من الحاضر بمواصفاته وتشكيلاته إلى المستقبل ليسوق لنا مشاهد أو سيناريوهات «اتجاهية»، تمثل امتداد الماضي والحاضر معاً، وتتسم بالامتدادية غير المبدعة، باعتبارها تعيد إنتاج الحاضر في التحليل النهائي، في حين تنطلق المقاربة الثانية من حاجات وأهداف مرجوة ومرغوب فيها، تتساقط على الحاضر من المستقبل، لتبحث في هذا الحاضر عن عناصر تحقيقها، وهي التي تتميز بالإبداع مع جنوحها إلى الخيال، لذا اعتمدنا في هذه الدراسة على المقاربة المركبة التي تقوم على الجمع بين المقاربتين، باعتبار أن المقاربة الاستكشافية تمثل الدقة، والأخرى المعيارية تمثل الخيال، فالجمع بينهما وتعظيم كل منهما، هو خيار هذه الدراسة الاستشرافية، أي رؤية المقاربتين في تداخلهما، وارتباطهما مع بعضهما بعضا ببعد جدلي مبدع وخلاق، علنا نقدم أكثر السيناريوهات - الخيارات - البديلة والممكنة لخيار الدولتين المطروح حالياً في حال فشله.

وانطلاقاً مما سبق، سنقدم في هذه الدراسة عدداً من السيناريوهات و الخيارات البديلة، لما هو مطروح حالياً، علماً بأن بعضها أو جلّها قد تم تناوله و التراجع عنه لسبب أو لآخر، لصالح خيار «الدولتين لشعبين» باعتباره الأكثر واقعية افتراضاً، وبالإمكان تحقيقه، خاصة بعدما تم تبنيه من المجتمع الدولي، إلى جانب قبوله إسرائيلياً على المستوى النظري، مع الرفض العملي لجوهر هذا الخيار، وذلك لأنه يمثل بداية النهاية لدولة إسرائيل اليهودية» كما يرى بعض منظري اليمين المتطرف بشقيه القومي والديني، باعتبارهما يرفضان من

حيث المبدأ، فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين، ويطرحون بديلها شرق الأردن، أي أن دولة الأردن الشقيق هي دولة الفلسطينيين، علماً بأن «خيار الدولتين» لا يقدم حلاً جذرياً وشاملاً لقضايا الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بشكل عادل، بحكم ما يتركه من مشكلات تتجسد في أمرين أساسيين:

أولاً: موضوع حق العودة لأبناء الشعب الفلسطيني الذين شُرِدوا من ديارهم وممتلكاتهم وأراضيهم، بل من وطنهم، حيث لم تتم الإجابة بالإيجاب الكلي على حق عودتهم وتعويضهم في الوقت نفسه وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ثانياً: موضوع حق تقرير المصير لأبناء الشعب الفلسطيني المقيم في دولة إسرائيل، والذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وبالتالي لم تتم الإجابة على سؤال: ما مصير هذا الجزء من الشعب الفلسطيني الذي قارب تعداده المليون ونصف نسمة، ويشكلوا قرابة ٪ ١٣ من مجموع الشعب الفلسطيني، خاصة أن «منظمة التحرير الفلسطينية لا تملك جواباً بشأنهم: لا تفكيراً سليماً ولا تصوراً لمستقبل يضمهم ويدمجهم مع بقية الشعب الفلسطيني (مصالحة، ١٩٩٤: ٩٤)، رغماً عن شعارات المنظمة الدائمة والتي تؤكد على أن الشعب الفلسطيني كل واحد موحد، بغض النظر عن تشتته وانتشاره الجغرافي، إلا أنها (المنظمة) لم تتمسك بشعاراتها وطروحاتها، ورضيت من خلال المفاوضات، بتسوية تتناقض شروطها فعلاً مع المبادئ والأهداف التي تبنتها طوال أعوام (صايغ، ٢٠١١ :٢).

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية بديلة لخيار الدولتين، من خلال سيناريوهات عدة أو مشاهد بديلة، تفيد صناع القرار، في ابتداع ورسم فعل سياسي رشيد وعقلاني، رغماً مما تبدو عليه هذه الخيارات من طوباوية في الوقت الحاضر، لاسيما أن الدراسات المستقبلية، هي اجتهاد علمي منظم، يرمى إلى صوغ مجموعة من «التكهنات» و «التوقعات المشروطة»، والتي

تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات، عبر فترة زمنية قد تمتد لأبعد من عقدين، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر، لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع.

فإن هذه الدراسات لا تستبعد إمكانية استكشاف نوعية حول حجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في مجتمع ما، حتى يتشكل مستقبله على نحو منشود (عبد المعطي، ١٩٩٥: ١٠٨)، وتبدو هذه النقطة الأخيرة على جانب كبير من الأهمية، لأنها تقتضي توفير وعي ناضج بالمستقبل يعتمد على معرفة علمية نظرية ومنهجية لا بالتغير كما حدث، ولكن بالتخطيط لإحداثه بوعي (سعد الدين، ١٩٨٢: ٢٥-٢٤) خاصة وأنه لا يوجد مستقبل واحد فقط، بل مستقبلات، وفي حالتنا الفلسطينية هناك العديد من الخيارات المستقبلية البديلة لخيار «الدولتين المتجاورتين »، منها: خيار الدولة الفلسطينية الديمقراطية الواحدة، وخيار الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة، وخيار الدولة ثنائية القومية، وخيار دولة الاتحاد الفيدرالي الثلاثي الوطنيات، وكلها خيارات وسيناريوهات، بديلة لخيارنا الحالي التي تؤكد مؤشرات التفاوض الدائر إمكانات فشله أكثر من نجاحه، لذا سنعمد إلى تناول الخيارات البديلة لخيار «الدولتين لشعبين،» على أن نوضح السياق التاريخي لكل خيار قد طُرح سابقاً، لنخرج بالبديل الممكن.

أولاً- خيار الدولة الفلسطينية الديمقراطية الواحدة:

يعود طرح هذا الخيار إلى جذور الفكر السياسي الفلسطيني وتمايزه عن حاضنته القومية العربية مع بداية بلورة الحركة القومية العربية في مطلع القرن العشرين، وذلك بحكم ما كان يتهدد فلسطين من «خطر الضياع» بفعل الهجرة والاستيطان اليهوديين، وهو أمر تميزت به فلسطين عن شقيقاتها العربيات، إلا أن التفكير السياسي الفلسطيني لم يصل إلي حد القطيعة مع محيطه العربي القومي بقدر ما كان محاولة لإبراز البعد الخاص «الوطني» للحركة العربية في فلسطين، بحكم الطابع الخاص للحالة الفلسطينية، الأمر الذي ساهم في بروز

الارهاصات الأولى للوطنية الفلسطينية، إلا أن هذه الوطنية بقيت مندمجة حتى مطلع العشرينيات من القرن العشرين في الحركة القومية العربية الجامعة التي جسدت طموحات العرب - وبخاصة في المشرق العربي - إلى التحرر والتوحد في إطار دولة واحدة (الشريف، ١٩٩٥: ١٢٥)، وبقي الأمر على حاله حتى انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في مدينة حيفا في ديسمبر ١٩٢٠، ودعا إلى تشكيل حكومة وطنية فلسطينية، تكون مسئولة أمام برلمان منتخب من السكان الذين وُجدوا في البلاد قبل الحرب العالمية الأولى، وهذا يعني أن كل المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى فلسطين بعد بدء هذه الحرب ليسوا مواطنين، ولا يحق لهم الانتخاب، وبالتالي يبرز في هذا الطرح توكيد على الهوية العربية الخالصة لفلسطين الانتدابية.

إلا أن التمايز الفلسطيني عن القضية العربية الواحدة، لم يكن تمايزاً ينطوي على تمايز المصائر، بل هو ناجم بفعل الظروف المختلفة، وطبيعة الخطر المزدوج الذي واجه فلسطين: خطر الاستعمار البريطاني التقليدي، وخطر الاستيطان الإجلائي الإحلالي الصهيوني، الذي استهدف إجلاء الشعب الفلسطيني وإقصاءه عن أرضه، وإحلال اليهود الوافدين بدلاً منه، لذا تميز الفكر الفلسطيني بما تميز به، وسار مصير الفلسطينيين سيراً معاكساً تماماً للاتجاه العام نحو ظهور دول وطنية «قومية» جديدة في أوساط العرب، وغيرهم من الشعوب على أثر تفكيك الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة، حيث كانت فلسطين جزءاً من وحدات إدارية عثمانية أوسع، شملت أيضاً سوريا ولبنان وشرق الأردن، وتحولت هذه الأجزاء إلى كيانات دستورية مستقلة باستثناء فلسطين، كما اختلف - نتيجة السياسة البريطانية والمطامع الصهيونية - سياق التطور السياسي للمجتمع الفلسطيني بعد الحرب العالمية الأولى اختلافاً جذرياً عن السياق الذي توافر لدى الدول الوطنية «القومية» الناشئة في الأقاليم العربية، وقُدِّمتْ هذه الدول العربية بوصفها مصدراً ومرجعاً للهوية الوطنية أو «القومية الجديدة»، وهي عملية شجعت النخب القائمة عليها بقوة ونشاط في محاولة منها، وبمساعدة

أوربية، لترسيخ سيطرتها الاجتماعية ضمن حدود الجغرافيا الجديدة، ولكن في سياق هذه العملية تكون النزعة الوطنية القطرية أو الوطنية الدولانية (صايغ، ٢٠٠٢: ٤٢-٤٤)، مما شجع النخبة الفلسطينية على المطالبة بتأسيس دولة فلسطين الاندماجية الواحدة، أي التي تدمج الفلسطينيين مع بعضهم بعضا، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية في دولة فلسطينية عربية واحدة، تكون جزءاً لا يتجزأ من محيطها وعمقها العربي.

وعلى الرغم من أن ظروف التجزئة الاستعمارية التي فُرضت على المشرق العربي، قد أدت إلى انكفاء القومية العربية نسبياً، وانطلاق الوطنية الفلسطينية وتألقها إلى حد ما على المسرح السياسي، فقد بقي التوجه القومي الوحدوي حاضراً في إطار الفكر السياسي الفلسطيني الباحث عن الدولة المستقلة الواحدة طوال سنوات الثلاثينيات والأربعينيات، حتى جسد نفسه في الإعلان عن حكومة عموم فلسطين عام ١٩٤٨، على أثر قرار التقسيم رقم (١٨١)، دون الأخذ بعين الاعتبار التركيب الديمغرافي الجديد في فلسطين، وبقيت النخبة الفلسطينية متمسكة حتى وقت قريب بخيار الدولة الفلسطينية العربية الاندماجية الواحدة، ذات الطابع العربي، دون إدراك لحقيقة تحول إحدى «الاثنيات » إلى «قومية بالقوة»، وأخذت تصارع الأصيلة، واستطاعت إزاحتها وموضعة ذاتها بدلاً منها، وتحول المواطن الأصلي إلى «لاجئ» في وطنه، وبخاصة وأن الانتداب البريطاني رفض أي حل فلسطيني يقوم على تأسيس دولة فلسطينية عربية واحدة، بحكم التزاماته في وعد بلفور، الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من وثيقة الانتداب التي أقرتها الأمم المتحدة، ويتلخص جلها في إقامة «وطن قومي لليهود» في فلسطين، والتي نجحت عام ١٩٤٨، وأقامت دولتها على ٧٨٪ من المساحة الكلية لفلسطين التاريخية، ووضع الجزء الباقي (٢٢٪) تحت السيطرة الأردنية والمصرية، وبقيت القيادة الفلسطينية أسيرة الفكر التقليدي القديم المستند إلى الحق التاريخي لشعب فلسطين في أرضه، وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من «سوريا الطبيعية»، أو جزأً من جسد «الأمة العربية»، دون أية قوة فعلية وعملية تسند هذا الحق،

وتحوِله إلى واقع، بل بقي حقاً مجرداً مستنداً إلى قوة الحق نفسه، وهي رؤية قاصرة، لم تستطع التقاط الجديد، ممثلاً بموجات الهجرة الصهيونية المكثفة، والتي عبرت عن الطابع الديمغرافي لفلسطين الانتدابية، بحيث أصبح فيها (٦٥٠ ألف) يهودي يسعون إلى إقامة «وطن قومي» لهم على «أرض الميعاد» فلسطين، مدعومين بما أفرزته أيضاً الحربان العالمية الأولي والثانية من تنامي التعاطف مع اليهود على النطاق العالمي، ووصول عددهم في فلسطين إلى الرقم المذكور أعلاه، وتحولهم كذلك إلى قوة اقتصادية وسياسية كبيرة امتلكت عدداً من المؤسسات الحديثة التي شكلت «دولة داخل الدولة» (الشريف، ١٩٩٥: ٢٥).

كما كانت هذه «الدولة الوليدة في أحشاء الانتداب البريطاني» مدعومة كذلك، من قوى الاستعمار العالمي بريطانيا وفرنسا أولاً، والولايات المتحدة الأمريكية لاحقاً، والتي عملت على زرع جسم غريب في المنطقة العربية، وذلك من خلال «حوسلة اليهود» كما يقول د. عبد الوهاب المسيري، وتحويلهم إلى جماعة وظيفية عن طريق تأسيس دولة وظيفية تجمع اليهود فيها باعتبارهم مادة استيطانية تسبب مشكلات أمنية إن بقيت داخل العالم الغربي، لكنها قادرة على زيادة نفوذه وسيطرته إن نقلت إلى خارجه، وتحولت إلى مادة قتالية تحوسل لحساب الغرب داخل نطاق الدولة الوظيفية (المسيري، ٢٠٠٠: ٢٨٩ - ٣٠٢)، وذلك بهدف ضرب المشروع القومي العربي الموحد وقواه التحررية الرافعة له لإبقائها مجزأة تتجه بولائها لقطريتها المستحدثة على حساب قوميتها وعروبتها، وإمعانا في قصر النظر لدى القيادة الفلسطينية، وكردة فعل، ربما غير مدروسة وغير منسقة ومستعجلة، أعلنت تشكيل حكومة عموم فلسطين التي تم وأدها عملياً في مهدها، وتحولت إلى سراب، وتوزعت باقي الأراضي الفلسطينية على مصر والأردن، وهكذا اختفت فلسطين كوحدة إقليمية سياسية، واختفت معها فكرة الدولة الفلسطينية العربية الاندماجية الموحدة نتيجة انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني.

وبقيت فلسطين بعد النكبة (عام ١٩٤٨) مجزأة إلى ثلاث مناطق،

واختفت كوحدة إقليمية جغرافية سياسية، وبالتالي لم يعد ممكناً الحديث عن استقلال فلسطين في دولة كاملة السيادة، لاسيما أن هذه الفكرة قد حوربت عربياً، وبشكل خاص من الأردن ومصر على حد سواء، وإن تمايزت رؤية مصر لاحقاً، بعد انتصار ثورة يوليو ١٩٥٢.

وبقيت الأحوال الفلسطينية في جوهرها على حالها حتى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، دون التنكر لما قامت به الحركة الوطنية الفلسطينية خلال هذه الفترة، وبشكل خاص بعد عام ١٩٥٦ حتى تأسيس المنظمة، المدعومة بقرار عربي، مؤمن «بحق الشعب الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره»، «وتحرير وطنه من الاستعمار الصهيوني»، «بصفته وطناً عربياً تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معه الوطن العربي الكبير»، وهي وحدة إقليمية لا تتجزأ، وكل ما ينافي هذه الحقيقة «باطل من أساسه» (الميثاق الوطني الفلسطيني، ١٩٦٨)، علماً بأن كل اليهود الذين هم من أصل فلسطيني، هم فلسطينيون عرب بغض النظر عن دينهم، إذا كانوا راغبين في العيش بولاء وسلام في فلسطين، دون تناول فكرة الدولة الفلسطينية، أو الحديث عنها، وبقي الوعي الكياني الفلسطيني «ملتبساً» و «متناقضاً» لأن منظمة التحرير الفلسطينية لن تمارس أية سيادة إقليمية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، مركزة جهدها فقط على تحرير فلسطين (الشريف، ١٩٩٥: ١٠٥-١٠٣)، وبقي الأمر على حاله حتى وضعت حرب ١٩٦٧ نهاية لهذا الوضع الشاذ في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في تلك الحرب، وفرضت وضعاً شاذاً آخراً، وإنما أقل إشكالية و أكثر وضوحاً بقدر تعلق الأمر بمسألة الدولة، حيث عاد وضع الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب ١٩٦٧ إلى ما كانا عليه قبل عام ١٩٤٨.

وبناءً على الوضع الجديد، برزت طروحات عدة لمعالجة الوضع، منها خيار الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، المطروحة حالياً، لكن هذا الطرح رُفض، من قبل حركة «فتح» والقوى الفلسطينية الأخرى، وعلى

رأسها منظمة التحرير، حتى انعقد المؤتمر الوطني الثالث لحركة «فتح» عام ١٩٦٨، وأقر فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية في فلسطين كلها، وهي فكرة قديمة جديدة،أملتها تكتيكات حرب ١٩٦٧ ونتائجها المأساوية، كما طرحت هذه الفكرة من الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وإن اختلفتا مع حركة فتح ومنظمة التحرير في الشق المتعلق بماهية هذه الدولة وجوهرها العلماني الذي رفضته حينها حركة فتح، كما لم تتبناه المنظمة، باعتبار فلسطين دولة عربية، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، لكنها دولة لا طائفية ولا علمانية، لأن الأخيرة بعيدة عن ثقافتنا، علماً بأن اللغتين العربية والعبرية لغتان رسميتان للدولة (الحوت، ١٩٧٣: ٢١-٥).

وفي هذه الرؤية تتبدى اليوتوبيا الفلسطينية المتأثرة بالفكر القومي المغلق بأنصع صوره السياسية، لاسيما أن هذه الطروحات لم تلحظ المعطيات المادية الجديدة التي طرأت على فلسطين «الدولة الانتدابية» من ناحية ديمغرافية، ومن ناحية الواقع المادي الذي تمثله دولة إسرائيل المتقدمة والمتطورة جداً، إلى جانب تجاهلها لإمكانية بلورة «قومية جديدة» إسرائيلية، وبناء» الأمة الإسرائيلية «الجديدة من خلال مفهوم الدولة – الأمة، أي الدولة التي أفرزت وأوجدت أمة، بدلاً من النظرية السابقة التي تقول ببناء الأمم لدولها، في حين قامت الدولة الإسرائيلية ببناء الأمة، وبالتالي فإن طرح هذه الدولة الفلسطينية العربية سواء العلمانية أو غير العلمانية، يعني إزالة دولة إسرائيل وإنهائها وإقامة دولة فلسطين بدلاً منها، وهو أمر قريب من المستحيل، إلى جانب أنها رؤية لم تجد حلاً لليهود الذين وفدوا إلى دولة إسرائيل بعد تأسيسها ١٩٤٨، حتى طرح هذه الفكرة عام ١٩٦٨، أي بعد عقدين من الزمن، حيث أصبح عدد سكان هذه الدولة ثلاثة أضعاف عما كانت عليه حين تأسيسها، وفي هذا الطرح الفلسطيني «العتيق» تكمن اليوتوبيا واللامعقول، الأمر الذي تم التخلي عنه عملياً ونظرياً بعد عام ١٩٧٣، لصالح خيار الدولة المستقلة، أي خيار الدولتين عملياً، خاصة وأنه أيضاً يتناقض مع الشرعية الدولية، وقرار التقسيم رقم

(١٨١)، التي نستند إليهما كثيراً في نضالنا الوطني الفلسطيني، لذلك يعد خيار الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية أو غير العلمانية المطروح فلسطينياً، متخيلاً أكثر من كونه واقعياً، لأنه يقوم على «إدماج» الإسرائيليين بصفتهم «أقلية يهودية» في إطار دولة فلسطين العربية الديمقراطية، في حين أنهم لم يعودوا كذلك، بل أصبحوا هم الأكثرية على أرض فلسطين التاريخية، مما جعل، ويجعل شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية بمفهومها القديم مستحيلاً.

لذا، وفي ضوء إمكانية فشل «خيار الدولتين»، عاد هذا الخيار من جديد، باعتبار أنه يفضل أن يأتي حل القضية الفلسطينية من خلال توحيد فلسطين، لا بالعودة إلى تقسيمها، وبخاصة أن فلسطين قد وحدت جغرافيا عقب عام ١٩٦٧، فلتبق متوحدة، بقطع النظر عمن وحدها، وليبدأ كل بديل مستقبلي من نقطة وحدة فلسطين الجغرافية (الدجاني، ١٩٩٦: ١٩)، إلا أن الحل، وكما توحي كل الحقائق، يستلزم السلام بين كل يهود العالم وكل شعب فلسطين، والعودة إلى هذا الخيار يمثل «الحل الأنبل والأكثر أخلاقية وعدالة بمعنى التسوية التاريخية، ولو كان العالم صحيح العقل لدفع باتجاهه، مع أنه أقرب إلى طوبا منه إلى مشهد محتمل، إذ لا يوجد سوى قوى محدودة حاملة له اجتماعياً في إسرائيل أو بين الفلسطينيين (باروت، ٢٠٠٢: ١٩)، أما فيصل دراج فيرى أن العودة إلى شعار قديم يُفصح عن «الخيبة والأزمة في آن»، «الخيبة في سلام الشجعان» الذي غلبت فيه الحقيقة الدامية وهم التشاطر وسياسة الارتجال،...مع أن هذا الطرح، له نصيب من المعنى في سياق آخر، تعابيره الحرب والسلام والمساومة (دراج، ٢٠٠٢: ٢٠)، ويتوصل إلى عدم إمكانية تحقيق هذا الخيار فلسطينياً وإسرائيلياً، باعتباره متخيلاً أكثر مما هو واقعي.

كما تطرح (الكرمي: ٢٠٠٢) هذا الخيار للنقاش، بوصفه نظاماً قائماً على «صوت واحد لكل الناس» من غير الإشارة إلى المعتقد أو الاثنية، ويتطلع إلى خلق مجتمع متعدد مساواتي على النمط الديمقراطي الغربي، ويعارض ترتيباً قائماً على جاليات منفصلة واحدتها عن الأخرى، إلا أن هذا الحل له من يعارضه

ويجعله غير قابل للتحقق، في حين يؤكد (مخول، ٢٠٠٢) بأن الغبن التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني لا ينحصر في إسقاطات الاحتلال الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧، بل يكمن أساساً في نكبة عام ١٩٤٨، فقيام دولة إسرائيل هو في حد ذاته، مركب أساسي من الغبن التاريخي المستدام، أما جوهرها كدولة يهودية، ودولة اليهود أينما كانوا، فيزيد من هذا الغبن (مخول، ٢٠٠٢: ٣٧)، وبالتالي فإن التعويض الأمثل عن الغبن التاريخي هو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية في كل فلسطين التاريخية، تضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأملاكهم، وتعويضهم عن فترة اللجوء بشكل تام، جماعياً وفردياً، وسيضمن مركب «العلمانية» أن تكون الدولة، دولة مؤسسات، مع فصل للسلطات، وفصل الدين عن الدولة (مخول، ٢٠٠٢ :٤٠)، بينما يطرح (نفاع: ٢٠٠٢): أن افتراض إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية، يعني نشأة ظروف أكثر إنسانية، وأكثر ملاءمة لحرية السكن والتنقل للعرب واليهود في كل جزء من الدولة، مع أن الظروف الحالية لا تسمح، لكن قد تأتي ظروف بعد إقامة الدولة الفلسطينية، ويصبح أكثر واقعية، وأن تتطور الأمور إلى قيام دولة ديمقراطية علمانية، وهو الأمر الأرقى، ولكن الأبعد (نفاع، ٢٠٠٢: ٥١).

يبدو مما طرحناه، أن خيار دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية، ليس مرفوضاً، بل يواجه صعوبات كثيرة، حيث يستلزم إنهاء دولة إسرائيل الحالية، وعدم الاعتراف «بالقومية الجديدة الإسرائيلية»، أو الاعتراف «بالأمة الإسرائيلية»، ولا يقر بحقائق الديمغرافيا، أو موازين القوى الحالية، ... إلخ، وكل ذلك يدفع إلي تبني خيار آخر، أكثر مناسبة وتماثلاً مع الواقع الديمغرافي والقومي الموجود على أرض فلسطين التاريخية، ممثلاً في وجود «قوميتين» فلسطينية وإسرائيلية، مما يدفع بخيار «الدولة الثنائية القومية»، بوصفه الخيار الأنسب للواقع القائم، مع بقاء خيار الدولة الديمقراطية العلمانية، احتمالاً قائماً مع التعديل الذي طرأ عليه، من حيث جوهر الدولة، واسمها، وآليات عملها، الأمر الذي سنتناوله تحت خيار ثالث، بعد الثنائية القومية، تحت مسمى خيار

«الدولة الواحدة»، لكن ليس بوصفه خياراً مقبولاً من الذين يتصورون قيام تعايش بين تجمعات دينية مختلفة في فلسطين المستقبل، ويرفضون الإقرار بأي صفة «قومية» للتجمع السكاني اليهودي في فلسطين (الشريف، ٢٠٠٢: ٢٨).

ثانياً- خيار الدولة الثنائية القومية..

يقوم هذا الخيار على ادعاء أساسي مؤداه، أن المسارات المتنوعة تحول الفصل السياسي (حل الدولتين) إلى حل يبدو أنه لا يمت للموضوع بصلة، وأنه غير قابل للتطبيق، وغير مؤهل للتعامل بصورة فاعلة مع المشكلة التي تواجهنا؛ إلي جانب أن أي حل ينطوي على تطوير ديمقراطية ليبرالية غير ممكن، بسبب الطبيعة الأثنية للحركة القومية اليهودية، وللحركة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي لا يسمح بتطوير هوية مدنية مشتركة ؛ لذلك فالحل الوحيد المتبقي، والذي يسمح بتحقيق تسوية إسرائيلية – فلسطينية، يجب أن يقوم على أساس إنشاء دولة «ثنائية القومية»، إسرائيلية – فلسطينية، في فلسطين الانتدابية (غانم، ٢٠٠٠: ٤)؛ أي إقامة كيان سياسي ثنائي القومية، ليس بالضرورة عبر خلق قومية جديدة كما حدث في جنوب أفريقيا، بخلق القومية «الجنوب أفريقية»، فنحن لا نستطيع أن نخلق قومية من هذا النوع في بلدنا، لكن في الإمكان الحديث عن مبنى سياسي ثنائي القومية يزول فيه نظام التفرقة العنصرية الموجود الآن في إسرائيل (بشارة، ١٩٩٦: ٥٢)، علماً بأن هذا النظام لا يعني دولة ديمقراطية علمانية، وإنما دولة ثنائية القومية، أي نظام سياسي فيدرالي بين كيانين قوميين، وفقط في مثل هذا الإطار يمكن حل موضوعين، مثل: اللاجئين والاستيطان، وهذا الأمر يجب أن يصبح مشروعاً حقيقياً إذا فشل مشروع الدولة تاريخياً، ... ويجب أن يشكل الفلسطينيون في مناطق ١٩٦٧ مع فلسطيني أل ١٩٤٨ كياناً سياسياً واحداً فلسطينياً ضمن كيان سياسي أكبر ثنائي القومية، فيه كيان سياسي يهودي، وكيان سياسي عربي، يشكلان سوياً كياناً سياسياً يهودياً – عربياً ذا برلمان من ناحية، وبرلمان مشترك من ناحية أخرى (بشارة، ١٩٩٦: ٥٢).

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن جذور فكرة الدولة ثنائية القومية، قد طُرحت من قبل اليهود أنفسهم قبل أن تُطرح من أي آخر، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد بدأت كجدل داخلي في الوسط اليهودي الذي ساورت نخبه الفكرية، هواجس بشأن إمكان إيجاد أكثرية يهودية في فلسطين، وإقامة دولة يهودية منفصلة ومتميزة عن العالم العربي، وعن الأغلبية العربية في البلد، ورأوا في هذه الأغلبية المسلمة بأنها ليست معادية لليهود، كما رأوا فيها جماعة قومية أخرى، لا تقل مطالبهم بالأرض شرعية عن المطالبة اليهودية، ومن هؤلاء المفكرين (النخبة) الذين طرحوا الفكرة، يبرز إلياهوسابير، ويستحاق إبشتاين، ويوسف أوربا، ونسيم ملول، والحاخام بنيامين، وجميعهم اقترحوا إقامة جيوب يهودية في المناطق التي لا يسيطر عليها العرب، الأمر الذي يضع الأساس المادي لبناء مجتمعين جنباً إلي جنب، وهذا الأساس سيصبح البنية التحتية لإقامة الدولة الثنائية القومية (غانم، ٢٠٠٠: ٦ - ٧).

لقد تجمعت هذه الأفكار التي طرحها المثقفون أول مرة لدى ظهور حركة «عصبة السلام» التي أسسها آرثر روبين عام ١٩٢٥، وكان روبين أول من تكلم بصراحة عن «أرض إسرائيل دولة للقوميتين»، وبعمله هذا، حول فكرة أبشتاين في بداية القرن العشرين، بشأن الحق المزدوج للشعبين في أرض إسرائيل، إلى فكرة عملية محددة (غورني، ١٩٨١: ١٥٠ - ١٥١)، كما اقترحت «عصبة السلام » النظر إلى سويسرا وفنلندا كنموذج أولي لدعواهما، وطالبت بإنشاء مؤسسات، مثل البرلمان، حيث سيتمثل الشعبان بالتساوي الكامل، دون الالتفات إلى النسبة العددية بين العرب واليهود، وبقيت هذه الفكرة حية، حيث تناولها وأعاد طرحها بن غوريون في أوائل الثلاثينيات، معلناً أن الدولة التي ستقام، تستلزم الحفاظ على توازن بين اليهود والعرب، بحيث لا يحكم اليهود العرب، ولا يحكم العرب اليهود، وقد تم تبني هذا الخيار في مجلس حزب مباي عام ١٩٣١ (أميتاي، ١٩٨٨: ٢٣)، وفي الأربعينيات من القرن الماضي، آثار فكرة الدولة الثنائية القومية بصورة رئيسة «حزب العمال» الذي تأسس

عام ١٩٤٦، حيث أيد هذا الحزب في البداية، إنشاء تجمع ثنائي القومية، وتكلم لاحقاً عن «دولة ثنائية القومية»، وهذا ما أكد عليه الحزب في مؤتمره التأسيسي عام ١٩٤٦ (أميتاي، ١٩٨٨: ٢٦).

بعد تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، أخذت فكرة «الدولة الثنائية القومية» تتوارى وتتراجع، باعتبار أن الهدف الصهيوني قد تحقق، إلا أن هذه الفكرة قد تم إحيائها مع بدء التشاؤم، والخوف من فشل العملية السلمية التفاوضية الجارية الآن بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، لتحقيق خيار «الدولتين لشعبين»، وطرح (أفنيري) متسائلاً: هل يمكن لدولة ثنائية القومية أن تؤدي مهماتها ؟، هل يمكن إنهاء النزاع ؟... ويجيب على ذلك قائلاً: لا يمكن لهذا الجيل من اليهود، يهود ما بعد الكارثة، ولا الجيل القادم أن يقبلوا بهذا الحل، الذي يتعارض بشكل تام مع أسطورة إسرائيل وروح شعبها، لأن دولة إسرائيل قد أقيمت ليتمكن اليهود، أو جزء منهم، من تقرير مصيرهم، في حين أن الدولة ثنائية القومية تقضي على دولة إسرائيل، لذا فهو يؤكد على فكرة «الدولتين لشعبين» وبحدود مفتوحة أمام تنقل الناس والبضائع وفق إطار متفق عليه، استنادا إلى المعطيات الجغرافية والسياسية، مما يؤدي إلى تواصل عضوي، ربما يكون إطاراً فيدرالياً، ... وربما ينشأ في المستقبل جيل جديد لدى الطرفين تكون لديه النية في العيش المشترك في دولة مشتركة (مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧).

أما (هينغبي)، فقد كتب مقالاً في جريدة هآرتس الإسرائيلية، طرح فيه فكرة دولة واحدة لشعبين، دولة شراكة، دولة ثنائية القومية، على اعتبار أن «كل من لديه عيون للنظر، وآذان للسمع، عليه أن يدرك أن شراكة ثنائية القومية، تستطيع هي فقط إنقاذنا، إنها الطريقة الوحيدة فقط لتحويلنا من غرباء على أرضنا إلى أبناء بلد أصليين»، وبخاصة أن دولة إسرائيل قد «تسببت في إخفاء أمة كاملة»، ولهذا «لم يكن من السهل تبني حل الدولتين، لأن دولة إسرائيل لا يمكنها أن تحرر نفسها من النمط التوسعي، وأن أيديها وأرجلها

مقيدة بالمقومات الأيديولوجية والعملية، وأن لديها نزعة للتصرف بهذا الشكل»، ويضيف (هينغبي)، «حتى إذا أحاطت إسرائيل نفسها بسور وخندق وجدار، فإن ذلك لن يفيد، فإسرائيل كدولة يهودية لن تكون قادرة على البقاء، لن يكون هناك خيار آخر، وإن محاولة تحقيق سيادة يهودية محوطة بجدار، ومعزولة، يجب التخلي عنها، علينا أن نقتنع بحقيقة أننا نعيش معا كأقلية، ولا حل لنا إلا الدولة ثنائية القومية، نعيش فيها كإسرائيليين وفلسطينيين» (مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧).

ويطرح (شيلنغ) في مقالة كتبها في هآرتس بتاريخ ٣١/٨/٢٠٠٣، إن واقع «وجود ثلاثة ملايين فلسطيني في المناطق) يقصد الضفة وغزة، وعدم استعداد أحد لشراء صيغة الأردن هو فلسطين»، يعني بوضوح، أن ذلك يقود نحو الدولة ثنائية القومية، بينما يؤكد (كوهين، ٢٠٠٣) على فكرة الدولة ثنائية القومية، هي الحل البديل للأوضاع القائمة حالياً، وبخاصة أن التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية بات بالفعل يهدد إمكانية قيام الدولة الفلسطينية، ويؤكد بأن هناك المزيد من المقالات والتحليلات التي يكتبها الفلسطينيون ومؤيدوهم، يحذرون من أن خيار «الدولتين لشعبين» أخذ في التبدد، وهدف إقامة الدولة الفلسطينية يجب أن يستبدل بالتطلع إلى إقامة دولة ثنائية القومية، خاصة وأن الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧، وإخلاء المستوطنات، يعد مساومة مغلوطة فالفلسطينيون يصرون على حق العودة، فما العمل إذاً حين يكون الواقع الوحشي، يقوض المواقف الأيديولوجية، والأجوبة الاعتيادية لا تعود قابلة للتحقق؟ نبدأ بالانشغال في التفكير الذي يبدو ككفر بالأساس، وكأمر مرفوض وخيالي، مثل: لعل حل الثنائية القومية سيخلق - بالفعل - احتكاكات أقل مما يخلق الفصل والتقسيم ! ؟، ولعل مجرد النقاش المفتوح، اللقاء المفتوح، و إن كان نظرياً، في التسويات الثنائية القومية، يدفع المصالحة إلى الأمام أكثر من التمسك بالفعل العرقي – القومي؟ (مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧).

ويؤكد المؤرخ (توني جوديت) في مقالة له بمجلة نيويورك ريفيو، في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٣ / ١٠ / ٢٣، أن عملية السلام في الشرق الأوسط قد ماتت، وأن «فكرة الدولة اليهودية قد أصبحت مفارقة في عالم متعدد الثقافات»،«لا ترتبط فيه الجنسية بالعرق أو الدين أو الأصل»، كما أن مشكلة إسرائيل باختصار هي أنها ليست كما يزعم البعض أحياناً، «جيباً» أوروبياً في العالم العربي، لأنها وصلت إلى هناك متأخرة، فهي قد استوردت مشروعاً انفصالياً يحمل سمات أواخر القرن التاسع عشر إلى عالم قد بدأ مسيرة التقدم إلى الأمام، عالم حقوق الفرد، والحدود المفتوحة، والقانون الدولي، «إن فكرة الدولة اليهودية، هي فكرة في المكان الخطأ والزمان الخطأ»، إن إسرائيل باختصار هي «مفارقة تاريخية»، ويستحضر الكاتب ما طرحه (أبراهام بورغ) حينما قال: بعد ألفي سنة من النضال من أجل البقاء، فإن حقيقة إسرائيل هي أنها دولة استعمارية تديرها عصابة فاسدة، لا تولي اهتماماً للقانون الدولي، أو لأخلاق المجتمع، وما لم يتغير شيء ما، فإن إسرائيل في نصف قرن سوف لن تكون يهودية ولا ديمقراطية»، وانطلاقا من ذلك يقول جوديت: لقد حان الوقت لنفكر في الممكن، إن حل الدولتين، جوهر عملية أوسلو وخارطة الطريق، ربما يكون قد مات، ... إن البديل الحقيقي الذي يواجه الشرق الأوسط في السنوات المقبلة يكمن بين وجود إسرائيل الكبرى نظيفة عرقياً، وبين دولة ثنائية القومية، من الإسرائيليين والفلسطينيين»، وماذا لو لم يعد في هذا العالم مكانا لدولة «يهودية ؟» وماذا لو أن حل الدولة ثنائية القومية لم يعد ممكناً فحسب، وإنما مرغوب أيضاً ؟ إن عالم اليوم، هو عالم تتعايش فيه الشعوب والأمم، وتتداخل بشكل كبير وبمحض إرادتها، كما انهارت فيه كل الحواجز الثقافية والقومية، ولم نعد نقبل فيه بهوية واحدة، حيث إن أمامنا خيارات هوية متعددة، ولهذا فإن إسرائيل تبدو في هذا العالم «مفارقة غريبة»، وليس هذا فقط، بل إنها غير عملية، لذلك فإن دولة ثنائية القومية في الشرق الأوسط تتطلب مشاركة قيادة أمريكية شجاعة، كما تتطلب هذه الدولة المنشودة ظهور طبقة سياسية

جديدة بين اليهود والعرب على حد سواء، علماً بأن هذه الفكرة هي خليط من الواقعية والطوباوية، ولكن الخيارات الأخرى تظل أسوأ من ذلك بكثير (مركز المعطيات والدراسات الديمقراطية، ٢٠٠٧).

وقدم الباحث الفلسطيني (محمد ربيع، ١٩٩٢) رأياً يقوم في بعض جوانبه على شكل من أشكال الدولة الثنائية القومية، مؤكداً على ضرورة قيام دولتين على أرض فلسطين التاريخية، دولة إسرائيلية يهودية، ودولة فلسطينية عربية، حيث تمارس كل جماعة قومية حقوقها السياسية في دولتها التي تمثل أغلبية سكانية فيها: اليهود في إسرائيل، والفلسطينيين في فلسطين، في حين يتمتع مواطنو الدولتين جميعاً بحقوق متساوية في الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي في كامل فلسطين الجغرافية، على أن تكون القدس الموحدة عاصمة للدولتين، ويقوم سكانها باختيار ممثليهم في المجلس البلدي لمباشرة القضايا غير السياسية (ربيع، ١٩٩٢: ١٦٩ – ١٨٦)، كما أكد بشارة وبشكل واضح «أن البديل الوحيد لنموذج الدولتين الذي يمكن قبوله من سقوط إجباري، واعتباره عادلاً، يكمن في نموذج الدولة ثنائية القومية فقط، وفي مثل هذه الدولة لا يمكن الحديث عن أقلية عربية في إسرائيل، بل عن قوميتين، الأولى تشمل اليهود الإسرائيليين، والثانية تشمل الفلسطينيين جميعاً، بمن فيهم العرب في إسرائيل وسكان الضفة الغربية والقطاع (بشارة، ٢٠٠٠ : ٣٢).

وعبر الباحثان (جناب توتنجي وكمال الخالدي) عن اتجاهات إيجابية نحو الدولة ثنائية القومية في فلسطين، باعتبارها بديلاً عقلانياً يتضمن مزايا كثيرة للجماعتين العربية الفلسطينية واليهودية الإسرائيلية، في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، تفوق ما يحققه لكل من الجماعتين قيام دولتين أو كيانين قوميين منفصلين (توتنجي والخالدي، ١٩٩٧)، ويؤكد الخالدي في بحث آخر (١٩٩٩)، على الباحثين العرب ألا يهابوا من تناول فكرة الدولة ثنائية القومية في فلسطين، إذ إن هذه الهيبة تجعل الجماعة القومية اليهودية القائمة فعلاً على أرض فلسطين، تبدو أنها الوحيدة على تلك الأرض، لأنها في

النهاية تُغِيب الجماعة العربية في فلسطين، وتتجاهل وجودها (الخالدي، ١٩٩٩: ٢٣)، ويضيف مؤكداً، أن تناول الباحثين العرب لفكرة الدولة الثنائية القومية في فلسطين، ووضع تصورات نظرية لها انطلاقا من وجود جماعتين قوميتين، يوفر أداة نضالية حضارية، نظرية وعملية في آن واحد، لمواجهة هيمنة الجماعة القومية اليهودية على فلسطين بأسرها،... وبالتالي فإن الوصول تصور صحيح لدولة ثنائية القومية في فلسطين يثمر أول ما يثمر، إرغام الجماعة القومية اليهودية على الاعتراف بوجود الجماعة القومية جنباً إلي جنب معها على أرض فلسطين، لذا على الباحثين العرب أن يضعوا تصورات تتناول مختلف جوانب تحول فلسطين إلى نظام دولة ثنائية القومية (الخالدي، ١٩٩٩: ٢٤ – ٢٥).

ويؤكد (الشريف)، بأن الشكل الأنسب لحل المسألة الفلسطينية – الإسرائيلية قد يكون إقامة دولة ثنائية القومية، يتمتع فيها الشعبان بمساواة كاملة، وتقوم على قاعدة اعتراف الشعب الفلسطيني بتبلور قومية إسرائيلية في فلسطين، لا يربطها رابط بما يسمى «شعباً يهودياً عالمياً»، وكذلك اعتراف حكام إسرائيل بمسئوليتهم الأخلاقية عن مأساة الشعب الفلسطيني، وعن تشريد القسم الأعظم منه، وهذا الاعتراف بالمسئولية التاريخية سيعني أمراً واحداً، وهو القبول بعودة اللاجئين إلى وطنهم وتسهيل استيعابهم، وإلغاء قانون العودة الإسرائيلي الصادر عام ١٩٥٠ (الشريف، ٢٠٠٢: ٣٠)، وقد أكدت (الكرمي) فكرة الحل القائم على دولة ثنائية القومية، حيث يستطيع اليهود والفلسطينيون أن يتعايشوا فيها كمجموعتين منفصلتين وفقاً لترتيب فيدرالي، ووفقاً لهذا يسير كل شعب أموره ذاتياً، ويضمن له الحق في استخدام لغته ودينه وتقاليده الخاصة به، كما يتشارك الشعبان في الحكم عبر مجلس نيابي موحد، يكون معنياً بأمور تتخطى في أهميتها مصالح كل شعب على حدة، من دفاع وموارد واقتصاد، إلي ما هنالك، وتضيف (الكرمي) أن دولة كهذه قد تصمم تبعاً لنظام الكانتونات السويسري، أو وفقاً للنظام الثنائي القومية المعتمد في بلجيكا (الكرمي، ٢٠٠٢: ٣٣).

ويرى (مخول) أن المطلوب اليوم أمران: واحد من الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل، وهو دفع مطلب الدولة ثنائية القومية داخل الخط الأخضر، والقائمة على تقاسم السلطة ومواقع القوة، والثاني هو مطلب فلسطيني عام،يدفع بدولة ثنائية القومية في كل فلسطين، و هذا هو السياق العام للمطلب الأول، لا بمثابتهما مطلبين منفصلين (مخول، ٢٠٠٢: ٤٠)، كما أن الفصل بين النظام الكولونيالي والسكان الذين عمل باسمهم هذا النظام، أمر ضروري، وهو أيضاً مركب مهم كاستراتيجية مستقبلية، وبالتالي فإن صيغة دولة ثنائية القومية، بهدف وضع حد لآخر الأنظمة الكولونيالية والفصل العنصري قادرة على خلق حراك مستقبلي داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، رغم تماثله شبه المطلق مع المشروع الصهيوني، لكن اللاعب الأساسي يجب أن يكون الشعب الفلسطيني معتمداً على الآفاق المستقبلية لا على توازنات اليوم (مخول، ٢٠٠٢: ٤١).

ويؤكد (مسعد، ٢٠٠٢)، أن لا استعادة لحقوق جميع الفلسطينيين، ولا نهاية للصراع إلا ضمن إطار دولة ثنائية القومية، فمن خلال دولة ديمقراطية ثنائية القومية يمكن أن يعاد اللاجئون الفلسطينيون إلى بيوتهم، ويصبح فلسطينيو (أل ٤٨) مواطنين متساوين مع بقية المواطنين ويزول الاحتلال، وفقط من خلال هذه الدولة المقترحة يصبح يهود (أل ٤٨) أيضاً مواطنين متساوين مع الفلسطينيين، لا مميزين عنهم عرقياً ودينياً.

يبدو لنا بأن هذا الخيار الذي يُنظّر له، بوصفه بلسم الصراع التاريخي، يعاني من ثغرةٍ واحدة فقط، لكنها كبيرة واستراتيجية، سيما أنها تقوم على فرضية مؤداها: عودة اللاجئين الفلسطينيين كلِّهم من أماكن تواجدهم كلِّها إلى أرض فلسطين التاريخية، وهو أمر صعب المنال على مستوى الأردن الشقيق، الذي لا يعترف بوجود لاجئين فلسطينيين في الأردن، لأن الاعتراف بهذا الحق،ومن ثم تطبيقه، سيعني عملياً انهيار دولة الأردن، بحكم ما يمثله الفلسطينيون من أغلبية سكانية، قد تتجاوز ٦٥٪ من المجموع الكلي لسكان هذه الدولة، لذا يعد هذا الخيار بكل عقلانيته، وموضوعيته، ومنطقيته، ضار بالنسبة للمملكة

الأردنية، وقد يؤدي إلى خلافات فلسطينية -أردنية،الأمر الذي يعقد إمكانات الأخذ بهذا الخيار،مما يعلل تبنينا للخيار الرابع، المتمثل في إقامة اتحاد فيدرالي ثلاثي الوطنيات،وهو خيارنا الرابع.

ثالثاً- خيار الدولة الواحدة:

يبدو هذا الخيار من الوهلة الأولى وكأنه لا يختلف عن خيار «الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية »، وهذا أمر غير دقيق، لأن خيار الدولة العلمانية، يفترض أولاً إزالة دولة إسرائيل، ولا يعترف بوجود قومية جديدة إسرائيلية، وتغلب على هذا الخيار الرؤية الإنسانوية أكثر من كونها رؤية حلولية بعيدة المدى، وهي رؤية قومية، لم تتخلَّ عن عروبة فلسطين وانتمائها القومي العروبي، في حين أن «خيار الدولة الواحدة »، يقوم على رؤية مختلفة تماماً، تقر ضمنياً بوجود جماعتين مختلفتين قومياً وإثنياً، يمكن أن يتعايشا معاً، ولكن دون أن تكون هويتهما هي نفسها الحالية، بقدر ما سيكون هناك تأثير متبادل بين الهويتين دون أن يتخليا عن عناصرهما الأولى، بحيث تتبدل الهويتان في حقل اجتماعي جديد، مرجعيته المواطنة والمساواة والاعتراف المتبادل، وهذا الخيار ليس سهلاً تحقيقه، لكنه يبقى أحد السيناريوهات التي أخذ يطرحه بعض المثقفين والأكاديميين والمفكرين الفلسطينيين والإسرائيليين (كيمرلنغ، ١٩٩٨).

لقد طرح (سري نسيبه، ١٩٨٧) فكرة الدولة الواحدة، وذلك من خلال سيناريو افترض فيه رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، لذا «على الفلسطينيين أن يطلبوا من إسرائيل ضمهم إليها، الأمر الذي يؤدي إلي أن يعيش الفلسطينيون في دولة ذات نظام عنصري بحكم الواقع، وعليهم أن يناضلوا لنيل حقوق متساوية مع الإسرائيليين، وأن يصبحوا كالمواطنين الإسرائيليين، وبخاصة أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية عام ٢٠٢٠ سيكون الغالبية، وبالتالي بإمكانهم خوض الانتخابات والسيطرة على

الكنيست الإسرائيلي، وبقية المؤسسات الحكومية، فيصبحون قادرين على تمرير قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين إذا اختاروا ذلك» (نسيبه، ١٩٩٦)، فيما يرى أيضاً الدجاني أن أي حل يجب أن يقوم على أساس وحدة فلسطين التاريخية، دون فصل الدولتين إحداهما عن الأخرى، (الدجاني، ١٩٩٦: ٢٩٢)، أما المفكر المرحوم (إدوارد سعيد) فقد قال: إن انتفاضة الشعب الفلسطيني دليل على نهاية حل الدولتين، وإن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أكثر ارتباطا بالآخر، تاريخياً وعلى صعيد التجربة والواقع من أن ينفصلا، على الرغم من إعلان كل منهما حاجته، معتبراً أن التحدي يكمن في «إيجاد طريقة سلمية للتعايش كمواطنين متساويين في الأرض نفسها» (سعيد، ١٩٩٦).

يفوح من هذا الخيار رائحة الإلحاق والضم والتهميش، أي إلحاق الشعب الفلسطيني برمته في دولة إسرائيل كمواطنين من الدرجة الثانية، وربما الثالثة أو أكثر، ومن ثم يبدأ نضالهم الجديد من أجل المساواة، ويخوضون الانتخابات بعد أن يصبحوا أكثرية السكان ويستولوا على البرلمان والحكومة وباقي المؤسسات، ويسنوا قوانين تكفل لباقي الشعب الفلسطيني العودة، ويستطرد هذا الخيار فعله وكأنه يعمل في فراغ، ولا يوجد «طرف آخر» معني بالأمر، وهو طريق استسهالي؛ كما أن هذا الخيار يتنازل عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونيل استقلاله حالياً، ويبقى هذا الأمر عالقاً إلى حين اكتسابهم المواطنة الكاملة في دولة إسرائيل، ومن ثم يطالبون بتقرير مصيرهم على أساس دولة ثنائية القومية مستقبلاً، وذلك أمر غير مقبول وطنياً وقومياً، أي فلسطينياً وعربياً، باعتبار أن الصراع يدور حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وليس التنازل عنها طواعية على أمل السيطرة على دولة إسرائيل مستقبلاً، كما أن هذا الخيار لا يوضح شكل الدولة أو اسمها، أو ماهيتها، بمعنى كيف ستكون هذه الدولة، هل هي فلسطين أم إسرائيل، أم الجمع بينهما على طريقة القذافي «إسراطين !؟».

وبكل الأحوال، يبقى هذا الخيار يدور في فلك الخيارين السابقين، بوصفه خياراً قائماً على وحدة الجغرافيا الفلسطينية، وإقامة كيان دولاني واحد موحد يجمع الشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي، لكنه لن يكون خياراً ذا جدوى إن لم يكن على أساس اعتراف الطرفين بعضهما ببعض، كقوميتين مستقلتين، والاتفاق فيما بينهما على تقاسم الحكم بشكل متوازن ومتساوٍ إلي حد ما، حتى لا يشعر أي منهما بالغبن، أو عدم الاعتراف به، لكن هذا الخيار بحاجة إلى توضيح معالمه وتفاصيله، على أن لا يكون كما الخيار الأول معكوساً، أي خيار الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية معكوساً على إسرائيل، وكأننا أمام خيار تتبدل فيه الدولة من كونها فلسطينية عربية، إلى دولة إسرائيل، وفي الحالين فإن الأمر غير ناجع، ولا يثمر حلاً مقبولاً، لأن فيه من الإجحاف والنكران للآخر ما لا يستطيع أي طرف منهما قبوله، إضافةً إلى عدم إقراره بشكل صريح بوجود قوميتين متبلورتين على أرض فلسطين التاريخية، ومع ذلك يبقى خيار الدولة الواحدة المتوازنة، هو أحد الخيارات المطروحة كبديل لخيار الدولتين لشعبين في حال إعلان فشله نهائياً.

ويرى فيصل دراج: أن خيار الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية بالضرورة، يستلزم حركة سياسية فلسطينية جديدة متحررة من الركام العملي والنظري الذي أنتجته منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي ليس هناك إمكانية لتوليد جهاز سياسي عقلاني ومسؤول،قادر أن يشكل حاملاً اجتماعياً فعَالاً لهذا السيناريو،ويدفع به كمشروع مستقبلي، ويزداد تشاؤم دراج حينما يناقش معوقات هذا المشروع إسرائيلياً، ويقول: إذا نقلنا شعار «الدولة العلمانية » الواحدة إلى الجبهة الإسرائيلية فإننا نقف أمام نقاط عدة أولها، ليس التربية الإسرائيلية الممتدة من قبل قيام دولة إسرائيل حتى اليوم ما يحتفي بالشعار المطروح أو يقبل به، باعتبار أن هذا الشعار يقول بمساواة البشر، وهو أمر لا يأتلف مع «التطبع الإسرائيلي »، حيث أنتج هذا التطبع، وهي النقطة الثانية، عملياً ونظرياً هوية إسرائيلية محددة قوامها ديمومة الصراع العربي - الإسرائيلي، حتى كان تراجع الصراع أو خفوت حدته يفضيان مباشرةً إلى

تهافت الهوية، وتداعي المجتمع الذي ينتجها ويعيد إنتاجها من جديد. أما النقطة الثانية، فهي كابوس «التكاثر الديموغرافي الفلسطيني » الذي يروع إسرائيل، فهي تدرسه بدقة وإمعان، وتلاحقه بالدراسات والاستنتاجات والأسئلة المتكاثرة، لاسيما العدد المندمج في المجتمع الإسرائيلي الذي لا تناله الطائرات ولا يمكن التعامل معه بالأسلحة البيولوجية الفتاكة من دون أن تطول أضرارها الإسرائيليين أنفسهم (دراج، ٢٠٠٢: ٢١ – ٢٢).

كما يؤكد الكاتب، بعد أن أوضح معوقات خيار «الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة »، على أن المطلوب هو: تطوير بديل فلسطيني قيمي ثقافي قوامه الوضوح والمصداقية، يحاور جزءاً من المجتمع الإسرائيلي، أو يقبل جزء من المجتمع الإسرائيلي الحوار معه بحثاً عن أفق مستقبلي يحاصر أزمة الطرفين أو يتجاوزهما، والمطالبة بدولة واحدة يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون ويتمتعون فيها معاً بحقوق المواطنة دون تمييز أو فروق، وهذا يستلزم تخليق مشروع سياسي شعبي فلسطيني جديد، له قيادة شعبية ديمقراطية، وله منظور متطور يحتفظ بالهوية العربية (دراج، ٢٠٠٢: ٢٣)، وهذا المشروع – الخيار– لابد أن ينبثق من وعي تاريخي فلسطيني جديد، لاسيما أن جدل المصداقية والدولة الديمقراطية يسهم في تحويل الهويتين الفلسطينية والإسرائيلية في آن واحد، فلا تبقى الهوية الأولى كما كانت بعد أن تنفتح على لغة وثقافة جديدتين، بل تغدو هوية تعترف بالمواطنة المحتملة دون أن تتخلى عن عناصرها الأولى، وتصبح الهوية الثانية هوية أخرى، تتخلى عن معايير التفوق والسيطرة والإخضاع، محتفظة هي الأخرى بالعناصر الموافقة عليها، وتتبدل الهويتان في حقل اجتماعي جديد، مراجعه الفكرية والسياسية، المواطنة والمساواة والاعتراف المتبادل، إضافة إلى مراجعه التاريخية الأخرى، لذا فهو يفصل بين المنطقي والتاريخي، ويرى في «الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة» إمكانية منطقية دون أن يرى فيها – لزوماً– إمكانية تاريخية، وهذا ما يجعل من هذا الخيار، اقتراحا واقعياً ومتخيلاً في آن (دراج، ٢٠٠٢: ٤٤).

رابعاً - خيار الاتحاد الفيدرالي إلى الثلاثي الوطنيات

ينطلق هذا الخيار – السيناريو– من محاولة إيجاد حل جذري لعملية الصراع التاريخية، العربية – الإسرائيلية والفلسطينية – الإسرائيلية، على أن تأخذ باعتبارها الماضي والحاضر بأبعادهما المستقبلية من الزوايا التاريخية، والديمغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والوجدانية، لجهة العلاقة الفلسطينية – الفلسطينية بين أبناء الشعب الواحد رغماً عن تشتتهم الجغرافي، سواء في داخل دولة إسرائيل أم في المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧، أم أو ذلك الجزء المتواجد في الشتات، لاسيما في المملكة الأردنية الهاشمية، والعلاقة بين الشعبين الفلسطيني والأردني، والعلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية، وترابط الأطراف الثلاثة (الفلسطيني، والأردني، والإسرائيلي)، وتواصلها وفق رؤية استشرافية تحافظ على مصالح الكيانات السياسية الوطنية الثلاثة، دون إحداث أي تناقض جوهري بينها، بل يسعى هذا الخيار إلى التقاط الجانب التكاملي الممكن، المفضل والمرغوب فيما بينهم في إطار دولاني فيدرالي موحد، يوفر «الحكم الذاتي » لكل كيان منهم بشكل مستقل، على أن يرتبطوا (ثلاثتهم) في صيغة دستورية وقانونية دولانية فيدرالية موحدة.

ويتجسد الهدف من هذه الصيغة المستقبلية للعلاقة بين الأطراف الثلاثة، في صيانة وحماية هذه الكيانات التي تتناقض مصالحها فيما لو بقيت قائمة على هذه الشاكلة الحالية، وذلك بحكم طبيعة التداخلات الديمغرافية بين مكونات الشعب الفلسطيني المتواجدين في هذه الأطر الكيانية الدولانية، وما ينجم عن هذه التداخلات والترابطات بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والوجدانية، وانعكاساتها على عدم استقرار أي منهم، كما تتبدى استحالة تحقيق المطالب (الثوابت) الفلسطينية في حق العودة وتقرير المصير، وبشكل رئيس عودة اللاجئين المتواجدين في الأردن، أو تقرير مصير أبناء الشعب الفلسطيني في دولة إسرائيل، الأمر الذي يدفع بنا إلى البحث عن خيار يساعد في فكفكة العقد المركبة التي تواجه أي خيار، لذا تمظهر خيار الاتحاد

الفيدرالي الثلاثي الوطنيات بين الكيانات الثلاثة (إسرائيل، فلسطين، الأردن) كأحد أهم الخيارات المرغوبة والمفضلة في كونها تقدم حلاً جذرياً للصراع، وتصون الإطار الدولاني لهذه الكيانات ولا تبددها، وتراعي الجانب المصلحي لكل من هذه الكيانات الوطنية، وفق تصور شمولي ينبذ التجزيئية المقيتة، ويسعى إلى التوحيد، ويرفض الانقسام والتشرذم، لاسيما أن الأردن اليوم، يرفض الحديث عن وجود لاجئين لديه، بل يعتبر من يتحدث في ذلك هو معاديا للمملكة الأردنية الهاشمية، وذلك ما أكده المرحوم الملك حسين حين اتخذ قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨، وما زالت حكومات الأردن المتعاقبة تؤكد على هذا التوجه.

كما أن العلاقة بين الكيانين الأردني والفلسطيني تأخذ أبعاداً مستقبلية عميقة مستندة إلى الماضي والحاضر معاً، وفق نمطين رئيسيين، النمط التفاعلي والنمط القصدي، والمفهوم الأول (التفاعلي) يتجاوز العلاقة الفوقية أو السياسية أو الدبلوماسية بين الكيانات السياسية، فهو يشير إلى أبعاد التفاعل المجتمعي الثنائي، وكثافة الصلات بين الشعبين، بينما يشير المفهوم الثاني (القصدي) إلى توجه إرادي لتطوير العلاقة نحو مستوى معين يتجاوز ما هو قائم، وتعبيراً عن هذا التوجه القصدي، والمستند أساساً للتوجه التفاعلي تم الحديث - وما زال- عن التوجه الوحدوي، والمستقبل الوحدوي الاندماجي بين الأردن وفلسطين (عبد الرحمن، والحوراني، ١٩٩٦ : ٥٩ – ٦٠)؛ وتقوم هذه العلاقة على روابط تاريخية بين الشعبين، تجسدت في أبعاد وحقائق موضوعية عديدة، لذا فإن الحديث عن خصوصية هذه العلاقة، ليس وليد تأمل ذهني مجرد، أو إسقاط رغائبي، كما أنه ليس مجرد محاولة لتبرير قناعة سياسية أو أيديولوجية مسبقة، وذلك إن لم نغفل طبيعة الترابط الدقيق بين أجزاء بلاد الشام تاريخياً، لاسيما الجزئين الجنوبيين منها، واللذين يعكسان حقائق البيئة الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ميزت هذه المنطقة بقدر واسع من التداخل والتمازج، لدرجة أن بعض الكتابات التاريخية قد استطردت في وصف

العلاقة بين الأردن وفلسطين، وكأنهما جاءا تجسيداً لهوية قطرية ممتدة عبر التاريخ، لها أبعادها الحضارية والثقافية المميزة لها عن محيطها (عبد الرحمن والحوراني، ١٩٩٦ :٢٢ - ٢٣)، الأمر الذي يفسر طبيعة السياسات الفلسطينية والأردنية الداعية إلى إقامة اتحاد كونفدرالي بين الدولتين الفلسطينية والأردنية، وذلك لعمق الروابط بين الشعبين، لذا يقوم هذا الخيار في أحد بواعثه ودوافعه على أساس هذه العلاقة، وبما يكفل لها السيرورة والديمومة المتطورة، بعيداً عن التصادم بين الكيانين، وبما يحافظ على الأردن ككيان دولاني محقق، ويحفظ للفلسطينيين في هذا الكيان فلسطينيتهم، وبالتالي «حقهم في العودة » وفقاً لمضامين قرار (١٩٤)، وبما لا يؤثر على بقائهم حيث هم، باعتبارهم مواطنين في دولة الاتحاد الفيدرالي الذي ينادي به هذا الخيار.

وما يدفعنا إلى طرح هذا الخيار - السيناريو- أيضاً، هو تحدي إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، والفلسطيني - الإسرائيلي بشكل جذري مع كل تبعاته وتداعياته على الشعوب العربية، لاسيما الشعب الفلسطيني، وحل مشكلة دولة إسرائيل التي لم يعد بالإمكان تجاهلها ككيان دولاني محقق، وكشعب موجود على أرض فلسطين التاريخية، لاسيما أن اليهود الذين كانوا يسكنون في فلسطين قبل عام ١٩٤٧، والذين وّلدوا بعد إنشاء هذه الدولة عام ١٩٤٨، والمعروفين بيهود «الصابرا»، أصبحوا اليوم يمثلون حوالي (٤٠٪) من مجموع اليهود الذين يقيمون في دولة إسرائيل، أي حوالي مليوني نسمة، وهم يعيشون حالة صراع مع اليهود الوافدين لدولة إسرائيل بعد تأسيسها، إلى جانب ما تعانيه هذه الدولة من صراعات داخلية أخرى، بين العلمانيين والمتدينين و بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين و بين الفلسطينيين المقيمين في هذه الدولة وطابعها وهويتها الأثنية اليهودية....الخ، والخيار(السيناريو) الذي نطرحه كفيل بإنهاء هذه الصراعات والتناقضات الداخلية في مقابل عجز الخيارات (السيناريوهات) الأخرى، وربما يكون من الدوافع الأخرى للأخذ بهذا الخيار - السيناريو- طموح تخليص دولة إسرائيل - مع أن هذا شرط

ونتيجة في آن معاً– من عنصريتها وصهيونيتها وعقليتها التوسعية الاستيطانية، وتحويلها إلى كيان بشري يتعامل مع الإطار الديني التعددي (إسلامي، مسيحي، يهودي)، والقومي الفلسطيني، الأمر الذي يعني حرية العقيدة الدينية، إضافة إلى مجموع الحريات الأخرى الفكرية والسياسية، وذلك يستلزم أن يكون هذا الاتحاد الفيدرالي المنشود، نموذجاً ديمقراطياً إنسانياً ينبذ التفرقة والتمييز وعدم المساواة، وشعاره العدالة والإخاء والمساواة بين أبناء الاتحاد، الذي تتواصل حدوده الجغرافية وتتداخل مع بعضها بعضا، مما يعزز الوحدة بين الكيانات الوطنية المكونة له.

يعد الاتحاد الفيدرالي أكثر صور الدولة الاتحادية تركيباً، والذي يسمى أيضاً دولة الاتحاد المركزي، ويتميز النظام السياسي الفيدرالي بعلاقات التعاون، وبوجود حكومة مركزية اتحادية، إلى جانب حكومات ذاتية للدول السابقة على تأسيس الاتحاد المركزي، والتي تتحول إلى أقاليم، أو مقاطعات، أو ولايات (لبد، ٢٠٠٢: ٢٣١)، لذلك تُعرف الفيدرالية بأنها «إتحاد بين دولتين أو أكثر بحيث تفقد كل منها سيادتها الخارجية لصالح دولة الاتحاد الفيدرالي أو المركزي، والتي تظهر وحدها – تبعاً لذلك– على المسرح الدولي، ومن ثم تتلاشى الشخصية الدولية للولايات أو الدويلات، أو الأعضاء، مع احتفاظها بجزء من سيادتها الداخلية، الأمر الذي يسمح لها – في نطاق الإطار الذي يحدده الدستور الاتحادي- بممارسة بعض وظائف الدولة الأساسية التي تتمثل في التشريع والتنفيذ والقضاء (بطيخ، ١٩٨٨: ٥- ٦).

وبالتالي، يصبح الاتحاد الفيدرالي دولة جديدة كشخصية معنوية لها رئيس واحد، وتتولى السياسة الخارجية، وتصبح هي جنسية المواطنين في كل أجزاء الدولة، وبالتالي تفقد الدويلات أو الولايات المكونة لدولة الاتحاد الفيدرالي المركزي سيادتها الخارجية مع وجود نوعين من الحكومات: النوع الأول: على المستوى الفيدرالي ويباشر ثلاث سلطات، والثاني: على المستوى المحلي، أي على مستوى الولايات أو الدويلات، ويباشر أيضاً ثلاث سلطات، ويقوم الدستور

الاتحادي بتوزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية الفيدرالية وحكومات الولايات الأعضاء (بطيخ، ١٩٨٨: ٦)، ويباشر كل منهما اختصاصاته التي يحددها الدستور بروح تعاونية تكاملية لما فيه مصلحة دولة الاتحاد المركزي والدويلة العضو (الولاية) في هذا الاتحاد.

وتتميز دولة الاتحاد الفيدرالي بتعدد البرلمانات، اثنان منها يخصان الدولة المركزية، بحيث يمثل أحدهم الإرادة الشعبية مباشرة، والآخر يمثل «الدويلات»، الولايات، أو المقاطعات، أما البرلمان الثالث فهو الذي يخص كل ولاية عضو في الاتحاد، ومثال هذا النظام موجود في العديد من الدول، منها سويسرا و الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك و البرازيل و ألمانيا و أستراليا..... إلخ، وتعد التجربة السويسرية من أهم التجارب العالمية التي يتم الحديث عنها كنموذج وحدوي (المصري، ٢٠١٢: ٢٣٤)، كما تمارس الدولة الاتحادية سيادتها عن طريق سلطاتها الثلاثة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي هيئات تمثيلية رسمية[1]، وفي حالتنا تكون الدويلات هي: فلسطين، الأردن، إسرائيل، التي تتوحد في إطار الاتحاد الفيدرالي المركزي.

الخلاصة والاستنتاج:

تقوم هذه الدراسة على فرضية فشل المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية الدائرة حالياً، وبالتالي فشل العملية السلمية القائمة على خيار «الدولتين لشعبين»، وتقدم عدداً من السيناريوهات البديلة التي تبلورت في أربعة سيناريوهات محددة، لكل منها محاسنه وعيوبه، باستثناء السيناريو –الخيار–

1. للتوسع في هذا الموضوع، يمكن العودة إلى دراستنا المنشورة في «مجلة بحوث»، العدد السادس، كانون ثاني، 2012، الصادرة عن المركز القومي للبحوث، غزة .

الأخير المبني على اتحاد فيدرالي ثلاثي الوطنيات، وهو خيار يكمن عيبه الأساسي في كونه متخيلاً أو طوباوياً أكثر من كونه واقعياً في المدى الزمني المنظور، إلا أنه يبقى خياراً محتملاً ومرغوباً لكونه يمثل حلاً جذرياً للصراع العربي – الإسرائيلي، والفلسطيني- الإسرائيلي، ويقدم أيضاً مخرجاً لقضايا عالقة من حل الدولتين مثل: حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج، كما يقدم علاجاً لموضوع تقرير المصير لأبناء الشعب الفلسطيني في دولة إسرائيل، كما يقدم هذا الخيار – السيناريو- حلاً لمشكلة القدس كعاصمة أبدية لدولة الاتحاد الفيدرالي المركزي، كما يحمي هذا السيناريو دولة الأردن من الانهيار، أو من الصراعات الداخلية، أو الخارجية مع فلسطين أو إسرائيل، بحكم موقفها الراسخ من حق العودة، حيث لا تقر ولا تعترف بوجود فلسطينيين لديها، بل تعتبر كل المواطنين الفلسطينيين أردنيين، لأنه في حال عودتهم، وهم الذين يمثلون ثلثي سكان الأردن، ستنهار هذه الدولة.

أما فيما يتعلق بالسيناريوهات الأخرى، ومنها المتعلق بخيار دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية، فهو خيار – سيناريو- يقوم على عدم الاعتراف بوجود جماعة قومية أخرى إسرائيلية، ولا يعترف بهذه القومية وحقوقها، بل يتعامل مع أعضائها بصفتهم مواطنين فلسطينيين، ولهم ديانتهم اليهودية الخاصة، وبالتالي عليهم أن يقبلوا العيش في كنف دولة فلسطين الديمقراطية العربية، وفي هذا نكران وقفز عن الواقع القائم ممثلاً بدولة إسرائيل، لأن هذا الخيار يستلزم إنهاءها ككيان وطني دولاني، الأمر الذي دعا كثيراً ممن ينتمون إلى النخبة بالتفكير الجاد للبحث عن خيارات أخرى، فكان الخيار الثالث، المبني على بقاء فلسطين موحدة، وينطلق من وجود دولة إسرائيل، ويسعى لتحويل الفلسطينيين لمواطنين في دولة إسرائيل، ومن ثم يراهن على تحولهم إلى غالبية عددية تتيح لهم الفوز بالسلطة، مما يؤهلهم لسن قوانين وتشريعات تضمن حق العودة للفلسطينيين، وتنهي هذا الموضوع، وفي هذا الطرح تنازل مسبق

عن حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة، وذلك تحت ضغط ميزان القوى المائل لصالح إسرائيل كدولة احتلال، وليس كدولة قائمة وغير معادية يحاول الشعب الفلسطيني الانضمام لها، كما أن هذا الخيار لا يتعامل مع الفلسطينيين كشعب، بل كأفراد، يطمحون بأن يكونوا مواطنين في دولة إسرائيل، متساوين في الحقوق مع مواطنيها، وهو أمر غير مقبول فلسطينياً وعربياً لا الآن ولا في المستقبل.

وانطلاقا من حرص النخبة على إيجاد خيار بديل يقوم على وحدة فلسطين التاريخية، ويضمن لإسرائيل وجودها، وللشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية، كان خيار الدولة ثنائية القومية، وهو خيار عقلاني ومعقول، لكنه يعاني من الرفض الأردني لحق أبناء الشعب الفلسطيني في العودة، كما لا يضمن هذا الخيار عودة اللاجئين، وإن ضُّمن ذلك جدلاً، فذلك يعني عدم موافقة أردنية، أو يخلق صراعاً بين هذه الدولة ثنائية القومية، ودولة الأردن، والتي ربما تعاني صراعاً داخلياً جهوياً أو «قومياً » بين الفلسطينيين والأردنيين، وربما يخلق هذا الخيار إشكالية داخلية في إطار الدولة الثنائية القومية، حيث لن يكون الطرف الآخر الإسرائيلي متحمساً لعودة أكثر من ثلاثة ملايين نسمة إلى الدولة الجديدة، بحكم تداعيات ذلك الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لأن ذلك يعني مضاعفة عدد السكان الفلسطينيين، وبالتالي تحويلهم إلى ضعف عدد اليهود على أقل تقدير، وفي ذلك خطورة على استقرار وتماسك الدولة الواحدة ثنائية القومية، ولذا يميل الكاتب إلى تبني خيار الاتحاد الفيدرالي الثلاثي الوطنيات، وذلك بعد دراسة عيوب كل خيار ومحاسنه بما فيها خيار الدولتين، بوصفه أحد الخيارات ذات الأولوية من بين الخيارات الخمسة المطروحة.

توصيات ومقترحات

بناء على نتائج الدراسة، نوصي بالاتي:

١. ضرورة مناقشة الخيارات والسيناريوهات البديلة، ودراستها لحل مسألة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والعربي - الإسرائيلي، من خلال مؤتمرات خاصة، على أن تقدم أراء ومقاربات نظرية علمية وفق رؤية شمولية، بحيث يتم التوقف أمام مساوئ ومحاسن كل خيار (سيناريو)، ومناقشته بعمق وموضوعية، وتقديمه بشكل مفصل لراسمي السياسات وصناع القرار، كما يوصي الباحث بضرورة عمل حلقات نقاش موسعة وضيقة بين المتخصصين من المفكرين والسياسيين والأكاديميين، لتناول هذه الأفكار والتعمق فيها، علها تصل إلى الممكن، أو المرغوب والمفضل، وتحوله إلى خطة عمل مستقبلية.

٢. يوصي الباحث بأن تكون هناك وحدة دراسات، أو مركز متخصص في الدراسات المستقبلية، تابع للرئاسة الفلسطينية، على أن يكون وحدة تخطيط إستراتيجي يتابع كل جديد وقديم، على المستويات الدولية والعربية والفلسطينية، وترجمتها إلى رؤى ومقاربات تفيد الرئاسة وصناع القرار السياسي الفلسطيني.

٣. يوصي الباحث بتشجيع الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين، أو يتم العمل على عقد لقاء بين المفكرين من الدول الثلاثة لمناقشة فكرة إنشاء اتحاد فيدرالي موحد يجمعهم معاً، ويقدموا تصورهم إلى قيادات البلاد الثلاثة.

٤. يوصي الباحث بعمل دراسة سريعة لمناقشة الخيارات والسيناريوهات البديلة الآنية والحالية لفكرة "الدولتين لشعبين" في حال لو فشلت، وما الخطط البديلة فلسطينياً، عما هو سائد حالياً من إدارة للأزمة، والخروج من ثنائية المفاوضات أو المقاومة، أو المزج بينهما، برؤية واقعية يتم العمل عليها حالياً، وتؤسس لرؤية مستقبلية مرتبطة بخيار الاتحاد الفيدرالي الثلاثي الوطنيات.

مراجع الدراسة:

١. إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٨): مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن.

٢. اميتاي، يوسف (١٩٨٨): وئام الشعوب في الميزان، تسركوفر، تل أبيب، إسرائيل.

٣. باروت، محمد جمال (٢٠٠٢): المشكلة العربية في فلسطين التاريخية: بين الطوبي العلمانية والإمكانية المسدودة، مجلة الآداب، العدد ٧- ٨، دمشق.

٤. بشارة، عزمي (١٩٩٦): عرب ال ٤٨، حديث شامل عن مأزق أوسلو والتطورات الأخيرة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٨)، بيروت، لبنان.

٥. بشارة، عزمي (٢٠٠٠): فصل جديد في تاريخ الجماهير العربية في الداخل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٤٤)، بيروت.

٦. بطيخ، رمضان محمد (١٩٨٨): الإدارة المحلية في النظم الفيدرالية: دراسة تحليلية مع التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة العين للإعلان والنشر والتوزيع، الشارقة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

٧. الحوت، شفيق (١٩٧٣): كيف نقول لا للدولة الفلسطينية، شئون فلسطينية، العدد (٢٤)، بيروت.

٨. الخالدي، كمال (١٩٩٩): فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين: خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٣٧)، بيروت.

٩. الدجاني، برهان (١٩٩٦): الحل البديل: فلسطين الموحدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٦)، بيروت، لبنان.

١٠. دراج، فيصل (٢٠٠٢): الواقعي والمتخيل في الدولة الديمقراطية العلمانية، مجلة الآداب، العدد ٧- ٨، دمشق.

١١. زاهر، ضياء الدين (٢٠٠٤): مقدمة في الدراسات المستقبلية، مفاهيم، أساليب وتطبيقات، مركز الكتاب للنشر، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة.

١٢. سعيد، إدوارد (١٩٩٦): الانتفاضة ضد أوسلو، جريدة الحياة، ١/١٠/ ١٩٩٦، لندن.

١٣. سعد الدين، إبراهيم وآخرون(١٩٨٢): صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٤. الشريف، ماهر (١٩٩٥): البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٠٨ - ١٩٩٣)، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، قبرص.

١٥. الشريف، ماهر (٢٠٠٢): التطور التاريخي لفكرتي الدولة الديمقراطية العلمانية، والدولة ثنائية القومية، مجلة الآداب، العدد ٧- ٨ تموز/ آب، دمشق.

١٦. صايغ، يزيد (٢٠٠٢): الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٩ - ١٩٩٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

١٧. عبد الرحمن، أسعد وحوراني، هاني (١٩٩٦): تطور مفهوم العلاقات الأردنية - الفلسطينية، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد العاشر، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين.

١٨. عبد المعطي، عبد الباسط محمد(١٩٩٠): البحث لاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٩. غانم، أسعد (٢٠٠٠): الحل الوحيد الممكن في فلسطين: دولة ثنائية القومية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٤١)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

٢٠. غورني، يوسف (١٩٨٥): المسألة العربية والمشكلة اليهودية، عام عوفيد، تل أبيب.

٢١. الكرمي، غادة (٢٠٠٢): دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين التاريخية: فكرة آن أوانها، مجلة الآداب، العدد ٧- ٨، دمشق.

٢٢. كيمر لنغ، باروخ (١٩٩٨): النسخة الفلسطينية، هارتس، ٣/ ٧ إسرائيل.

٢٣. لبد، يوسف شعبان (٢٠٠٢): إلى علم السياسة، دارابن خلدون ٤٢ للنشروالتوزيع، غزة.

٢٤. مخول، أمير (٢٠٠٢): بين جواهرإسرائيل وتجزيئيةالحلول، مجلةالآداب، ع ٧- ٨، دمشق.

٢٥. مسعد، جوزيف (٢٠٠٢): الدولة الثنائية القومية وإعادة توحيد الشعب الفلسطيني، مجلة الآداب، العدد ٧- ٨، دمشق.

٢٦. المسيري، عبد الوهاب (٢٠٠٠): الإمكانات الأيديولوجية الصهيونية، في العرب ومواجهة إسرائيل، احتمالات المستقبل، الجزء الأول، الدراسات الأساسية، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت.

٢٧. مصالحة، نور (١٩٩٤): الفلسطينيون داخل «الخط الأخضر» والاتفاقات الفلسطينية- الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١٢٠)، بيروت، لبنان.

٢٨. المصري، رفيق وآخرون (٢٠٠٥): فلسطين، تاريخ وقضية، مطبوعات جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

٢٩. المصري، رفيق (٢٠١٢): الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: رؤية مستقبلية لاتحاد فيدرالي ثلاثي الوطنيات، مجلة بحوث، العدد السادس، كانون ثاني، المركز القومي للبحوث، غزة.

٣٠. نسيبة، سري (١٩٨٧): مقابلة مع مجلة (spectur) الشهرية الناطقة باسم الحركة العمالية الإسرائيلية، الصادرة باللغة الإنجليزية، أيار/مايو، إسرائيل.

٣١. نفاع، محمد (٢٠٠٢): الطاقة الكبرى، مجلة الآداب، العدد ٧- ٨، دمشق.

الحراك العربي
وانعكاساته على الوضع الاجتماعي
السياسي في فلسطين

د. اياد البرغوثي

مدير عام مركز رام اللّه لدراسات حقوق الانسان

من المبكر جداً الحكم على تاثير الحراك العربي على فلسطين وقضيتها الوطنية، بل انه من المبكر جداً ايضاً أن نحكم على ما هية النظام السياسي في كل دولة من تلك الدول، ولا على شكل الدولة العربية نفسها أثر ذلك الحراك. ان نظرة سريعة على ما يجري في مصر، وليبيا، والبحرين، واليمن وسوريا، بل تونس التي تبدو بشكل أو بآخر أكثر استقراراً من غيرها، تظهر أن هذه البلدان ما زالت في خضم صراع نتائجه تتراوح بين الدولة الديمقراطية واللادولة، بين الاستقرار والنزاعات الطائفية والقبلية التي لانهاية لها.

فيما يتعلق بتاثير ما يجري في العالم العربي على القضية ألفلسطينية، فالواضح انه أياً كانت نتيجة ما يجري، فإن الجمود الذي دخلت به القضية الفلسطينية سيبقى لفترة طويلة، بفعل عوامل عديدة فلسطينية وإسرائيلية ودولية، وكذلك عربية بسبب نتائج الحراك الجاري، مهما كانت تلك النتائج.

ذلك أن الحراك العربي سيذهب «نظرياً» في مسارات معروفة، وان كان ما زال الخلاف قائماً بين الذي يرجح هذا المسار او ذاك والمسارات المحتملة هي:

١. تفكك الدولة ذاتها:-

إذا ما تشكّلت دويلات عديدة على اسس طائفية او عرقية او ربما حتى على اسس قبلية او عائلية او حتى شخصية. ففي هذه الحالة لن يكون لفلسطين وقضيتها مكان في هذه الدويلات، ولن تكون على أجنداتها، لأنها ستكون في وضع تسعى للحفاظ فيه على نفسها، وفي وضع تحارب فيه الآخرين باستمرار.

وستكتسب اسرائيل مزيداً من الشرعية والواقعية حيث ستكون منسجمة ومتصالحة مع محيطها كدولة يهودية، اذا كانت الدويلات الى جانبها سنية وشيعية وعلوية ومسيحية.....

٢.بقاء الدولة وسيطرة الاسلاميين على النظام السياسي.

في هذه الحالة سيكون الهم الاول للإسلاميين هو ضمان الاستقرار في

الدولة، ومحاولة النهوض باقتصادها، وضمان علاقة «مقبولة » بالغرب من اجل ضمان الاستقرار والتنمية وربما البقاء في الحكم، وهذا سيأخذ وقتاً طويلا، مما يجعل الاهتمام بالقضية الفلسطينية غالباً أو ثانوياً وشكلياً، فمثل هذا الاهتمام قد يؤدي الى قلب الطاولة من جديد مع «الاستقرار » ومع «التنمية» ومع الغرب.

وبعد تلك السنين من الصعب التكهن إن كان سيحدث الاهتمام بالقضية الفلسطينية أم لا، وإن حدث من الصعب التنبؤ بطبيعة الاهتمام والذي في أحد جوانبه قد يأخذ القضية إلى "التعويم" الاسلامي بحجة أن تلك القضية لا تحل الا بنشر الاسلام وقيام الدولة الاسلامية الواحدة، التي لن يكون بإمكان أحد معرفة توقيت وكيفية مجيئها.

٣.عودة النظام القديم باشكال ليبرالية جديدة:

حيث سيتم انتاج النظام القديم بما فيه علاقته بالغرب وباسرائيل، وستكون طبيعة التعامل مع القضية الفلسطينية -في حال حدث- من باب الاستخدام أكثر منه من باب الاهتمام.أو الاهمال.

لكن يبقى الدور الجديد الذي اكتسبته الشعوب والنخب الشبابية في البلدان العربية التي حدث ويحدث فيها الحراك عاملاً مهماً في امكانية احداث تغيير في الموقف من قضية فلسطين. وبموازاة ذلك يبقى الفعل الاسرائيلي الذي قد يذهب إلى أماكن قد تقلب الطاولة رأساً على عقب، وتجلب اهتمام الشعوب وربما الانظمة بالقضية من جديد.

دولياً، تنغمس الدول الكبرى سواء الولايات المتحدة أم اوروبا الغربية بمشكلاتها الاقتصادية. وهي تذهب للعمل السياسي في محاولة منها اساسا لدعم الاقتصاد وللحفاظ على المصالح المباشرة لها في العالم والمتمثلة أساساً في مسألتين مهمتين هما النفط واسرائيل. لذلك نجد الاهتمام الأول بايران وبرنامجه النووي، وكذلك سوريا التي تصب في الاتجاه نفسه. أما الاهتمام

بالقضية الفلسطينية فلا يبتعد عن ادارة الازمة التي تتسم بالمجاملة اكثر منها من الاقتراب من جوهر القضية. فالولايات المتحدة والغرب لا يريدون قلاقل في فلسطين تشوش على مخططاتها في القضايا الاكثر اهمية بالنسبة لها والمشغولة بها حالياً.

فلسطينيا يجري الحديث عن المصالحة، واحياناً تجري خطوات يظهر منها ما يوحي ان الجانبين المتنازعين -فتح وحماس - باتا اكثر قرباً منها، لكن سرعان ما تكون هناك تصريحات او خطوات من احد الفريقين او من كليهما توحي بان المصالحة ما زالت بعيدة.

ربما هناك من العوامل ما يشجع على المصالحة، فسياسياً لم يعد اركان الخلاف فيما يتعلق بالموقف من القضية الوطنية موجودة. فالمفاوضات التي مارستها فتح وآمنت بها لفترة طويلة لم تعد قائمة وحتى ان عادت فان هناك قناعة لدى القائمين عليها أنها لن تحدث على المستوى الوطني. والمقاومة التي مارستها حماس وآمنت بها لفترة طويلة لم تعد قائمة ايضاً.

اما فتح فهي متوجسه من القادم في المحيط العربي، ومع انها تدرك ان الحسابات الايديولوجية الضيقة للحركات السياسية بما فيها الاخوان المسلمين لن تصمد امام متطلبات الدولة لتي لابد ان تكون على درجة عالية من المرونة والبراغماتية والمناورة التي تعتقد فتح انها تجيدها اكثر من حماس بكثير، وبالتالي تراهن على قدرتها على الابقاء على علاقاتها بالأنظمة العربية، وبالدول المؤثرة في العالم.

ان ذلك الوضع بين المصالحة والجفاء السائد بين فتح وحماس، يؤدي وسيؤدي اكثر الى انفصال أعمق في الجغرافيا السياسية الفلسطينية بين الضفة والقطاع، وبين جمهوري فتح وحماس. وسيؤثر كثيراً على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني برمته، حيث يكاد يتلاشى دور الحركات السياسية الاخرى بشكل يفقد النظام السياسي الفلسطيني احد اهم عوامل توازنه التاريخي والمتمثل

في العديد من الحركات التي تقوم بدور "الوسيط" بين قطبي السياسة الفلسطينية، أياً كان ذلك القطبين. وسيؤدي الى زيادة تأثير الخارج وعوامله على ايقاع الحراك السياسي الفلسطيني على حساب العوامل الداخلية.

وإذا ما اضيف ذلك الى فهم جوهر المصالحة المتوخاة من قبل قيادتي فتح وحماس، والتي تركز ليس على ان تكون خطوة باتجاه وحدة وطنية ببرنامج وطني يتعلق بالقضية الفلسطينية كقضية، بل على طريقة تقاسم "للغنائم" في الوزارات وأجهزة الامن والوظائف، وتركز أيضاً على السلطة الفلسطينية ذات الاهداف والإمكانات المحدودة وطنياً. بذلك ندرك مدى الوهن الذي سيصيب القضية الوطنية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني في السنوات القادمة في حال استمر الوضع على ما هو عليه.

لكن الانسداد السياسي الذي تواجهه القضية الفلسطينية، ورغم ادراكنا لتأثيراته السلبية على تلك القضية، إلا أنه قد يشكل فرصة في غاية الاهمية امام "قيادة" الشعب الفلسطيني ومؤسساته المختلفة للاهتمام بالشعب وبالمجتمع لتدارك الوهن الذي ألم بهما نتيجة سنوات من التخبط والفساد والصراع الداخلي، ناهيك عن الاثار اليومية للاحتلال الاسرائيلي وممارساته.

غني عن القول إن جوهر القضية الفلسطينية هي الأرض، والإنسان الذي يستطيع الحفاظ عليها وحمايتها. لذلك، فان "فرصة" الانسداد السياسي والتوقف عن الدوران غير المجدي في تلك المفاوضات والتحركات الدبلوماسية على اهميتها أحياناً، قد تمنح الفلسطينيين فرصة التأمل في سياسات جديدة تخدم الهدف الوطني الفلسطيني العام بدل السياسات السابقة والحالية التي انغمست في اليومي الى راسها فنسيت الاستراتيجي العام المتمثل بالارض والانسان.

يفترض في الفلسطينيين ان يحكموا على ممثليهم ومؤسساتهم من خلال مدى تأثير هذا العمل على صنع الإنسان الذي يعمل للحفاظ على جوهر القضية، والذي هو جوهر الخلاف مع اسرائيل والحركة الصهيونية والمتمثل

بالارض.هذا هو المعيار الحقيقي والاساسي وأي معيار آخر قد يكون ثانوياً أو مشوشاً. وهذا هو الذي يجب أن يحكم الاستراتيجيا الفلسطينية التي يجب أن توجد وإلا ستكون كل الجهود المبذولة، مهما كانت مخلصة، ليست أقل عشوائية من نماذج البناء في منطقة الزرقاء الاردنية.

مثلما هناك سؤال أساسي في الفلسفة، يجب أن يكون هناك سؤال اساسي في الاستراتيجيا الفلسطينية، والسياسات المتفرعة عنها. والسؤال هو، أي سياسات سنقوم بها من أجل الحفاظ على الأرض الفلسطينية؟. أي اقتصاد وأي سياسات اقتصادية ستؤدي بنا إلى ذلك وأي سياسات ستبعدنا عن ذلك؟. أي تعليم وأي سياسات تعليمية ستقربنا من ذلك وأيها سيبعدنا؟. أي سياسات اجتماعية ستقربنا من ذلك وأيها ستبعدنا؟. وأي سياسات ديمغرافية... وأي سياسات ثقافية وصحية،... الخ.

تحتاج هذه الأمور إلى تفكير هاديء ومطول حتى نبدأ بتحسس طريقنا إلى ما ينبغي أن يكون. وربما أيضاً نحتاج إلى مراجعة للسياسات التي اعتمدت في مختلف المجالات، ومدى علاقتها بالمعيار الأساسي أو بالسؤال الأساسي الفلسطيني كما اسميناه. تلك المراجعة إن اردنا أن تؤتي ثمارها البناءة والمفيدة للعمل المستقبلي، يجب ان لا تكون على اسس سياسية يظهر منها انها تريد الانتقاص من عمل احد لصالح أحد آخر.كما لا يجب النظر الى أية مراجعة وكأنها تأتي في هذا الاطار، لأنه إن حدث ذلك فسيتم الشك في أية مراجعة للراهن، وسيتم الحفاظ عليه ولن يتم اي اصلاح للمسيرة قد يكون مطلوباً.

باعتقادي ان النخبة الفلسطينية، وخاصة السياسية منها، والسلطة على رأسها سترتكب خطأ جسيماً ان فكرت ان السياسات المعتمدة حالياً، سواء في مواضيع الاقتصاد والتنمية والتعليم الديموغرافيا والحقوق المدنية والحريات وعلاقة الدولة بالمواطن، مختلفة عن تلك التي اعتمدها النظام العربي الذي أدى إلى الأحداث الجارية الآن من حولنا. هذا الكلام ليس للانتقاد، وليس

لتسجيل نقاط، ولا ينطلق من موقع الخصم، بل هو كلام يهدف للحث على المراجعة من موقع الحرص على التغيير الايجابي والحقيقي الذي يحفظ السلم المجتمعي، وقد يساهم في حفظ الوطن.

ان نظرة اولية الى السياسات المتبعة ألان، وفي اطار المعيار الذي وضعناه - لأنه اذا اختلف المعيار عن الارض والانسان لا يلزم كل هذا الكلام – نجد أن هناك أموراً كثيرة تحتاج إلى اعادة نظر.

ضمن ذلك، وعلى سبيل المثال، فان أية سياسة اقتصادية في فلسطين لا تكون أولى أولياتها الحفاظ على الارض وشجر الزيتون وإبقاء المزارع في ارضه تجب اعادة النظر فيها. فمع تقديرنا لكل الخطوات الاقتصادية التي تتخذ مثل السياسة الضريبية التي تهدف الى زيادة ما تجمعه خزينة السلطة من جيوب المواطنين، وتخفيض الجمارك على ألسيارات، وتشجيع الاقتراض من البنوك، وتغيير سعر البنزين في أول كل شهر، فإن ذلك لن ينجح في اختبار السؤال الفلسطيني الاساسي إذا ما كان يسبقه الحفاظ على سعر زيت الزيتون، المنتج الاول في فلسطين والرمز الوطني لها.

من حق الفلسطيني العادي ان يتساءل لماذا ترتفع اسعار كل شيء ويهبط سعر زيت الزيتون الفلسطيني الى ألحضيض؟. وكم من مزارع وفلاح سيترك ارضه اذا ما استمر ذلك ألحال؟. وما انعكاس ذلك على القضية الوطنية؟ وما جدوى الحديث عن الصمود اذا لم نهتم بلقمة العيش التي تكاد تكون الوحيدة غير الخاضعة للهبات والمنح والقروض والمساعدات الأتية من الخارج.

من الواضح ان الاعتماد على الخارج في المسائل الاقتصادية مسألة لاغنى عنها، لكن هل هناك خطة لدى الفلسطينيين لتقليل ذلك الاعتماد ام لا؟.

ان السلطة الفلسطينية الآن تعتمد على الخارج اكثر من اي وقت مضى. بمعنى ان السلطة تبذل جهداً ليس للاستغناء عن الخارج بل للحصول على مزيد من تلك المساعدات منه، وبالتالي تعميق الاعتماد عليه وتلقائياً التبعية له.

وفيما يتعلق بالموقف من الارض تجري عمليات بيع مشبوهة للأراضي خاصة في مناطق C، وبالقرب من المستوطنات دون اهتمام (ظاهر) من السلطة.

إن مساحة الاراضي التي تتسرب للمستوطنين في ازدياد، اذا ما استمر ذلك لن يكون هناك شيء تطالب به السلطة في المستقبل.

ان السلطة الفلسطينية مطالبة بجعل مسألة تسريب الاراضي للمستوطنين في رأس اهتماماتها حيث أن ذلك سينهي عملياً اية امكانية لحل الدولتين، وبخاصة أن عملية تسريب الاراضي عن طريق البيع ستجعل مهمة تمسك السلطة بعدم شرعية ذلك النوع من الاستيطان مسألة في غاية الصعوبة.

المثال الآخر الذي سأورده للدلالة على عدم وجود استراتيجيا فلسطينية حسب المعايير التي تم ذكرها هو ما يتعلق بالسياسة (اللاسياسة) الديمغرافية لدى الفلسطينيين، والتي يفترض ان توجد ومعيارها الحفاظ على الارض والإنسان على هذه الاراضي.

لقد سبق ونشرت مقالة في جريدة القدس قبل سنوات على شكل رسالة موجهة للرئيس محمود عباس حول خطورة تركيز المؤسسات الحكومية وغيرها في مدينة رام الله، والذي ادى وما زال الى تركيز الكثافة السكانية فيها وهجرة الالاف من المناطق الأخرى بما فيها المهددة بالاستيطان في مناطق جنين وقلقيلية وطولكرم وسلفيت وغيرها الى رام الله.

لقد هجر عشرات الالاف مناطق سكناهم في مناطق الاستيطان (وهجروا عملهم في الأرض كذلك) ليأتوا للعيش في رام الله موظفين في الجهاز البيروقراطي للسلطة، او في أعمال هامشية اخرى. ان ذلك مسألة في غاية الخطورة ايضاً اذا ما اعتمدنا السؤال الاساسي الفلسطيني كمعيار.

قلت في تلك المقالة وما زلت أقول، إنه اذا ما استمرت الأمور بهذا الشكل فان السيناريو الذي جرى للفلسطينيين عام ١٩٤٨ قد يتكرر، ومثلما بقيت الناصرة المدينة العربية الوحيدة هناك فان رام الله ستكون المدينة العربية الوحيدة في الضفة الغربية.

ان الحراك العربي الذي بدا فيه الاهتمام بالقضايا المحلية أكثر، وربما على حساب القضايا القومية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، يفترض في الفلسطينيين وفي قيادتهم السياسية ان تزيد من تركيزها على الاهتمام بعناصر الصمود المحلية ومن ضمنها الاهتمام بعامل الديموغرافيا الفلسطينية التي يجب ان يتم انتشارها على كامل الاراضي الفلسطينية في الضفة وغزة وليس تركيزها في مساحة ضيقة تسهل عملية الاستيلاء على الارض والتصرف بالسكان في ظل توفر ظروف مؤاتية لذلك.

سيؤدي تركيز السكان في بقعة محدودة من الأرض (رام الله) إلى تسهيل حل المشكلة الديموغرافية التي تواجه اسرائيل، حيث سيكون ذلك ليس فقط بتسهيل هجرة جزء من هؤلاء السكان، ولكن ايضا بإتاحة الفرصة أمام أي حل لهم بدول مجاورة قد تساعد ظروفها ايضا الى تسهيل مثل ذلك الخيار.

هذان مثالان عما سيجري للأرض فيما لو لم يتم تدارك خطورة ما نحن فيه حالياً، وتجاوز ذلك وتغييره جذرياً بالسرعة الممكنة. والذي سيقودنا الى الطريق الذي سيؤدي بنا الى تلك النهاية السوداوية او سينقذنا من ذلك هو نوعية الانسان الذى يجري العمل على ايجاده وتتجاذبه عوامل عديدة لها علاقة بحرية هذا الانسان ومستوى وعيه.

ان تجربة العالم من حولنا تفيد في أن الإنسان الحر هو الذي بمقدوره أن يقود مجتمعه الى وضع سليم. لكن السلطة الفلسطينية التي احرزت تقدماً ملحوظاً في القوانين المكتوبة في مجال الحريات العامة ما زالت حساسة لوجود مثل هذه الحريات على الارض. ان الحديث عن أن قمع المظاهرات والاعتداء على المتظاهرين هو من عمل قوى الأمن دون مرجعية سياسية مسألة توحي اما بعدم الجدية في الحفاظ على الحريات العامة لدى السلطة، او ان هذه السلطة لا تسيطر على اجهزتها الامنية وهو شيء معيب وكارثي.

وإضافة إلى ضرورة اشاعة الحريات التي لا بد منها للإبداع والتقدم، فإن

إعادة النظر في فلسفة التعليم في فلسطين مسألة في غاية الأهمية. حتى الآن فان الفلسفة البادية للعيان للتعليم هو انتاج المتعلمين. ربما كان هذا ضروريا للتنمية في وقت من الاوقات عندما كان الفلسطينيون "يصدرون" لبلدان الخليج للعمل والمساهمة في اعالة اسرهم في فلسطين وفي مخيمات اللجوء. لكن الامور تغيرت ويحدث لدينا الآن تراكماً معوقا للتنمية، ومسبباً لكثير من المشكلات في فئة المتعلمين، لا يستطيع السوق استيعابهم ولا يبقون في وضع يمكنهم من البحث في مجالات اخرى مهنية وفلاحية.

كما أن التعليم الان يتخبط في الهدف الذي يريد ان يصل اليه تجاه الشخصية المتعلمة، فهو احيان تعليم عصري وأحيانا اخرى تعليم قروطسي. وهو لا يحدد الامور التي يجب ان تتدخل فيها الدولة، او تلك التي يجب ان تكف فيها عن التدخل.

من الغريب جدا ان بلدا كفلسطين يفترض ان تكون اهم وزارتين فيهما الزراعة والتعليم. لكن هاتين الوزارتين هما التي لا يتم الصراع حولها عند الحركات السياسية الفلسطينية. ففي حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت برئاسة اسماعيل هنية لم تطالب اي من الحركات بوزارة التربية. ان اهتمام تلك الحركات ينحصر في الداخلية والأوقاف والخارجية، تلك الوزارات التي ليس لها علاقة بالنهوض بالإنسان بل اما "بضبطه" الجسدي والفكري او بالابتعاد عنه كلياً.

اذا كانت استطلاعات الرأي الأن تشير الى أن ٪ ٤٣ من الفلسطينيين في الضفة والقطاع لا يرون اية فائدة من وجود الحركات السياسية الفلسطينية (الاستطلاع رقم ٦ لمركز رام الله لدراسات حقوق الانسان)، فان ذلك يعني ان الامور اذا ما استمرت بهذا الاتجاه ستذهب باتجاه تدمير النظام السياسي الفلسطيني بأكملهومن ضمنه السلطة الفلسطينية لصالح مجموعات محلية متصارعة فيما بينها. وقد تجد اسرائيل ان من مصلحتها دعم مثل هده المجموعات اكثر من وجود جسم مركزي حتى وإن كان غير معادٍ لإسرائيل، لأن

سلبيته الوحيدة بالنسبة لها تبقى انه يجسد بشكل او بآخر وحدة الفلسطينيين.

كل ذلك يجري في ظل خلخلة كبيرة في نظام القيم الذي كان سائداً لتنتشر مكانها قيم جديدة ساعدت على انتشارها بعض السياسات التي اتبعتها السلطة، والعلاقة بالاحتلال، والتبدل الذي جرى على الحركات السياسية وطبيعة عملها.

لقد تراجعت القيم المتعلقة باهمية العمل، وكسب الرزق من عرق الجبين، والجد والاجتهاد، ليحل محلها البحث عن وظيفة عن طريق الواسطة واستسهال الوصول الى الاشياء وثقافة الاستهلاك والفساد.كان السبب الاساسي بذلك هو الطريق التي أنشىء فيه الجهاز البيروقراطي للسلطة. واعتماد الولاء معياراً شبه وحيد للتوظيف، واحتقار العمل اليدوي والذهني.

لماذا الجد والاجتهاد في المدرسة أو الجامعة، ما دام النموذج الموجود امامنا أن اقل الطلبة اجتهاداً هم من نجحوا في الوصول الى ما يريدون، عن طرق عديدة على رأسها الفساد السياسي. لقد خرب ذلك التعليم كقيمة، وخرب المجتمع والسلطة بسبب الاتيان بأقل الافراد كفاءة لاحتلال اهم مراكز صنع القرار في المؤسسات المختلفة.

إن الاهتمام بالتعليم لا يعني فقط الاهتمام بزيادة عدد المدارس والمدرسين، ولا يعني كذلك الاكتفاء بوضع مناهج عصرية، بل يعني اساساً المحافظة على قيمة التعليم. والرقي بالمتعلم وتمكينه من ان يصبح مشاركاً اساسياً في صنع القرار، لا مادة ليس أمامها إلا الهجرة، أو سوق البطالة، هذا اضافة الى ان العودة الى السياسة السليمة والشفافة للتوظيف سوف تصنع مؤسسات قوية لا بد من وجودها لتأسيس دولة قوية.

كما انتشرت قيم البحث عن المساعدات والمنح وتحسين الاحوال على المستوى الفردي والجماعي وعند وجود المشكلات انتشرت قيم الخلاص الفردي، وتراجع العمل الجماعي والتنظيمي لما فيه من "عدم جدوى" ومن "تهديد للسلامة".

كل ذلك بالإضافة إلى عوامل عديدة ايضا انعكس تأثيرها على الثقافة الفلسطينية العامة. إن المهتم بموضوع الثقافة، والمتتبع لاستطلاعات الرأي، يرى "فلتانا" ثقافيا اضاع الثوابت الثقافية التي تولدت في عقود النضال الفلسطيني، وذهب باتجاه ثقافة اصولية سلفية طائفية متعصبة. فمساحات الحوار واحترام الآخر والتشبث بالوطني الموحد أمور أخذت بالتراجع الى حد بعيد، ويبدو انها ستستمر في التراجع لفترة طويلة.

لقد أدى ذلك الوضع إلى تقلص المسافة الثقافية لحد التلاشي بين النخب والانسان العادي. واختلطت الأمور بين من يقود ومن يقاد.

ان اهم ما يخشى منه في السنوات القادمة بالنسبة للفلسطينيين هو تفكك البيئة المجتمعية ومقومات المجتمع الفلسطيني نفسه. فمن المعروف جيدا ان نكبة ١٩٤٨ لم تؤد فقط الى فقدان الارض، ولكن الذي يوازيها اهمية هو فقدان المجتمع الفلسطيني لوحدته، وتشتت الفلسطينيين عشوائياً في اماكن عديدة، والذي اعاد للفلسطينيين وحدتهم المجتمعية، وهويتهم كشعب عوامل عديدة كانت حرب ١٩٦٧ التي خلقت بعض ظروفها المهمة.

هذا الذي اكتشفه الاسرائيليون لاحقا. ثم اخذوا بعمل كل ما يخطر ببالهم من اجل التخلص من تلك النتيجة، لذلك كانت الكانتونات والحواجز والتصاريح وتقسيمات الارض ا ب ج، وتقسيمات الناس vip بدرجاتها المختلفة وغير ال vip، ولذلك دفعت اسرائيل باتجاه التقاتل الفلسطيني – الفلسطيني، واتجاه انفصال الضفة وغزة.

على أثر حرب حزيران ١٩٦٧ التقى الفلسطينيون ثانية، الضفة مع غزة، والضفة وغزة مع فلسطينيي ١٩٤٨. ومن خلال منظمة التحرير كان اللقاء المعنوي بين سكان فلسطين المحتلة (فلسطين التاريخية) ومخيمات اللجوء، بل الجاليات الفلسطينية المنتشرة في شتى بقاء العالم.

لكن الاجراءات الاسرائيلية عادت وفصلت بين الضفة وغزة، وبينهما وبين فلسطينيي ٤٨، وبينها وبين القدس. وفصل الجدار العنصري بين كثير من المناطق في الضفة. بل فصل بعض القرى بعضها عن بعض. وفصلت الحواجز بين المدن والقرى والمناطق لسنوات طويلة.

واذا كانت تلك الاجراءات كلها سبباً في الفصل المادي والجغرافي بين الفلسطينيين فقد ساهمت اتفاقيات اوسلو في الفصل المعنوي بينهم. لقد كان الانجاز الاهم لمنظمة التحرير الفلسطينية انها مثلت وجسدت الكيانية الفلسطينية في أعين الفلسطينيين كلهم في الداخل والخارج، ووحدتهم امام العالم رسمياً وعملياً، وتجسد فيها الهدف الفلسطيني الأول، التحرير والعودة، وهما الشرطان النموذجيان للتعبير عن وحدة الشعب ووحدة المجتمع عند الفلسطينين.

لكن اوسلو جاءت لتضع منظمة التحرير، عن قصد او غير قصد ربما لا يهم، في وضع تتهمش فيه باستمرار. ويسند دورها الى السلطة الفلسطينية التي انشئت في اوسلو.واصبحت المنظمة ليس اكثر من بعض المكاتب وبعض البيروقراطيين فيها، ليس لها دور الا بقدر ما تطلب منها السلطة ذلك، او بقدر ما يتطلب وضع السلطة منها ذلك.

ربما لم يدرك كثيرون معنى نهوض السلطة وتهميش المنظمة، لان بينهما خلطا كثيرا، وساهم في هذا الخلط والضبابية تلك المراكز المشتركة التي يشغلها بعض الموظفين الكبار في السلطة وفي المنظمة أيضاً، وفي مقدمتهم بالطبع رؤساء السلطة الرئيس محمود عباس حالياً ومن قبله المرحوم الرئيس ياسر عرفات اللذان شغلا أيضاً مناصب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

وجاء الانقسام الفلسطيني بين فتح حماس، والضفة وغزة، ليظهر ان الاهتمام بالمنظمة وبرمزيتها لا يشكل مساحة كبيرة لدى القادة الفلسطينيين

من الاتجاهات كافة وخاصة الرئيسة منها، فالمفاوضات بين الطرفين وخلافهما الاساسي او عناصر توحيدهما تكمن في الحكومة والاجهزة الامنية، والانتخابات وليس في منظمة التحرير التي ما زالت لا تلقى الاهمية المطلوبة من قبل الاطراف المختلفة.

والسلطة كما هو مفهوم، وان تقاطعت في شخوصها مع المنظمة، إلا انهما مؤسستان مختلفتان، ليس فقط من حيث ظروف نشوئهما فقط، بل وفي رمزيتهما من حيث ماذا تمثل كل منها، وكذلك في هدف كل منهما، هدف المنظمة الذي يعني كل الفلسطينيين، ويتوحدون عليه. وهدف السلطة الذي يعني بعض الفلسطينيين (فلسطينيي الضفة وغزة في أحسن الأحوال) ويتفرقون عليه.

اذا تتناقص باستمرار عوامل وحدة الفلسطينيين، وثوابتهم الوطنية والاجتماعية، لا كنظام سياسي فقط، ولكن كمجتمع وكشعب أيضاً، يتم ذلك من خلال الاطاحة العملية بممثل كيانيتهم ووحدتهم منظمة التحرير، ويتم من خلال الفساد وغياب الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، وانهيار للقيم الايجابية التي ترسخت لسنوات والمتعلقة بمعظمها بالوطن والقضية الوطنية، وغياب الحريات التي توفرها يجعل من البقاء في الوطن صموداً وتحديا.

أن غياب منظمة التحرير يعني اضافة الى انتهاء أية امكانية لحل الدولتينن غياب الكيانية السياسية الجامعة للفلسطينين ويعني فتح الباب الى امكانية النهاية المأساوية للوطنية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني الذي يعيش في ارجاء العالم المختلفة.

اذا كان الانسان فقيرا ومحتاجا ولا يلمس أي جهد من قيادته لتغيير ذك الوضع، بل تجاهلا تاما بذلك، وأحياناً امعاناً في سياسات تعمق ذلك. وحين يجد أن هذا الوضع لا يسري على الجميع فيقبل به كنوع من التحدي للعدو بل يسري على الفئات الدنيا من الشعب فقط.

ويقترن ذلك بتراجع الهدف الوطني الى حد التلاشي وانهيار القيم بل، انقلابها وتبدلها بشكل كبير، فانه بالتأكيد سيعاني حالة من الاغتراب قد تبرر له القيام بأي شيء بدى في وقت من الاوقات ليس وراداً البته.

ان الترابط بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي مسألة بديهية في كل الحالات، لكن هذا الترابط يكون في منتهى الوضوح عندما يتعلق الأمر بفلسطين وقضيتها. فالانسداد الحاصل امام المشروع الوطني الفلسطيني، والترهل الآخذ في التسارع في النظام السياسي الفلسطيني ورموزه من سلطة ومنظمة التحرير، وتوقف العملية السلمية "الشكلية" التي اخذت من وقت الفلسطينيين وجهدهم طوال الخمسة عشر سنة الماضية والانقسام الجيوسياسي العمودي بين الفلسطينيين. كل ذلك كان مصحوباً بوضع اقتصادي صعب. تراجع فيه الدعم العربي والدولي للفلسطينيين، وازداد الفقر والبطالة بشكل كارثي، وانتكست الثقافة والقيم.

ونتيجةً للربيع العربي تصدر الإسلام السياسي القيادة في كثير من الدول العربية. هذا بالإضافة الى اسباب كثيرة، تقدمت حماس على الصعيد الدولي واصبحت لاعباً اكثر قبولاً، ومحلياً ثبتت حكمها في قطاع غزة، وتراجعت القيمة الاستراتيجية للسلطة في رام الله، حيث فقدت السلطة معظم اوراقها في عالم تسيره عوامل القوة.

هذا الوضع يعزز الانقسام، والإنقسام اضافة الى تعدد اولويات الحركة الاسلامية، سيمعن في تراجع المشروع الوطني الفلسطيني، وسيضعف المجتمع الفلسطيني ويجعله اكثر امكانية للذهاب نحو حلول ليست بالضرورة منسجمة مع مصالحه الوطنية.

لقد اظهرت الانتخابات المحلية الاخيرة في الضفة الغربية الوهن الذي اصاب المجتمع الفلسطيني ونخبه. فالسلطة لم تستطع انجاح قوائمها في مواجهة قوائم عائلية أو شكلية. واظهرت الحملة الانتخابية ليس فقط تراجع منظمة التحرير والحركات السياسية الأخرى، بل ابرزت اسوأ ما في المجتمع من تعصب وشكلية وتقليدية.... وجعلته على شفا تفكك رهيب. لكن هذا الوضع قد يتغير اذا ما تغيرت الظروف التي سببته، ونستطيع نحن المساهمة في تغيير تلك الظروف.

المخاطر الاجتماعية

على التجمعات الفلسطينية في المهجر

د. جهاد حمد

أستاذ علم الاجتماع المشارك

رئيس معهد دراسات الشرق الاوسط الكندي

اكتوبر / ٢٠١٢

تأثير المخاطر الاجتماعية على الاسرة في المهجر:

قراءة في علاقة الهجرة بالمخاطر الاجتماعية بين المهاجرين في إطار بناء ووظائف الأسرة.

الهجرة من بلد إلى آخر ليست بالظاهرة الجديدة، بل هي ظاهرة قديمة موجودة على مر السنين والأجيال، ظاهرة عالمية واسعة، فقد عرفت المجموعات والأفراد الهجرات الجماعية والفردية عبر تاريخها الطويل، ولكل حالة ظروفها الخاصة. فمن هذه الهجرات تكون طوعية وأخرى قسرية، ومنها ما تكون لفترة محددة ومنها ما تكون مفتوحة ونهائية، وهناك آراء مختلفة حول فيما اذا كانت نتائج الهجرة سلبية أم ايجابية، وبهذا الصدد نعرض رأيين:

رأي د.عبد الباسط عبد المعطي، اذ يؤكد في دراسته أن الهجرة الخارجية بذاتها لا تكون بالضرورة تكون ظاهرة سلبية أو خطيرة مجتمعياً، لأن الذي يحدد تأثير مصاحبتها هو الزمان البنائي، والمرحلة التاريخية المحددة التي يمر بها مجتمع المهاجر منه والمهاجر إليه. أما رأي أ.د منصور الراوي فيؤكد بان طبيعة الاثار التي تعكسها الهجرة هي اثار سلبية في الغالب من وجهة نظر العامة وتراكم هذه الاثار من دون حل جذري من خلال استئصال أسباب الهجرة المباشرة والحقيقية، ولا تقتصر هذه الآثار على المناطق الطاردة للسكان بل تشمل كذلك المناطق الجاذبة، وهذه الآثار لا ترتبط فقط بحجم الهجرة بل كذلك بطبيعة العوامل المسببة لها وبالآلية التي تحكمها وتزداد خطورة هذه الاثار عندما لاتخضع الهجرة الى أي شكل من اشكال التنظيم والضبط. وهنا يتأثر حجم الأسرة في ناحيتين:

الاولى: قد يتقلص حجمها بسبب هجرة بعض أعضاء الأسرة الممتدة، أو نتيجة انفصال رب الاسرة وهو غالباً مايكون مهاجراً عن اسرته، او باستخدام الاسرة، المهاجرة وسائل تحديد النسل لتحديد حجمها تماشياً مع حياة المهجر

الصعبة، وكذلك في حال عودة الاسرة المهاجرة او زواج احد أبنائها بعد عودته من المهجر فان الاسرة الحديثة (الأحادية) تحافظ على استقلالها وتسكن، منفصلاً عن عائلتها الاصلية بسبب تمتعها بمستوى اقتصادي جيد، يمكنها من العيش في سكن مستقل، فضلاً عن تحررها من الضغوط التقليدية.

الثانية: قد يحدث بأن يزداد حجم الأسرة بعد الهجرة بسبب ارتقاء مستوها المعاشي، وزيادة إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية التي تساهم في ذلك.

إن هجرة الأب (رب الأسرة) وقيام الام بإدارة الأسرة بصورة كاملة قد يؤدي الى تغير في أدوار بعض أفرادها، وقد بينت الدراسات ان اثر الهجرة على مركز الزوجة يتوقف على طبيعة المرحلة العمرية للزوجة وتركيب الاسرة التي تعيش فيها.

عندما يهاجر رب الأسرة ويضطر الى تركها وحيدةً في المجتمع، أو ابقائها مع عائلته الممتدة، حينها تقوم المرآة بدور الاب والام في آن واحد، مما يترتب على هذه الحالة العديد من المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالزوجة والابناء لغياب الاب، إذ يؤثر الانفصال بين العائل والمعيلين في بناء ووظائف الاسرة. وقد أثبتت الدراسات الاجتماعية على أن غياب الزوج عن زوجته وابنائه يسبب كثيراً من المتاعب النفسية للزوجة بسبب مضاعفة دورها في تربية الابناء، وكذلك فان هذا الابتعاد قد يؤدي الى حرمانهم من الرعاية الابوية.وهذا ما حدث عند العديد من المهاجرين ولاسيما عندما ترك مئات من الرجال عوائلهم تاركين السلطة بيد زوجاتهم لإدارة شؤون المنزل ورعاية الابناء، وبما ان المرأة المهاجرة الى حد ما تتمتع بحرية ولها دور مهم في تربية الاسرة، وبالتالي لديها ثقة عالية بنفسها، فقد نجحت بهذه المهمة في ظل الظروف الصعبة دون اعتمادها على غيرها ك(والد زوجها او شقيقه).

ولكن الامر في اعتقادي يختلف باختلاف المجتمعات، ومدى الاعتراف بحقوق المرأة ومركزها الاجتماعي، وقد ثبت في احدى الدراسات أن غياب رب

الاسرة عن اسرته دفعت بكثيرا من النساء الى تحمل المسؤولية التي كانت على عاتق الرجال، مما أدى الى ظهور اثار اختلفت باختلاف الأقطار المصدرة للهجرة.

وقد تواجه الأسرة مشكلات تربوية كالتسرب من المدارس والانحراف المبكر، والتعرض إلى تدخلات أعضاء الأسرة الممتدة، فضلاً عن أن العادات والقيم الاجتماعية تفرض ضغوطاً على حركة المرأة ونشاطها حال غياب زوجها وتصبح، محط مراقبة أنظار المجتمع، مما يضطرها في الغالب إلى البقاء في المنزل، ويحد من حركتها الخارجية.

فقد أظهرت دراسة الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء الاسرة ووظائفها أن نسبة الذين يؤمنون برأي الزوجة قد ارتفع من ٧٦٪ قبل الهجرة الى ٨٨٪ بعد الهجرة، ويعود ذلك الى تأثر المهاجرين بنمو الحياة الجديدة بعد الهجرة.

لقد اثرت الهجرة في دور الابناء ومشاركتهم في اتخاذ القرارات وابداء الرأي، ولاسيما مايتعلق بتقرير مصيرهم، وزادت الايمان لدى المهاجرين بضرورة منح الأبناء حرية اختيار زوجاتهم.

في المهجر، وخاصة في الغرب، تضعف سلطة الوالدين على الابناء، وذلك لتمتع الأبناء بحرية في ابداء الرأي وتقرير مصيرهم، وتستقر الزوجة من الناحية النفسية والاجتماعية لتحررها من القيود الاجتماعية وسيطرة اهل زوجها، ولاسيما والدة زوجها، اذ تصبح غير خاضعة لإرادتهما كما كانت عليه سابقاً. والتغيرات التي طرأت على العلاقات البنائية في الاسرة الحديثة ادى الى تغيرات واسعة المدى في وظائفها، وكلما زاد التغير في هذه العلاقات، كلما تضاءلت الوظائف واصبحت غير مقنعة للرجل او المرأة بالاستمرار في العلاقات الزوجية، لذا فإن الهجرة لها تأثير في بناء الاسرة وتكوينها ودورها في المجتمع، بل بسبب تعقد الحياة الاجتماعية الجديدة، فأنها تتراجع عن بعض وظائفها الثانوية، وتكتفي بالوظائف الاساسية فقط.

وحينما تحدث الهجرة بانتقال اعضاء الاسرة الأحادية جميعاً نجد ان افراد الاسرة سيعانون في البداية من صعوبة التكيف مع هذه المجتمعات ولاسيما اذا كان الابناء كبارا في السن وسيجدون صعوبة في اندماجهم، لان المهاجرين يحملون معهم قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم ولغاتهم وأديانهم المختلفة كما يواجهون مشكلات تكيف للبيئة الجديدة، ان الاندماج صعب للغاية، ولاسيما في بادئ الامر، وبالنسبة للبالغين يكون اكثر صعوبة، بسبب عدم تكامل العناصر الثقافية التي يحملها المهاجرين مع العناصر الثقافية الجديدة وعدم قيام جهاز تفسيري لها بما يطوعها للنسق القائم مما يحول دون قبول تلك الانماط الجديدة، لذا ينشأ التصادم الحضاري عندما تتعارض قيم وقوانين حضارتين مختلفتين - عندما يهاجر أعضاء جماعة من حضارة إلى أخرى، وبسبب وجود قيم قديمة متغلغلة في أعماق النفوس من جهة، ووجود قيم حضارية جاء بها المجتمع الجديد، فإننا نجد الفرد أحياناً يتقمص مظاهرها، ومع ذلك لا يستطيع أن يتخلص من بعض بقايا القيم القديمة المتغلغلة عنده. ويعترف علماء الاجتماع والانتروبولجيا بأن انسجام القيم لا يكون مطلقاً في كل الاحوال، بل قد يحصل بينهما بعض التناقض والتصادم، ولاسيما في المجتمعات الحركية المتعددة، واهم حالات الصراع تنتج عن الفجوة الواسعة بين القيم المثالية لحضارة المجتمع وسلوك الناس. ويعتقد المفكر العربي (ابن خلدون) بان التاريخ البشري يسير في دورات متتابعة من جراء التصارع بين البدو والحضر، فما دام المجتمع مقسماً إلى فئتين هما البدو والحضر وما دام كل من هاتين الفئتين ذات صفات مضادة لصفات الفئة الثانية، فلابد أن يقع الصراع بينهما على وجه من الوجوه.

اما في حال تكيف الأسرة وأعضائها مع الأوضاع الجديدة واندماجهم مع المجتمع الجديد فستجد الاسرة بعد ذلك، ولاسيما الابناء، صعوبة في العودة الى المجتمع الاصلي، وخاصة عند الهجرات الطويلة التي تصل الى ٢٠ سنة فاكثر،

وذلك لانسلاخ هؤلاء الابناء عن مجتمعاتهم الأصلية، واكتسابهم انماطاً سلوكية وثقافية خاصة بالمجتمع المهاجر.

إن صعوبة تكيف المهاجرين في بلدان الاستقبال أو بلدانهم بعد عودتهم تعد من اهم المشكلات الاجتماعية، ولكن هذه الصعوبات تختلف باختلاف شخصية المهاجر وثقافته. لأن القبول او الرفض للتجديدات التي تطرأ على المجتمعات يعتمدان على العوامل النفسية، اذ يتوقف الادراك لتجديد وكيفية ظهوره وانتشاره باختلاف ثقافاتهم. والهجرة عامل لتحطيم العلاقات الشخصية بين الأقارب والأصدقاء القدامى، وكلما ازدادت مسافة السفر بين المنطقة المهاجرة منها والمهاجر إليها زاد احتمال انهيار العلاقات.

لذا فأن الهجرة تضعف الأدوار الروحية، ويقل الالتزام بها، وإنّ انقطاع الصلة بين المهاجرين وبلدانهم يؤدي إلى قلة تأثير الضوابط الاجتماعية (العادات التقاليد والقيم) التي كانت تعمل على ضبط سلوكهم، ومنعهم من الانحراف وارتكاب الجريمة.

وأول تغير يواجه الأسرة المهاجرة هو تقليص حجمها وميولها إلى النمط الأسري الأحادي لأسباب تتعلق بزيادة المتطلبات المادية للأسرة، وقوة أل(أنا) مقارنة ب(نحن)، فضلاً عن عدم الشعور بالضغوط التقليدية، وزيادة مساحة حرية التصرف والتفكير، وصار من المألوف أن يستقل الأولاد عند الزواج في منازل منفصلة، ويبدو ذلك واضحاً لدى الشباب المهاجرين الذين يبنون أسرهم بعيداً عن أسرهم التقليدية (الأصلية).

ويؤدي الانتقال المفاجىء الناتج عن الهجرة غير المخططة، سواء أكان على مستوى الأفراد أم الجماعات إلى آثار سلبية في البناء الاجتماعي بسبب الصراع بين القيم التقليدية مع القيم المستحدثة، فانشطار الأسرة الأصلية بسبب

الهجرة يؤدي إلى ضعف المتابعة التي يقوم بها الأباء على أبنائهم، وتقلص مساحة سلطتهم في الإشراف والتوجيه، وتضعف الروابط بين الأباء والأبناء وأحفادهم بسبب التباعد المكاني، وما يتبعه من انقطاع الزيارات والتواصل بينهم وندرتهما، مما يفرغ الأسرة التقليدية من بعض مضامينها النفسية والذهنية، وفي الوقت نفسه نجد أن ذلك التفتت يُفقد الأسرة الأحادية الاعتماد على الأباء والافادة من تجاربهم ومشورتهم في حل المشكلات الزواجية والحياتية عموما. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الهجرة في المجتمع لا يقتصر على المهاجرين وأسرهم، بل امتد هذا التأثير إلى الأسر التي لم تتعرض مباشرة لظاهرة الهجرة، إذ يؤثر الانفصال بين العائل والمعولين في بناء الأسرة ووظائفها، فغياب الزوج عن زوجته وأبنائه يسبب كثيراً من المتاعب النفسية التي تواجه الزوجة لغياب زوجها، ويتضاعف دورها في تربية الأبناء، ويحرم الأبناء من مشاركة آبائهم في رعايتهم وتنشئتهم الاجتماعية، وقد يؤثر ذلك سلباً في بناء شخصياتهم، ولاسيما في السنوات الأولى من أعمارهم.

التوصيات والمقترحات:

ما زالت مشكلة الهجرة الشغل الشاغل لكثير من دول العالم، وقد سعى الباحثون إلى تقديم توصياتهم وآرائهم بشأن الحد من المخاطر الناجمة عنها. وبالرغم من ان معظم هذه الهجرات كانت اهدافها اجتماعية او اقتصادية، الا ان جذورها كانت سياسية، لأن الاحتلال عمل على تدهور المجتمع الفلسطيني وإهماله في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميها، وكرس الاحتلال ممارساته في السيطرة والتحكم في شؤون المجتمع الفلسطيني، وكان الهم الوحيد للمواطن الفلسطيني هو البحث عن الأمان، والحصول على لقمة العيش والنضال من أجل انهاء الاحتلال.

وفي ضوء النتائج التي اسفرت عنها الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

١. توعية افراد المجتمع كافة بأخطار ظاهرة الهجرة، ولاسيما أن هذه الظاهرة باتت تشكل ظاهرة دولية عالمية تسعى لحلها جميع المنظمات العالمية والمهتمة بحقوق الانسان.

٢. عقد الندوات الاعلامية خلال القنوات الفضائية لتشجيع المهاجرين على العودة الى فلسطين للعمل في بلدهم وتطويره بقدراتهم، أو بما حصلوا عليه من شهادات يمكن الاستفادة منها في الجامعات او المستويات الدراسية الاخرى أو بإمكاناتهم المادية التي حصلوا عليها.

٣. بناء الوحدات السكنية للمهاجرين الذين باعوا ممتلكاتهم ودور سكناهم في سبيل الهجرة، او تقديم تسهيلات لهم لهذا الغرض.

٤. توفير فرص عمل مناسب لهؤلاء المهاجرين حسب اختصاصاتهم العلمية وقدراتهم ومهاراتهم وبمرتبات مناسبة.

٥. تأسيس مجمع علمي في فلسطين لاستقطاب العقول المهاجرة كافة، والعمل على تشجيع عودتها وتكريم اصحاب العقول والعلماء، عن طريق الاستفادة من تجارب الشعوب في هذا المجال كالشعب السويدي الذي يكرم العلماء سنوياً في يوم العالم الشهير (Noble) وهو العاشر من ديسمبر لكل عام، ان الشعوب التي تحترم علماءها ومفكريها وخبراتها الوطنية وتوفر لهم كل الظروف المناسبة للإبداع والعمل الحر هي شعوب حية ومتطورة تخلق في نفوس ابنائها الثقة والاخلاص والتفاني من اجل سعادة الانسان. والامة التي تكرم عقولها تكون قوية بهم.

٦. احترام المهاجرين وتوفير المناخ الملائم لهم ولأسرهم مع توفير الضمانات المادية والمعنوية لهم، فضلاً عن تطبيق القوانين بصورة عادلة ومتساوية

على جميع المواطنين وتوفير الامن والحماية لهم، وتطبيق مبادئ الديمقراطية وتعددية السياسة التي هي الكفيلة بعودة هؤلاء المهاجرين.

٧. تقديم خدمات البنى التحتية للمجتمع على نحو، عام وبصورة خاصة في الريف ليجذب المهاجرين بالعودة الى مناطقهم.

٨. بما أن العامل الاقتصادي كان يشكل هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين، فإن معالجة الوضع الاقتصادي يمثل ابرز المهمات التي تقع على عاتق المسؤولين من خلال العمل على رفع المستوى المعاشي لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات ومنح الجوائز والامتيازات لهم.

٩. عند مرور مدة طويلة على هجرة البعض، لذا تتعذر عليهم العودة والتخلي عن تعليم ابنائهم، لذا أقترح على وزارة التربية في فلسطين بفتح مدارس بلغات اجنبية لأبناء هؤلاء المهاجرين.

١٠. تشجيع المهاجرين بتشغيل مدخراتهم عن طريق إقامة الصناعات الصغيرة بما تمثل هذه المشروعات من اهمية خاصة في اقامتها في المناطق الريفية سواء من خلال توفيرها فرص العمل للعاطلين، ومن ثم زيادة الدخول، أو من خلال قدرتها على امتصاص المدخرات الصغيرة.

١١. الاهتمام بالمصايف والأماكن الأثرية والسياحية في فلسطين وتطويرها لتصبح مناطق لجذب السكان بهدف السياحة والترفيه للمواطنين ليخفف عنهم حالات الاغتراب النفسي والشعور بالاكتئاب.

١٢. فتح مكاتب رسمية لتنظيم سفرات سياحية للخارج لتخفيف حدة التشوق للهجرة.

١٣. القضاء على المهربين (مهربي الهجرة) والوسطاء كحلقة من حلقات الهجرة الذين يتسببون في الحاق خسائر بأموال وأرواح المواطنين.

١٤. وأخيراً أوصي المهاجرين الذين يرغبون بالعودة الى بلدهم جميعا، بأن يتركوا وراءهم أثاراً جيدة في البلدان التي يقيمون فيها، ويبدوا اخلاصهم لتلك البلدان، ويحافظوا على اموال وممتلكات الشركات والمؤسسات التي يعملون فيها، وعدم مسها بالسوء والتلاعب بها، لأن التلاعب بأموال وممتلكات تلك الدول، سيؤدي الى تشويه سمعة المجتمع والمهاجر الفلسطيني، لأن تلك الدول احترمت الشعب الفلسطيني، وأدركت مأساته ومعاناته عندما فتحت أبوابها لمواطنيه في الوقت الذي كانوا بأمس الحاجة إلى تلك الدول.

معوّقات تشجيع الاستثمار الكلي الفعال في فلسطين وإشكالية العلاقة بين القطاعين العام والخاص

د. سمير ابو مدللّه

عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

جامعة الازهر- غزة

مقدمة:

شهد الاقتصاد الفلسطيني تقلبات اقتصادية واضحة، تراوحت بين الازدهار والتراجع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعمل الاقتصاد الفلسطيني تحت القيود والمعوقات الإسرائيلية وتأخر الدول المانحة عن سداد التزاماتها المالية وتردي السياسة الداخلية على الساحة الفلسطينية، وغياب رؤية سياسة واضحة لشكل الاقتصاد الفلسطيني ومستقبله، وما يترتب على ذلك من ضعف واضح في مجال رسم السياسة الاقتصادية.

ويعد الاستثمار احد العوامل الرئيسة والأساسية لنمو الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية فهو احد المكونات الاساسية للطلب الكلي، وتعتمد الدول النامية على تعزيز الاستثمار لديها من أجل تقوية اقتصادها. لما يترتب على الاستثمار من ضخ لرؤوس أموال محلية، وإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة، وخلق فرص عمل جديدة. وبالتالي التأثير الايجابي على الوضع المالي للدولة. ولأهمية الاستثمار سعت السلطة الوطنية الفلسطينية لتنمية الاستثمار وتقديم التسهيلات والامتيازات كلها التي تؤدي لتحفيز المستثمرين للاستثمار في فلسطين، إذ فتحت السلطة الوطنية المجال الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية حسب ما نص عليه قانون الاستثمار الفلسطيني رقم »١«لعام ١٩٩٨ م، لتشجيع الاستثمار في فلسطين، وهذا القانون يعد الإطار التشريعي الذي يكفل للمستثمرين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين الحماية اللازمة، والضمانات الضرورية للأموال المستثمرة، ويسهل عليهم اتخاذ قراراتهم بهذا الشأن. واشتمل القانون على الكثير من الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين، كما نص القانون على إنشاء هيئة عامة للاستثمار تسمى الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمار، وتتمتع هذه الهيئة بشخصية اعتبارية مستقلة، وأوكل ٧٣ القانون لهذه الهيئة وضع السياسات الاستثمارية وإصدار الموافقات على كل المشاريع الاستثمارية، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين وفق الأهداف والبرامج والأولويات المستهدفة.

وهذا ما أدى بالفعل لجلب العديد من المستثمرين المحليين واستقدامهم لإقامة العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والصناعية. ولكن نظراً للسياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني ليكون تابعا للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال العديد من الممارسات والإجراءات المتمثلة في إغلاق المعابر والطرق، وتدمير البنى التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم منح التصاريح للمستثمرين وغيرها. ذلك كله أثر سلبا على الوضع الاستثماري في الأراضي الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من سعي السلطة الوطنية إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة من خلال تشجيع كفاءة النشاط الاستثماري(العام والخاص ورفعه في الأراضي الفلسطينية، باعتباره أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي. فإنه لم يحقق المستويات والكفاءة المطلوبة منه، وذلك يعود للكثير من المعوقات والتحديات التي تواجه النشاط التنموي في الأراضي الفلسطينية بشكل عام. والتي تواجه الاستثمار بشقيه العام والخاص. بالتالي يمكن صياغة المشكلة في التساؤل الرئيسي الاتي:

ما العلاقة بين الاستثمار العام والخاص، وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة:

١. هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار العام والخاص في الأراضي الفلسطينية.

٢. يوجد أثر إيجابي للعلاقة بين الاستثمار العام والخاص على معدلات النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

اهداف الدراسة:

١. معرفة العوامل المؤثرة على الاستثمار العام والخاص في الأراضي الفلسطينية.

٢. تحديد العلاقة بين الاستثمار العام والخاص وتحليلها في الاراضي الفلسطينية.

أولاً- الإطار النظري للسياسات المؤثرة على الاستثمار:

يعد الاستثمار أحد المحددات الرئيسة والأساسية في النمو الاقتصادي، إذ يعد الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي. وتؤدي زيادة الاستثمار الى زيادة الطلب الكلي، كما أن الانفاق الاستثماري يعد وسيلة مهمة تؤدي إلى زياد الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج من خلال دمج التطور التقني في العملية الانتاجية.

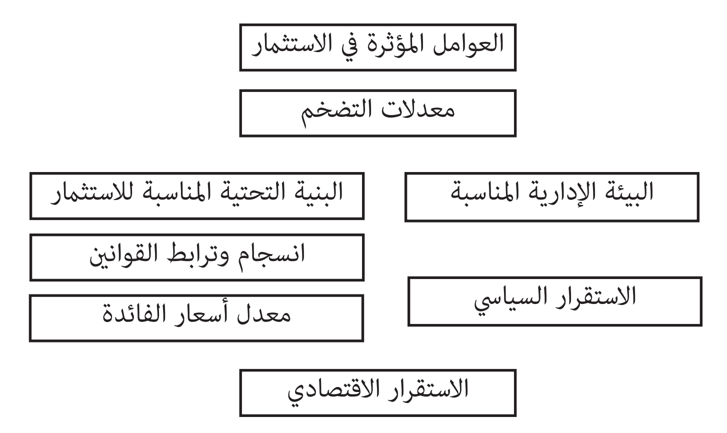
ويقصد بالاستثمار العام ما تنفقه الدولة على شراء السلع الاستثمارية اللازمة لإقامة المشروعات العامة، وتهدف الدولة من وراء الاستثمار العام إلى تحقيق العديد من الأهداف السياسية الاجتماعية والاقتصادية وتطوير الخدمات. ويعد الاستثمار العام أهم الوسائل التي تقوم بها الدولة لتحريك العملة التنموية في الاتجاه والشكل التي ترغب فيه.

حيث تؤدي زيادة الاستثمار العام إلى زيادة معدلات العمل ومواجهة مشكلة البطالة الأمر الذي يؤدي الى رفع مستويات الدخل (غانم، ٢٠١١:٤٣).

اما الاستثمار الخاص فهو عبارة عن الاضافة الانتاجية للمجتمع، وتقوم به جهة خاصة بهدف تحقيق الربح. ولكن هنا يجب على الدولة ان تعمل على زيادة الاستثمار الخاص في القطاعات الانتاجية التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي. وذلك من خلال تقديم الحوافز والخدمات الأساسية وتوفير القروض الميسرة وضمانات قروض التمويل........الخ (علوان، ٢٠٠٩: ٣٧).

وتتعدد العوامل المؤثرة على الاستثمار من حيث حجمه وطبيعته وشكله لتشمل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية. وهذا ما يعرف بالبيئة الاستثمارية. ويمكن رسم الشكل البياني الاتي لتحديد العوامل المشجعة والمؤثرة على الاستثمار.

شكل ١: يوضح العوامل المشجعة على الاستثمار الشكل:



الشكل: من إعداد الباحث.

من خلال الشكل السابق يمكن ان توضح العوامل المؤثرة على الاستثمار وذلك على النحو الاتي:

حيث يجب أن تتسم السياسة الاقتصادية بالاستقرار وأن يكون هناك امكانية لتطبيقها بالإضافة لأن تكون هناك بنية تحتية مناسبة للاستثمار، وذلك من خلال توفير الطرق والمواصلات والماء والكهرباء والاتصالات.......إلخ. كما يجب أن تكون البنية الإدارية للاستثمار مناسبة وبعيدة عن الاجراءات الروتينية وتسهيل عملية الترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة. بالإضافة للانسجام بين القوانين ووضوحها (موسى، وآخرون، ٢٠١٢: ٢٠ - ٢٢).

يؤدي الاستقرار السياسي والاقتصادي دوراً مهما وبارزاً ومؤثراً على حجم

الاستثمار والمستثمرين في البلد، حيث إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ينعكس بالسلب على الانتاج وحجم الطلب والعرض وتكاليف الإنتاج والحفاظ على استقرار الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن الاستقرار السياسي ينعكس بالإيجاب على الاستقرار في الأنظمة والقوانين المؤثرة على الاستثمار.

اما الاستقرار الاقتصادي الذي يدرس من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي كالنمو في اجمالي الناتج المحلي وسياسة الانفتاح التجاري وطبيعة العلاقات الاقتصادية، ووضع ميزان المدفوعات فعندما يكون هناك استقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي فإن ذلك سينعكس بالإيجاب على الاستثمار.

أما من ناحية سعر الفائدة، فإن سعر الفائدة يعد عاملا مهما ومحددا لحجم الاستثمار، من حيث كلفته أو عوائده. فارتفاع أسعار الفائدة يؤثر على انتقال الأموال المحلية للخارج، مما يؤثر على حجم الاستثمار المحلي.

كما أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار، ففي حال ارتفاع اسعر الفائدة، فإن ذلك سيؤدي لانخفاض حجم الاستثمار.

كما أن معدل التضخم يؤدي دورا محوريا ومهما في حجم الاستثمار، فارتفاع معدل التضخم ينعكس سلبا على معدل الاستثمار، لأنه يؤدي إلى عدم الاستقرار في قطاع الأعمال، وعدم معرفة المستثمر بالأحوال التي سيكون عليها الاقتصاد في المستقبل. كما أن ارتفاع معدل التضخم يؤثر على القوة الشرائية للنقود. الأمر الذي يؤدي إلى تحديد القيمة الحقيقية للأرباح والدخول. وهذا بدوره ينعكس سلبا على الرغبة في الاستثمار (شبيب، ٢٠٠٩: ٢٥ - ٣١).

ثانياً- الدراسات السابقة:

١. **دراسة (وشاح، ٢٠٠٩)**، بعنوان: "دور الاستثمارات الاجنبية في تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية"

هدفت الدراسة إلى تقويم سوق فلسطين للأوراق المالية على جذب الاستثمارات الاجنبية وتوجيهها نحو الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية، وزيادة حصة الاستثمارات الاجنبية بالشركات المدرجة بالسوق. وتوصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

- ضعف حجم الاستثمارات الاجنبية بالسوق المالي، وذلك بسبب عدم ثقة المستثمرين الاجانب بسوق فلسطين للأوراق المالية، نظراً للظروف الاقتصادية والسياسية السيئة في فلسطين.
- وجود كثير من المعوقات السياسة والاجتماعية التي تواجه الاستثمار الاجنبي في فلسطين وتم حصرها في الاتي: (معوقات حدودية الافتقار لاستراتيجية واليات الترويج، ضعف الحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين، وضعف مصادر التمويل المتاحة، وعدم كفايتها).

٢. **دراسة (نصر، ٢٠٠٨)**، بعنوان: «دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين(دراسة حالة قطاع غزة).» هدفت الدراسة الى التعرف إلى دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار الفلسطيني في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين(دراسة حالة قطاع غزة). وتوصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

- ضعف الحوافز والضمانات المقدمة للاستثمار، وضعف الخدمات في مرحلتي ما قبل الاستثمار وما بعده.
- بمساهمة عدم الاستقرار السياسي في المناطق الفلسطينية في هجرة رؤوس الاموال للخارج وإحجام المستثمر المحلي عن المزيد من الاستثمار بسبب تلك الظروف.

٣. **دراسة (مكحول، ٢٠٠٧)، بعنوان: «محددات البيئة الاستثمارية المواتية في السوق الفلسطيني»**

هدفت الدراسة الى تحديد عوامل ومحددات البيئة الاستثمارية في السوق الفلسطيني. وأوصت الدراسة بالاتي:

- توفير خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع الاستثمارية المطروحة للاستثمار المباشر. بتوفير الادارة على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية بحاجة الى صياغة استراتيجية وطنية وتنفيذها لتشجيع الاستثمار، والاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهة بدلاً من العامة.

٤. دراسة (الحمود، ٢٠٠٤)، بعنوان: «العلاقة بين الاستثمار العام والخاص وتأثيرهما على التنمية الاقتصادية السعودية»

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الاستثمار العام والخاص ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية. وذلك من خلال تقدير دالة النمو الاقتصادي والتي تعتمد على كل من الاستثمار العام والخاص، إضافة إلى عنصر العمل. وتوصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

- وجود علاقة تبادلية بين الاستثمار العام والخاص. ولكن تأثير الاستثمار العام على الخاص أقوى من تأثير الاستثمار الخاص على العام..
- انخفاض تأثير كل من الاستثمار العام والخاص على نمو الناتج المحلي الغير نفطي.
- ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص على نسبة الاستثمار العام.

التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد هدف الباحث من استعراض الدراسات السابقة الاستفادة من تجربتها في تحديد البيئة الاستثمارية المناسبة للاقتصاد الفلسطيني، ومعرفة العلاقة بين الاستثمار الكلي والاستثمار الخاص.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن ملاحظة ما يأتي: إن أغلب الدراسات تحدثت عن الاستثمار في سوق الأوراق المالية وسبل جذب الاستثمار الأجنبي كما اتضح ان هناك علاقة بين الاستهلاك العام والخاص في السعودية اضافة إلى ضعف نسبتهما في النمو الاقتصادي. وهذا ما يتفق مع هذه الدراسة من حيث ضعف الاستثمار الكلي في النمو الاقتصادي.

اما وجه الاختلاف فيكمن في أن هذه الدراسة تتحدث عن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص، اضافة إلى تأثير الاستثمار الفعال على النمو الاقتصادي، واهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الفعال في الاراضي الفلسطينية.

ثالثاً: التحليل الوصف للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة: (٢٠١١-١٩٩٥):

شهدت الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١١) تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية مازالت انعكاساتها على الأداء الاقتصادي بشكل عام على معدل البطالة ومستويات المعيشة للمواطن الفلسطيني. فبعد تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور بدأ الاقتصاد الفلسطيني في التطور والتقدم بسبب موافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد إلي الأمام ثم ما لبث أن عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة التدهور في أعقاب أحداث النفق والعمليات الفلسطينية ضد إسرائيل عام ١٩٩٦، حيث شددت السلطات الإسرائيلية الإغلاق على المعابر والحدود، ثم شهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من التعافي خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٧).

ومع بداية انتفاضة الأقصى بتاريخ ٢٨-٩-٢٠٠٠ أصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية حتى عام ٢٠٠٢، ومع بداية عام ٢٠٠٤ وعودة الهدوء النسبي للأراضي الفلسطينية عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة التعافي، ثم ما لبث أن عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة التدهور في أعقاب الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت عام ٢٠٠٦ وفوز حركة حماس، حيث رفضت اسرائيل تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من

العائدات الضريبة، وتقلصت المساعدات الدولية، وفرض حصار مالي وسياسي، الأمر الذي ترتب عليه عدم قدرة السلطة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها لأكثر من خمسة عشر شهراً، مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وتدهورها، واستمر الحصار المالي والسياسي حتى منتصف العام ٢٠٠٧.

ثم حدث الانقسام الفلسطيني في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧، وتشكلت على أثرها حكومة طوارئ، وبعدها حكومة تسيير أعمال في الضفة الغربية، مما أدى إلى رفع الحصار المالي والسياسي عن الضفة الغربية، بينما استمر على قطاع غزة، وبالتالي تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية في قطاع غزة نهاية ٢٠٠٨، ثم جاءت الحرب على غزة لتلحق خسائر بشرية ومادية كبيرة، وتدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، ثم تلت ذلك مرحلة تتسم بالهدوء النسبي، وتم وضع خطة الإصلاح ٨٢ والتنمية للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٠) والتي أسهمت بتحسن الأداء الاقتصادي.

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي:

شهد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي تذبذباً واضحاً خلال الفترة (٢٠١٠ - ١٩٩٥)، والجدول الاتي يوضح متوسط نمو الناتج المحلي الاسمي خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية.

الجدول (١)

نمو الناتج المحلي الاسمي خلال الفترات المختلفة نسبة مئوية

الفترات	١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٢٠٠٠ - ٢٠٠٢	٢٠٠٣-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧- ٢٠١١
معدل النمو	٨,١٧	٦,٢١-	١٠,٥٣	٠,٣٣-	١٦,٨٢

المصدر: جدول ٤، الملاحق، ص ٢٢.

نلاحظ من الجدول (١) أن متوسط نمو الناتج المحلي الاسمي في الأراضي الفلسطينية بلغ ٨,١٧٪ (خلال الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩)، انعكاساً لموافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد للأمام وزيادة ثقة القطاع الخاص، الأمر الذي انعكس ايجاباً على المؤشرات الاقتصادية.

ومع اندلاع الانتفاضة الثانية بتاريخ ٢٨ ٩- - ٢٠٠٠ أصبحت الأوضاع في اتجاه مخالف، وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام في المجالات الاقتصادية كافة جرَّاء الممارسات الإسرائيلية من تدمير المصانع وإغلاق المعابر والحدود ومنع حركة البضائع والسلع والمواد الأولية إلى الأراضي الفلسطينية مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الفلسطيني، إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي(-٪ ٦,٢١) خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٠)، كما اتسمت هذه ٨٣ الفترة بارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الاستهلاك النهائي، وانخفاض الاستثمار في الاراضي الفلسطينية وانخفاض مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الحقيقي.

أما خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥)، فبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاسمي (١٠,٥٣ ٪)،حيث شهدت هذه الفترة العديد من التحولات السياسية والاقتصادية، حيث تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى الجانب الاسرائيلي. وبلغ معدل نمو الناتج الاجمالي(٠,٣٣ ٪) خلال عام ٢٠٠٦، وهنا لا بد من التوقف عند محطة مهمة ألا وهي الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦. وإفرازاتها التي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام، والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، فنلاحظ أن التراجع كان السمة الأساسية، وبخاصة في ظل موقف المجتمع الدولي بوقف المساعدات الدولية، وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة، وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، بالإضافة إلى امتناع اسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وفرض حصار مالي وسياسي شامل على الحكومة الفلسطينية العاشرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني، أدخله في أزمة مركبة وعميقة (عبد الكريم، ٢٠٠٨: ١١٣).

أما خلال الأعوام التالية (٢٠٠٧ - ٢٠١١) فشهدت المنطقة حالة من الاستقرار السياسي، حيث افرجت اسرائيل عن العائدات الضريبية وأعيد الدعم للسلطة الفلسطينية، مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى (١٦,٨٢ ٪) خلال الأعوام الاربعة اللاحقة لعام ٢٠٠٦، وسجل ٨٤ الناتج المحلي الحقيقي أعلى معدل نمو خلال السنوات الثلاثة عام ٢٠١٠ بمقدار) ٢٣,٩٧ ٪(، وذلك بسبب الإصلاحات المالية والاقتصادية التي أجرتها الحكومة الفلسطينية المدعومة بالمساعدات الخارجية التي أسهمت في تحسين المناخ الاستثماري، بالإضافة لانخفاض القيود المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨: ٤).

١ - الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي الاسمي:

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لسنة ما من خلال جمع مختلف المصروفات النقدية التي أنفقت في شراء الانتاج النهائي من السلع والخدمات خلال تلك السنة، ويتمثل الإنفاق النهائي في المجتمع من: الانفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وصافي الصادرات (الدباغ، والجرمود، ٢٠٠٣: ٤٠). وتتصف أغلب الدول النامية بارتفاع معدل الاستهلاك وانخفاض معدل الادخار، الأمر الذي ينعكس سلباً على معدلات الاستثمار، حيث إن الدول ذات معدل الادخار المنخفض تكون غير قادرة على زيادة الاستثمار، الأمر الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي (الشمري، وآخرون، ١٩٩٩: ٨٥).

أ- ألاستهلاك النهائي [١]:

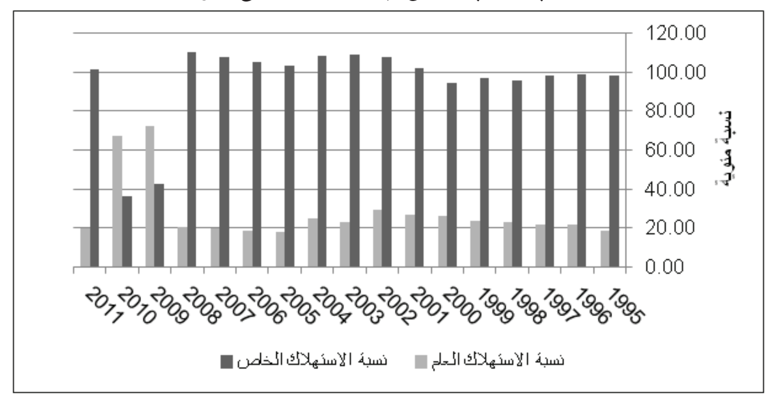
نظراً لأن صفات الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية كما هي في الدول النامية نجد أن الاقتصاد الفلسطيني يتصف بارتفاع حجم الاستهلاك النهائي باستحواذ على ما نسبته (١٢٢,٩٤ ٪) من إجمالي الناتج المحلي الاسمي كمتوسط خلال

1 الاستهلاك الخاص: هو عبارة عن مجموع استهلاك الأسر المعيشية، واستهلاك المؤسسات الغير هادفة للربح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2010: ص 79.

الفترة ١ (٢٠١١-١٩٩٥). والشكل البياني الاتي يوضح نسبة الاستهلاك الكلي لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

شكل (٢):

الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي بالأسعار الجارية (١٩٩٥ - ٢٠١١) المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول ٤، الملاحق، ص ٢٢.



نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع نسبة الاستهلاك الخاص باستحواذ على ما نسبته (٩٤,٩٥ ٪)، أما الاستهلاك العام فقد استحوذ على (٢٨ ٪) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية لنفس الفترة. ونلاحظ ارتفاع الاستهلاك الكلي خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢) بمتوسط (١٢٨,٦٢)، ويعود هذا الارتفاع لارتفاع الاستهلاك الخاص والعام إذ بلغ متوسط الاستهلاك الخاص (١٠٦,٦١ ٪)، وبلغ الاستهلاك العام (٢٦,٨٥ ٪) خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢). وبالطبع فإن ارتفاع معدل الاستهلاك الكلي يدل على انخفاض الادخار، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستثمار لوجود علاقة وثيقة بين الاستهلاك والادخار والاستثمار. ولهذا سيتم تحليل الاستثمار الخاص والعام، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١١).

ب- بالاستثمار العام والخاص في فلسطين:

الجدول الاتي يوضح الاستثمار الكلي (الخاص والعام) كنسبة من اجمالي الناتج الاسمي.

(جدول٢):

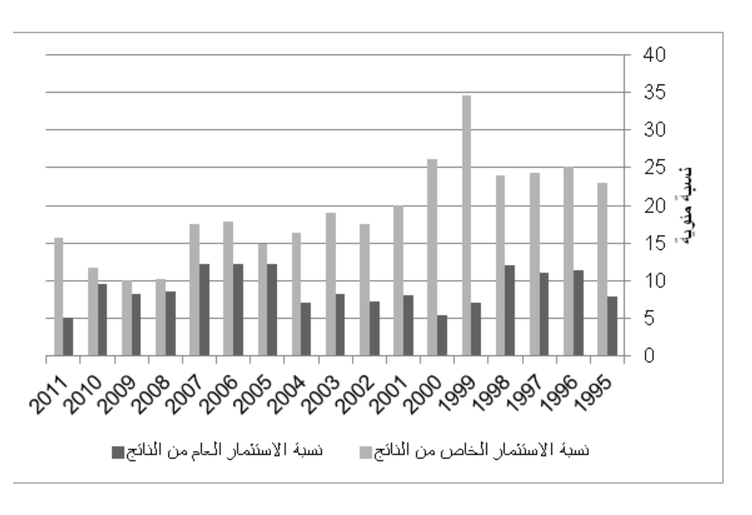
الاستثمار العام والخاص كنسبة من الناتج المحلي الاسمي خلال الفترة (١٩٩٩٥ - ٢٠١١)

السنة	الناتج المحلي	الاستثمار الكلي	نسبة الاستثمار الكلي من الناتج	الاستثمار العام	نسبة الاستثمار العام من الناتج	الاستثمار الخاص	نسبة الاستثمار الخاص من الناتج
١٩٩٥	٣٢٢٠	٩٩٨,٢	٣١	٢٥٧,٦	٨	٧٤٠,٦	٢٣
١٩٩٦	٣٣٦٥,٥	١٢٣٠,٢	٣٦,٥٦	٣٨٤,٢	١١,٤٢	٨٤٦	٢٥,١٤
١٩٩٧	٣٧٠١,٦	١٣١٠,٦	٣٥,٤	٤٠٨,٤	١١,٠٣	٩٠٢,٢	٢٤,٣٧
١٩٩٨	٣٩٤٤,٣	١٤٢١,٤	٣٦,٠٤	٤٧٧,٩	١٢,١٢	٩٤٣,٥	٢٣,٩٢
١٩٩٩	٤٤٩٤	١٨٧٥	٤١,٧٣	٣١٨	٧,٠٨	١٥٥٧	٣٤,٦٥
٢٠٠٠	٤٤٤٢	١٤٠٠	٣١,٥٢	٢٤٢	٥,٤٥	١١٥٨	٢٦,٠٧
٢٠٠١	٣٨٩٧,٢	١٠٩٧,٣	٢٨,١٥	٣١٧,٥	٨,١٥	٧٧٩,٨	٢٠,٠٠
٢٠٠٢	٣٤٣٢,٦	٨٥٤,٤	٢٤,٨٩	٢٥١,٧	٧,٣٣	٦٠٢,٧	١٧,٥٦
٢٠٠٣	٣٨٤٠,٩	١٠٤٧,٤	٢٧,٢٧	٣١٥,٤	٨,٢١	٧٣٢	١٩,٠٦
٢٠٠٤	٤١٩٨,٤	٩٨٥	٢٣,٤٦	٢٩٨,٢	٧,١٠	٦٨٦,٨	١٦,٣٦
٢٠٠٥	٤٦٣٤,٤	١٢٥٧,١	٢٧,١٣	٥٦٥,٣	١٢,٢٠	٦٩١,٨	١٤,٩٣
٢٠٠٦	٤٦١٩,١	١٣٩٣,٦	٣٠,١٧	٥٦٩,٣	١٢,٣٢	٨٢٤,٣	١٧,٨٥
٢٠٠٧	٥١٨٢,٤	١٥٤٢,٢	٢٩,٧٣	٦٣٥,٥	١٢,٢٣	٩٠٦,٧	١٧,٥٠
٢٠٠٨	٦٢٤٧,٣	١١٧٨,٥	١٨,٨٦	٥٤٠	٨,٦٤	٦٣٨,٥	١٠,٢٢
٢٠٠٩	٦٧٦٣,٦	١٢٤٩,٩	١٨,٤٨	٥٦٢,١	٨,٣١	٦٨٧,٨	١٠,١٧
٢٠١٠	٧٤٧٨,١	١٥٩٠,٦	٢١,٢٧	٧١٥,٣	٩,٥٧	٨٧٥,٣	١١,٧٠
٢٠١١	٩٩٨٢,١٠	٢٠٨٦,٢٥٩	٢٠,٩	٥١٩,٠٦	٥,٢	١٥٦٧,١٩	١٥,٧

المصدر: عام ١٩٩٥، سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي العاشر، ٢٠٠٤، ص ١٢٦.
من عام (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)، سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، ٢٠٠٦، ص ٥٥.
من عام (٢٠٠١ لغاية ٢٠١٠) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي ٢٠١٠، ص ٧٩.
أما عام ٢٠١١ فلقد تم احتساب الاستثمار العام والخاص بناء على نسبتهما من الناتج المحلي الحقيقي لعام ٢٠١١، وذلك لعدم توفر بيانات عن هذه النسب من اجمالي الناتج بالأسعار الجارية انظر التقرير السنوي لسلطة النقد لعام ٢٠١١، ص ١٠٥.

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي خلال عام ١٩٩٩، إذ بلغت٣٤,٧٣٪، وذلك يعود لتحسن أداء النشاط الاقتصادي خلال نفسه العام، كما نلاحظ انخفاض نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢) إذ بلغ متوسط نسبة الاستثمار الكلي (٢٨,١٨)خلال الفترة نفسها على خلفية تراجع الاستثمار العام ليساهم بنسبة في إجمالي الناتج المحلي الاسمي (٦,٩٨)، وانخفاض مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاسمي ليسجل نسبة (٢١,٢١). وهذه الفترة تمثل بداية انطلاقة انتفاضة الأقصى التي شهدت اضطرابات سياسية وأمنية عنيفة، كما أعيد احتلال مدن الضفة الغربية في بداية عام ٢٠٠٢، مما تسبب في تراجع حاد في النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك جميع الأموال الحكومية لتغطية الرواتب، وتغطية التكاليف التشغيلية ولجوء السلطة الفلسطينية لزيادة الانفاق العام إلى المجالات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي وليس المجالات التي تعزز النمو الاقتصادي، بالإضافة للتوترات السياسية التي شهدتها الأمر الذي انعكس على الأداء الاقتصادي من خلال الممارسات الإسرائيلية من تدمير المباني والمعدات والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وتدمير مطار غزة الدولي وميناء غزة البري بالإضافة لمنع وصول المواد الخام للأراضي الفلسطينية.

والشكل البياني الاتي يوضح الاستثمار(العام والخاص) كنسبة من الناتج المحلي الاسمي خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١١).



(شكل ٣): الاستثمار العام والخاص كنسبة من الناتج المحلي الاسمي خلال الفترة

نلاحظ من الشكل السابق أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار العام والخاص، بمعنى أنه في حال ارتفاع الاستثمار العام ينخفض الاستثمار الخاص وبالعكس. كما نلاحظ انخفاض نسبة الاستثمار الكلي خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١١)، بسبب انخفاض الاستثمار العام ليسجل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاسمي بحوالي (٨,٧٩)، وانخفاض مساهمة الاستثمار الخاص ليسجل نسبة (١٣,٠٦) من إجمالي الناتج المحلي الاسمي وهذا ربما يعود للأزمة المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية. وتوجيه الاموال للإيفاء بالتزامات السلطة من رواتب ومصروفات حكومية.

وبشكل عام يعود انخفاض الاستثمار الكلي نتيجة عدم التزام الدول المانحة بدفع المعونات بشكل دوري والضغوط المالية التي تواجهها موازنة السلطة الفلسطينية مما يجعل الأولوية في الإنفاق الحكومي لتغطية الرواتب

والنفقات الجارية الأخرى اللازمة لاستمرار عمل مؤسسات القطاع العام ويعزى ضعف المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية إلى الارتباط الكبير بين الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والنشاط الاقتصادي بالإضافة لاعتماد فئة واسعة من الشعب الفلسطيني على المساعدات الدولية وعلى تحويلات ذويهم من الخارج إذ بلغ المتوسط السنوي لصافى تدفقات دخل عناصر الإنتاج الخارجية (٩٣٤,٣٧) مليون دولار بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٠)، بينما بلغ المتوسط السنوي لصافي تدفقات التحويلات من الخارج (١٦٠٨,٥٠) مليون دولار بالأسعار الثابتة للفترة نفسها، وهذا ما يجعل الفجوة كبيرة بين الدخل الإجمالي المتاح (٢٧) والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط الفجوة بينهما (١٥٣٥,٧١) مليون دولار، والتي تمثل ما نسبته (٣٦,٣ ٪) من متوسط الناتج المحلي خلال الفترة المذكورة.

١. الانتاجية المتوسطة للدولار المستثمر في فلسطين:

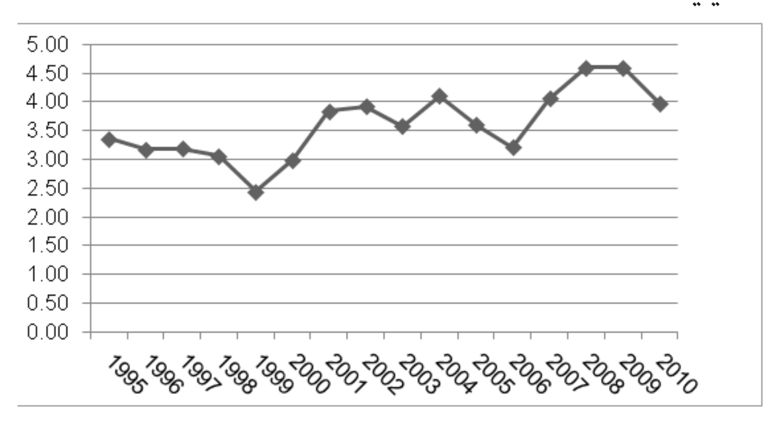
تعني إنتاجية الدولار المستثمر نسبة كمية الإنتاج إلى الاستثمار (طاقة، ٢٠٠٨:ص)، حيث قام الباحث باحتساب متوسط الإنتاجية المتوسطة للدولار المستثمر في ضوء تطورات الناتج المحلي الحقيقي والاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وقد تبين من معامل الاختلاف[1] البالغ (٠,١٦) أن هناك استقراراً في الإنتاجية المتوسطة للدولار المستثمر عند مستوى (٣,٦١) دولار مع

2. **الدخل المتاح الإجمالي** = الدخل القومي الإجمالي + صافي التحويلات من الخارج الدخل القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي الدخل من الخارج (الوادي،العيساوي، 2007: ص 40

3. **معامل الاختلاف**: هو عبارة عن نسبة الانحراف المعياري للمتوسط الحسابي لمجموعة من الملاحظات وذلك من خلال الصيغة التالية: CV = S / X حيث: CV معامل الاختلاف، S الانحراف المعياري، X الوسط الحسابي (انظر،،90 dodge.(p95،2008

شكل(3):الإنتاجية المتوسطة للدولار المستثمر خلال الفترة (1995 - 2010)

تذبذبات طفيفة ما بين (٤,٦١) دولار و (٢,٤٤) دولار من عام لأخر خلال فترة الدراسة والشكل البياني التالي يوضح الانتاجية المتوسطة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية.



شكل(٣):الإنتاجية المتوسطة للدولار المستثمر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠)

٢. اسعار الفائدة في فلسطين:

يعد سعر الفائدة عاملاً ومحدداً رئيساً للاستثمار، إذ إنه يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار، فارتفاع اسعار الفائدة يؤدي لانخفاض الاستثمار ونظراً لغياب عملة محلية في الاراضي الفلسطينية والتعامل بالعديد من العملات(الدينار، الدولار، الشيقل (نجد أن سلطة النقد الفلسطينية تنتهج سياسة تعويم سعر الفائدة، وتركها لآليات السوق بين المصارف دون قيود. حيث تحدد من خلال البنوك المركزية المصدرة للعملات، وتعد اسعار الفائدة في الاراضي الفلسطينية مرتفعة جداً على العملات المتداولة في فلسطين الامر الذي يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الإقراض، وبالتالي انخفاض الاستثمار.

والجدول الاتي يوضح معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية على العملات الثلاثة) الدولار، الدينار، الشيقل) خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١١).

الجدول(٣):

معدل الفائدة على الاقراض بالعملات الثلاث (الدولار الامريكي، الدينار الاردني، الشيقل الاسرائيلي (خلال الفترة) ٢٠٠٨ - ٢٠١١

السنة	معدل الفائدة على الاقراض		
	الدولار	الدينار	الشيقل
٢٠٠٨	٪٧,٥	٪٩	٪١٢
٢٠٠٩	٪٦,٢	٪٧,٥	٪١١
٢٠١٠	٪٦,٣	٪٧,٥	٪١٠,٩
٢٠١١	٪٧,٩٨	٪٩,١٨	٪١٢,٧١

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، أعداد مختلفة (٢٠١١،٢٠١٠،٢٠٠٩)

نلاحظ من الجدول ارتفاع معدلات الفائدة على الشيقل بنسبة أكبر من العملات الأخرى(الدينار والدولار) وانخفاض معدلات الفائدة على العملات الثلاث خلال عام ٢٠٠٩. وهذا يعود لانخفاض معدلات الفائدة العالمية لمعالجة أثار الأزمة العالمية (سلطة النقد الفلسطينية، الاستقرار المالي، ٢٠٠٩).كما يتضح ارتفاع معدل الفائدة على الإقراض للعملات الثلاثة خلال العام ٢٠١١ بشكل يفوق المعدلات في البلاد المواطن لتلك العملة (سلطة النقد الفلسطينية، الاستقرار المالي، ٢٠١١).

رابعاً - معوقات الاستثمار في فلسطين:

من المعوقات المباشرة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية المساحة الصغيرة لها، مقارنة بالدول الأخرى والجزء الأكبر من هذه المساحة يرزح تحت الاحتلال الاسرائيلي والذي بدوره يمنع أي نجاح لكل المشاريع الاستثمارية الفلسطينية المهمة، والتي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والدخل القومي.

ومن هذه العوامل أيضا عدم توافر موارد انتاجية أو موارد معدنية مثل الحديد والذهب، وعدم رغبة المستثمرين الفلسطينيين في الاستثمار خوفاً من الأوضاع السياسة القائمة وبخاصة في قطاع غزة بعد الانقسام الفلسطيني. وهروب راس المال المحلي للخارج، إذ قدرت الاموال الفلسطينية المستثمرة في الخارج بحوالي (٥,٣١٣) مليار دولار خلال عام ٢٠٠٨، بينما بلغت استثمارات العالم الخارجي في فلسطين حوالي (١,٣٤ (مليار دولار، اما في عام ٢٠٠٩ فقد بلغت الأموال الفلسطينية المستثمرة في الخارج بحوالي (٥,٢٧٨) مليار دولار، بينما بلغت استثمارات العالم الخارجي في فلسطين حوالي (١,٥٨) مليار دولار(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، تقرير صحفي، ٢٠١٠)، وقدرت الاموال الفلسطينية المستثمرة في الخارج بحوالي (٥,٣) مليار دولار خلال عام ٢٠١٠، بينما بلغت استثمارات العالم الخارجي في فلسطين حوالي ٢,٣ مليار دولار، ما يعني أن رأس المال الفلسطيني المستثمر خارج الأراضي الفلسطينية يفوق حجم الاستثمارات الأجنبية في فلسطين بحوالي ثلاثة مليارات دولار، الجزء الأكبر منها عبارة عن عملة وودائع من القطاع المصرفي الفلسطيني في البنوك الخارجية (نصر، ٢٠١٢).

كما أن الوضع السياسي الفلسطيني وحالة الانقسام الداخلي السائد في قطاع غزة والضفة الغربية، وعدم التوصل إلى وحدة أو مصالحة. ونقص المواد الخام، وارتفاع أسعارها جعل الانتاج غير مربح. وغياب التمويل للمشاريع الاستثمارية بسبب نقص المدخرات وارتفاع معظم أسعار السلع الاستهلاكية والإنتاجية مما أثر على الاستثمار. كما أن صغر حجم سوق فلسطين المالي وضعف عوامل الجذب للاستثمارات الأجنبية أدى إلى عدم قيام السوق بدور فاعل في الاستثمار والتنمية الفلسطينية. وصعوبة الاجراءات الادارية الحكومية على المستثمر لإنهاء التراخيص اللازمة للمشاريع بسرعة وسهولة.

ومحدودية رأس مال الشركات الفلسطينية، مما منعها من دخول سوق المال وإدراجها فيه، وذلك زاد الصعوبة على المستثمر في الاستثمار في هذه الشركات.

العوامل غير المباشرة التي تعرقل الاستثمار:

لقد واجه الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة الاستثمار صعوبات جمة في المجالات جميعها، وعند انشاء المشاريع يواجه المستثمرون صعوبات في الحصول على المواد الأولية والمعدات خصوصا أنها تمر عن طريق المعابر الاسرائيلية ويتبع الاحتلال وسائل عدة: لمنع الاقتصاد الفلسطيني والاستثمار من النهوض والتطور وذلك أدى إلى ابتعاد المستثمرين من الاستثمار.الإغلاق الشامل والحصار الكامل على المناطق الفلسطينية سواء كان في الضفة الغربية أو قطاع غزة.منع الاستيراد والتصدير المباشر للفلسطينيين إلا عبر الاحتلال.والسيطرة على المعابر وتدمير مطار رفح ومنع إنشاء الميناء.منع استيراد المواد الأولية للصناعة وحجزها على المعابر الإسرائيلية. وفرض ضرائب كبيرة على البضائع التي تمر عبر المعابر الإسرائيلية. لا يوجد ارتباط قوي بين الأسواق المحلية و الأسواق الخارجية. ورهن الاقتصاد الفلسطيني بالمساعدات الدولية وتوجه هذه المساعدات لأوجه إنفاق غير منتجة مثل الرواتب. عدم اكتمال إقرار القوانين الخاصة بالاستثمار كافة. وعدم مواكبة التطور التكنولوجي وأساليب الانتاج الحديثة. اضافة إلى ضعف الوعي الاستثماري وعدم الاهتمام بصغار المستثمرين.

النتائج:

١. إن المتتبع لمسيرة الاستثمار (العام والخاص) في الاقتصاد الفلسطيني يجد أن النسبة التي يحتلها الاستثمار الخاص تفوق النسبة التي يحتلها الاستثمار العام.

٢. انخفاض نسبة الاستثمار الكلي (العام والخاص) في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ربما يعود لارتفاع الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية. الأمر الذي ينعكس على معدل الادخار وبالتالي على معدل الاستثمار.

٣. ارتفاع معدلات الفائدة على القروض في المصارف في الاراضي الفلسطينية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على الاستثمار لوجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار.

٤. هناك علاقة عكسية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، بمعنى أنه في حال زيادة الاستثمار العام ينخفض الاستثمار الخاص.

٥. تأثر الاستثمار العام والخاص بالأوضاع السياسية التي تمر بها الاراضي الفلسطينية.

٦. تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الاسمي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١١)، متأثراً بالتقلبات السياسية التي تمر بها المنطقة باعتبارها الأكثر تأثيراً عليه.

٧. ظهور نخبة طفيلية تعيش من مال سياسي خارجي أو من مصادر داخلية غير شرعية كالأنفاق في غزة تعيش حالة انفصال وانفصام عن غالبية الشعب وتتسم بالثراء والنفوذ والامتيازات غير المسبوقة.

خامساً- رؤية مستقبلية للاستثمار في فلسطين:

من خلال النتائج السابقة يمكن وضع الرؤية المستقبلية من أجل النهوض بالاستثمار (العام والخاص) في الاراضي الفلسطينية، ولكي يتنامى معدل الاستثمار في الاراضي الفلسطينية فإنه لابد من اتخاذ الاجراءات والسياسات التي من شأنها رفع معدل الاستثمار والتأثير في معدل نمو الناتج المحلي الاسمي. وهناك مرتكزات أساسية يحتاجها الاستثمار وتؤثر كثيراً في تحريك وجهات الاستثمار الخاص والعام، ولا بد من توفر هذه العناصر الجوهرية والعمل على تعزيزها للنجاح في استقطاب حركة الاستثمار الخاص والعام.

ومهما كانت الإجراءات والسياسات والظروف والشروط الاقتصادية والاستثمارية مشجعة ومحفزة، فإنها لا تستطيع إحداث التقدم المرجو في البيئة الاستثمارية من دون توافر هذه العناصر ولفترة زمنية طويلة.

١. **تنسيق السياسات:** إن التحدي الأساسي لتأهيل المناخ الاستثماري للقطاع الخاص في الاراضي الفلسطينية هو مدى القدرة على تنسيق السياسات

العديدة المختلفة المرتبطة بالاستثمار. ويتطلب ذلك مقاربة شمولية تستهدف تنسيقاً عالي المستوى بين مجموعة واسعة من القطاعات، بما فيه قطاعات الإنتاج والبنى التحتية والموارد البشرية والتكنولوجيا والخدمات المالية وغيرها من القطاعات، بغية تعظيم الفائدة من المقدرات الوطنية ليكون وقعها إيجابياً ومؤثراً على المزاج الاستثماري العام.

٢. **تطوير دور المؤسسات الوطنية لترويج الاستثمار:** هناك العديد من المؤسسات الوطنية المعنية بالاستثمار في الأراضي الفلسطينية التي تحتاج إلى تحديث وتطوير لمراعاة المتطلبات المتنوعة للقطاع الخاص في مختلف المراحل التي يمر بها الاقتصاد، ولبناء ثقافة لريادة الأعمال والاستثمار الخاص على أساس الحس الوطني والقومي والمسؤولية التنموية والاجتماعية.

٣. نظراً لتأثر الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، بالأوضاع السياسية الحالية. فإن ذلك يتطلب ضرورة العمل على التخفيف من حدة التأثير السلبي للأوضاع السياسية من خلال إنهاء الانقسام الفلسطيني، وحث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل لتخفيف الحصار وذلك لحفز النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، وتشجيع الاستثمار.

٤. التركيز بفاعلية على الاستثمار في رأس المال البشري، لتعزيز التنمية البشرية، وخاصة اصلاح قطاع التعليم، ومواءمة السوق مع العمالة المدربة في مختلف الصناعات، لأن ذلك يساعد في زيادة تدفق الاستثمار.

٥. الاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات خاصة للقطاعات الانتاجية أو القطاعات التي تتميز بميزة نسبية لما في ذلك من فائدة على البنية التحتية.

٦. الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل نقل التكنولوجيا والتقنية الحديثة المتطورة في الانتاج. ومن ثم توطينها لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية.

٧. العمل على جذب رؤوس الأموال المحلية، وتوجيهها للاستثمار خاصة في القطاعات

والمشاريع الإنتاجية التي من شأنها التأثير على معدل النمو الاقتصادي.

٨. يجب التركيز وزيادة الاهتمام بالاستثمار العام والخاص، وزيادة دوره في زيادة الطاقة الانتاجية وتنويع القاعدة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات القادرة على المنافسة في الاسواق المحلية والخارجية.

٩. مراجعة الاتفاقيات التجارية مع الدول الاخرى، ووضع خطط وطنية لترويج المنتجات الوطنية، وذلك بمشاركة القطاع الخاص.

١٠. إعطاء الحوافز والتسهيلات للاستثمار في القطاع الخاص، وذلك لمساعدة القطاع الخاص لزيادة المساهمة في الأنشطة التنموية المختلفة.

١١. قيام سلطة النقد الفلسطينية بالرقابة على أسعار الفائدة على الإقراض في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، والعمل على تخفيض معدلات الفائدة على العملات الثلاث (الدينار الاردني، الدولار الامريكي، و الشيقل الاسرائيلي).

١٢. صياغة القوانين اللازمة وإقرارها، وتعزيز الاستقلالية للقضاء وشفافية إجراءات المحاكمات، وحل المنازعات في القضايا التجارية، وتعزيز دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي.

١٣. تفعيل قانون الكسب غير المشروع، ومنع من يعمل بالسياسة ومن هم في مراكز القرار بالتدخل في مشاريع القطاع الخاص. فمهمة القطاع العام ومن يعملون به خلق المناخ المناسب للمستثمرين وعدم الهيمنة أو التقاسم على المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص.

١٤. العمل على توفير الكوادر من المتخصصين بالشئون الاقتصادية وتوفير قاعدة بيانات اقتصادية واستثمارية لما في ذلك من أهمية في بناء الخطط الاستراتيجية والاقتصادية الملائمة للوضع الفلسطيني.

١٥. فرض الرقابة الفعالة على المؤسسات غير الحكومية والحكومية التي تحصل

على رؤوس أموال ضخمة من الخارج. وتوجيه هذه الأموال في مشاريع استثمارية انتاجية.

١٦. تهيئة الظروف والإمكانات اللازمة والملائمة لأصحاب العقول المفكرة، والعمل على الحد من هجرتهم للخارج. وتخصيص مبالغ مالية من جهات حكومية وغير حكومية من أجل خدمة هؤلاء المفكرين. لأهمية وجودهم داخل الوطن ووضعهم في الأماكن المناسبة للنهوض بالوضع الفلسطيني على كل الصعد:(السياسة، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.....الخ)

١٧. الامتثال بالتجارب الناجحة: حيث تظهر التجارب أن النجاح في تطوير بيئة الاستثمار يتطلب مزيجاً من مجموعة من العوامل الأساسية كرأس المال البشري والابتكار والبنى التحتية والمناخ الاستثماري، والحوافز الديموغرافية ولا شك في أن التفاعل بين هذه العوامل مجتمعة يشكل القاعدة الأساس التي تحدد نجاح دولة ما في تطوير البيئة الاستثمارية من عدمه. وقد كان توافر معظم هذه العوامل بالفعل هو ما جعل الولايات المتحدة منذ القرن التاسع عشر لغاية الوقت الحالي تستقطب الخريجين الجدد للعمل والإقامة فيها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى اليابان وكوريا الجنوبية منذ القرن العشرين. ولعل الدرس الأساسي هو أهمية الاستمرار في تحقيق النسق الإيجابي للتنمية. فالتطور يتطلب تحقيق نمو متواصل في معدلات الإنتاجية ولمدة طويلة من الزمن للاستفادة من التراكمية والانتقال إلى مراحل اقتصادية أكثر تقدما. أما تقلب النمو في هذه المعدلات، فإنما يدل على التخلف عن تحقيق الغايات التنموية.

وتمثل الصين مثالا مهماً وبخاصة أنها تستوفي معظم العوامل المطلوبة للاستثمار مثل الكفاءات البشرية وسجلها الطويل في الابتكارات والنمو المتواصل في مخصصات البحث والتطوير وسوقها الاقتصادي الكبير الحجم، وتوافر البنى التحتية المناسبة. كما تعد تركيا مثلاً آخراً للنجاح في استقطاب الاستثمار حيث

حققت زيادة بنسبة ٪ ٧٦ في الاستثمارات الخارجية المباشرة عام ٢٠١١، والتي بلغت ١٦ مليار دولار. ويقدر المجموع التراكمي المحقق للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠١١ بنحو ١١٠,٥ مليار دولار(التقرير السنوي الثالث للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ٢٠١٢).

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

- موسى؛ شقيري، وآخرون، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٢.
- شبيب، دريد. الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار المكتبة الوطنية، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.
- غانم، محمد. الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار، الطبعة الاولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠١١. علوان، قاسم. ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، المكتبة الاردنية الهاشمية، عمان، ٢٠٠٩.
- الوادي، محمود، والعيساوي، كاظم. الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان -الأردن ٢٠٠٧.
- طاقة، محمد، وحسن، حسين. اقتصاديات العمل، الطبعة الاولى، إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
- الدباغ، أسامة، والجرمود، أثيل. المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
- الشمري، ناظم، والبياتي، طاهر، وصيام، أحمد. أساسيات الاستثمار العيني

والمالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.

- عبد الكريم، نصر. تقييم وأداء الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين ١٩٩٤ - ٢٠٠٧ ، مجلة أوراق الفلسطينية، العدد الأول، ٢٠٠٨.
- كنعان، أسامة، وغوفير، خافيير، وسوملينسكي، ماريوش. إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وغزة، صندوق النقد الدولي، الاستعراض الأول، ٢٠٠٨,١٠٠ .
- نصر، محمد. صحيفة الحياة الجديدة، الصفحة الاقتصادية. من خلال الرابط التالي: http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=155952&cid=2433
- الحمود، غدير. العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠٤.
- نصر، لؤي. دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٠٨.
- وشاح، درين. دور الاستثمارات الاجنبية في تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٠٩.
- مكحول، باسم. محددات البيئة الاستثمارية المواتية في السوق الفلسطيني، الملتقى الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، ٢٠٠٧.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والسياسات النقدية، ٢٠٠٤.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والسياسات

النقدية، ٢٠٠٦.

- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والسياسات النقدية، ٢٠١٠.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، دائرة الابحاث والسياسات النقدية، ٢٠١١.
- سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الابحاث والسياسات النقدية، ٢٠٠٩.
- سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الابحاث والسياسات ١٠١ النقدية، ٢٠١٠.
- سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الابحاث والسياسات النقدية، ٢٠١١.
- التقرير السنوي الثالث، نحو سياسات استثمارية عربية فاعلة في مواجهة وطأة الانعطاف الإقليمي والعالمي والصعوبات الهيكلية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ٢٠١٢).

ثانياً- المراجع الاجنبية:

Dodge, yadolau. the concise encyclopedia of statistics , Springer science, business media,2008.

ثالثاً- المراجع الالكترونية:

- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov

الملاحق

جدول(٤): يوضح الانفاق على الناتج المحلي بالأسعار الجارية (١٩٩٥ - ٢٠١١)

(بالمليون دولار)

السنة	الناتج المحلي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاستهلاك الكلي		نسبة الاستهلاك من الناتج	
			العام	الخاص	العام	الخاص
1995	3,220.20	13.85	531.70	2,891.60	18.80	102.23
1996	3,365.50	4.51	596.50	3,161.50	18.52	98.18
1997	3,701.60	9.99	742.70	3,315.30	22.07	98.51
1998	3,944.30	6.56	814.70	3,630.40	22.01	98.08
1999	4,178.50	5.94	903.20	3,775.40	22.90	95.72
2000	4,194.70	0.39	993.20	4,048.30	23.77	96.88
2001	3,897.20	-7.09	1,111.10	3,963.50	26.49	94.49
2002	3,432.60	-11.92	1,038.10	3,961.80	26.64	101.66
2003	3,840.90	11.89	1,002.90	3,685.20	29.22	107.36
2004	4,198.40	9.31	880.60	4,169.60	22.93	108.56
2005	4,634.40	10.38	1,048.90	4,552.60	24.98	108.44
2006	4,619.10	-0.33	832.50	4,776.60	17.96	103.07
2007	5,182.40	12.20	869.70	4,852.40	18.83	105.05
2008	6,247.30	20.55	1,026.10	5,578.30	19.80	107.64
2009	6,719.60	7.56	1,284.70	6,881.90	20.56	110.16
2010	8,330.60	23.97	4,852.40	2,875.70	72.21	42.80
2011	9,982.10	19.82	5,578.30	3,033.10	66.96	36.41
المتوسطات	4,922.91	8.09	1,504.98	4,491.35	28.00	94.95

المصدر: الموقع الالكتروني الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

واقع العلاقات الأوروبية
ومستقبلها الفلسطينية

د. نايف جراد

فلسطين، ٢٠١٢ ١٠٤

مقدمة:

تقف القضية الوطنية الفلسطينية اليوم على مفترق طرق، بعد أن استعصت عملية المفاوضات نتيجة التعنت الإسرائيلي وسياسات إسرائيل الاستيطانية المحمومة وإجراءاتها، التي تحاول حرف السلطة الفلسطينية عن وظيفتها الأساسية في استكمال عملية التحرر الوطني، وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، الأمر الذي دفع القيادة الفلسطينية للتوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف دولي بعضوية دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة. ولهذا الغرض عملت الدبلوماسية الفلسطينية على حشد الرأي العام العالمي ومواقف دول العالم المختلفة بعامة، وتلك الدول ذات الوزن الكبير في السياسة الدولية كالاتحاد الأوروبي بخاصة، كونه المانح الرئيس للمساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، والتي كان لها فضل كبير في إصلاح مؤسسات السلطة وتطويرها، ونجاح الفلسطينيين فيما سمي ب "اختبار الجاهزية".

وبات من المعروف، أنه على الرغم من وجود مقومات الدولة الفلسطينية الأساسية، ورغم سطوع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة، فإن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية ارتضت، كما قال الرئيس محمود عباس ورئيس وزرائه الدكتور سلام فياض بالانخراط " في ما بدا اختبار للجدارة والاستحقاق والأهلية"(فياض، ٢٠١١ ١٥).وقد بين ما جرى في مجلس الأمن أهمية مواقف الدول الأوروبية الأساسية كفرنسا وألمانيا وبريطانيا، وحتى الأصغر منها ككوسوفو، وهو الأمر الذي تأكد في مواقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه عضوية فلسطين الكاملة في اليونسكو، كما بين حجم الضغط الأمريكي الكبير الذي مورس على دول أوروبا

بهذا الشأن. ولئن كانت مواقف الدول الأوروبية قد اختلفت من دولة لأخرى، وتطورت تاريخيا تجاه الموقف من القضية الفلسطينية، إلا أنها بالمجمل لم تخرج في السابق عن سقف المواقف الأمريكية، وظلت تراعي دائماً سياسة حليفتها الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية التي استفردت بالدور السياسي في العملية السياسية الجارية منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وحتى الآن، محاولة الإبقاء على دور أوروبا كممول وداعم لعملية السلام في المنطقة دون أن يكون لها دور سياسي فاعل يوازي الدور الاقتصادي. لكن أوروبا ومع تقدم مسيرة وحدتها حاولت وتحاول اتخاذ مواقف أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة وان تلعب دورا سياسيا أكبر على صعيد المنطقة و العالم.

فهل سيدوم هذا الأمر في المستقبل؟ وهل ستقبل أوروبا باستمرار تهميش دورها السياسي في الشرق الأوسط؟ وهل سيدفعها ما يجري على الصعيد العربي من أحداث مؤخراً تحت مسمى "الربيع العربي"، الذي يؤثر على محيطها الحيوي وتنعكس تطوراته مباشرة عليها كجارة للمنطقة العربية ذات علاقات تاريخية معها، إلى تغيير دورها وأدوات تدخلها؟ أم ستدفعها الأزمات الاقتصادية ومعضلات اليورو وعمليات الإصلاح الهيكلية في اقتصاديات دول عديدة في الاتحاد ومعضلات وصعوبات الاندماج والتكامل التي تواجهها، إلى الانكفاء أكثر فأكثر نحو القارة ؟ وأين تكمن مصلحة العرب والفلسطينيين على هذا الصعيد ؟ وما الذي يمكن أن يفعله الفلسطينيون لتعزيز دور أوروبا السياسي في المنطقة وتدخلها الفاعل لدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة؟

ولا شك في أن هذه المواضيع ذات أهمية كبيرة لمستقبل العلاقات الفلسطينية الأوروبية، و هذا هو ما ستحاول هذه الدراسة التعرض له والتصدي للإجابة عليه.

هدف الدراسة وأهميتها:

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع تطور العلاقات الفلسطينية الأوروبية وآفاقها، وبالتالي الوقوف على خصوصية هذه العلاقات والمؤشرات الجارية في الواقع التي يمكن من خلالها الاستفادة من تجربتها ودروسها، وبالتالي إجراء قراءة استشرافية متواضعة لمستقبل هذه العلاقات،وتقديم توصيات للقيادة الفلسطينية وأصحاب الشأن المعنيين لتعزيز هذه العلاقات واستثمارها بشكل أفضل لصالح الطرفين. ولذا فإن الدراسة تتناول مسيرة العلاقات الأوروبية الفلسطينية، ومحاولة تقويم واقعها الراهن وأبعاد دور أوروبا الاقتصادي والسياسي وآفاق تطور سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط والعوامل المؤثرة على هذه السياسة وخاصة المحدد الأمريكي، ومستقبل العلاقات الأوروبية الفلسطينية. وتتوقف الدراسة في نهايتها أمام نتائجها التي تؤشر للواقع الراهن، لتستعرض بناء عليها احتمالات التطور المستقبلية للعلاقات الأوروبية الفلسطينية، وكذلك مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تستهدف مستقبل أفضل للعلاقات بين الجانبين.

مشكلة الدراسة وخلفيتها:

تكمن مشكلة دراسة مستقبل العلاقات الأوروبية الفلسطينية في أنها تتناول علاقة بين طرفين غير متكافئين، أحدهما ضعيف ألا وهو فلسطين والثاني ذو قدرات هائلة ألا وهو الاتحاد الأوروبي، وأنها علاقة شاملة سياسية واقتصادية وثقافية.

وفي مثل هذه العلاقات فإن «كم القدرات لا يمكن معادلته بالتأثير الفعال» (مهنا، ٢٠٠٧: ٣٠) حيث ثمة تغيرات تؤثر على ممارسة النفوذ لا بد من الوقوف عليها كالتمييز بين قدرات الدول والتصورات التي يراها الآخر عن هذه القدرات، وكذلك المدى الذي تدعو الحاجة إليه بين الطرفين، و" عموما فإن القطر الذي يحتاج إلى شئ ما من قطر آخر يكون عرضة لأعمال التأثير

أو النفوذ"(مهنا، ٢٠٠٧: ٣٠).وتظهر هذه المعادلة أن المصلحة لا تتوقف على طرف دون آخر، ولذا فإن طرفاً ضعيفا في إمكاناته يستطيع إن يحصل على امتيازات من طرف أقوى منه إذا كانت ثمة مصلحة للأقوى عنده، ومثال ذلك حاجة دول عظمى لنفط دول الخليج العربي أو مواد أولية من بلد إفريقي.ومن المعروف أن هذه العلاقات لا تجري في فراغ أو مختبر كيميائي، بل في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية معقدة، تؤدي فيها أطراف أخرى دورا مؤثرا،وفي موضوع البحث هنالك دور كبير ومؤثر للولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الدولة الأعظم في العالم، على سياسات الدول الأوروبية ومواقفها، كما على الفلسطينيين أيضا، وذلك إلى جانب الدور الذي تؤديه إسرائيل ومدى علاقاتها بالأوساط الحاكمة أو القوى الاقتصادية و مجموعات الضغط المؤثرة في هذا البلد الأوروبي أو ذاك. ولا يتوقف الأمر عند هذا التعقيد، بل يتعداه ليتصل بظروف كل بلد أوروبي ومكوناته على حدة وعلاقته بأطراف الصراع العربي الإسرائيلي وبالقوى الدولية والإقليمية المؤثرة، وكذلك بالمعضلات والأزمات التي تواجهها الدول الأوروبية ومسيرة الاتحاد الأوروبي، في ظروف العولمة الجارفة والتنافس مع أقطاب دولية أخرى، وكذلك في ظروف يشهد فيها العالم العربي تغيرات متسارعة تؤثر على مواقف الدول الأوروبية والصراع والعملية السياسية الجارية في الشرق الأوسط، وما قد يتصل بهذه التغييرات من تأثيرات على مصالح أوروبا والاستقرار والسلام في محيطها.

ولذا فإن مشكلة الدراسة تتبدى في استشراف المستقبل المنظور للعلاقات الأوروبية الفلسطينية في ظل الظروف والتعقيدات والتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وأوروبا ذاتها والعالم أيضا. وعليه فإن قراءة الواقع الراهن والمؤشرات التي تشكل نزعات قانونية لتطوره أمر بحاجة إلى دقة وتمحيص حتى يجرى الوقوف على احتمالات تطور هذه العلاقات واقتراح ما يمكن لكل طرف أن يفعله من أجل مستقبل أفضل يصب في مصلحة الطرفين الفلسطيني والأوربي.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة في فحص العلاقات الفلسطينية الأوروبية، واستشراف واقعها وآفاقها، من فرضيات خمسة، هي:

الفرضية الأولى: أن نجاح مسيرة الوحدة الأوروبية ينعكس إيجابا على الدور السياسي الفاعل للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط وفلسطين.

الفرضية الثانية:إن مصلحة أوروبا في ضوء الربيع العربي ستدفعها لتعزيز دورها السياسي ليكون أكثر تأثيراً.

الفرضية الثالثة: ثمة تحولات في الاتحاد الأوروبي تدفعه للاعتراف بشكل أوسع بدولة فلسطين وممارسة ضغط أكبر على إسرائيل باتجاه توفير ظروف أفضل لحل الصراع العربي الإسرائيلي.

الفرضية الرابعة: تؤدي الدبلوماسية الفلسطينية دوراً فاعلاً في التأثير على المواقف الأوروبية باتجاه دعم أكبر لفلسطين على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

الفرضية الخامسة: إن تشابك المصالح الأوروبية الأمريكية، والضغط الإسرائيلي يدفعان باستمرار لبقاء الاتحاد الأوروبي يدور في فلك السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الوسط والصراع العربي الإسرائيلي.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على منهج التحليل الوصفي لتشخيص حال واقع العلاقات الأوروبية الفلسطينية، كما اعتمد على المنهج التاريخي للوقوف على مسيرة هذه العلاقات تاريخياً وتطور المواقف الأوروبية.

وفي تحليله لمواقف وبيانات دول الاتحاد الأوروبي استخدم منهج تحليل المضمون أيضا. وفي استقرائه لمؤشرات الواقع ذات العلاقة بالمستقبل

تم استخدام المنهج العلمي التحليلي الاستشرافي، الذي يتواءم مع هكذا نوع من الدراسات، والتي تعتمد على معطيات الواقع ونزعات تطوره لترى احتمالات التغيير في المشهد القادم، وتقدم رؤية استشرافية مستقبلية للعلاقات الفلسطينية الأوروبية.

١. العلاقات الأوروبية- الفلسطينية: خلفية تاريخية:

تعود العلاقات بين أوروبا وفلسطين إلى عصور غابرة، تكاد تصل إلى حدود ما قبل التاريخ. فالكنعانيون، تبادلوا مع سكان جزر البحر الأبيض المتوسط (البحر الكبير) التجارة، ووصلوا إلى شواطئ أوروبا الجنوبية واستوطنوا شمال إفريقيا، وغزوا القارة القديمة، ونقلوا حضارتهم إليها وخاصة الأبجدية، بل أطلقوا اسم " أوروبا" على القارة تيمنا باسم ابنة مليكهم " آجينور "التي تزوجها " زيوس" في جزيرة " كريت " حسبما تذكر الأساطير(بشارة، ٢٠٠٣: ١٥).وزار فلاسفة الإغريق فلسطين والمنطقة للتعرف على حضارتها، وإليها جاءت شعوب البحر ومنهم "البلست" لتستوطن سواحلها الجنوبية وتندمج بسكانها لتشكل معهم نسيجا جديدا، شكل بصيرورته التاريخية الشعب الفلسطيني. وإليها جاء الإغريق غزاة وحاملي حضارة، ومن بعدهم الرومان والبيزنطيين، وتركوا فيها آثارا حضارية باقية شواهدها إلى يومنا الحاضر. ومن فلسطين انطلقت بشارة المسيح، وانتشرت في أوروبا لتصبح ديانتها الرسمية، والتي باسمها وتحت غطاء نصرة المسيحيين والدفاع عن الأماكن المقدسة في الأرض المقدسة حمل ملوك وأمراء أوروبا سيوفهم وس وّريا الجيوش إلى فلسطين فيما عرف بالحروب الصليبية، التي أسست إمبراطورية لاتينية إفرنجية في القدس عام ١٠٩٩ إلى أن انتهت بهزيمة جان ملك عكا على يد المملوك "بيبرس " عام ١٢٩١. وإلى فلسطين جاء نابليون غازيا، و هو الذي ينسب إليه البعض الدعوة لإحياء السيناغوغ اليهودي بإقامة دولة لليهود في فلسطين، رغم أن بعضهم الباحثين والمؤرخين يشككون في هذه الرواية (بشارة، ٢٠٠٣: ٩٣).

١,١ . فلسطين في السياسة الاستعمارية الأوروبية: -

حكمت عقد الخوف الناتجة عند الطرفين الأوروبي والعربي علاقات الطرفين لردح طويل من الزمن، وذلك على خلفية فتح العرب للأندلس عام ٧١١ م، ومحاولة فتح فينا والحروب الصليبية عام ١٠٩٩ م. وبات المشرق العربي بعامة، وفلسطين بخاصة بعد محاولة محمد على باشا إقامة دولة قوية في مصر وبلاد الشام) ١٨٣١ - ١٨٤٠ (محط أنظار الدول الاستعمارية، التي استغلت ضعف الدولة العثمانية فبحثت عن نفوذ لها تحت مبررات حماية الطوائف المختلفة. ومن فرنسا صدر ما سمي ب "وعد كامبو" الذي دعا لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وأوصت لجنة الاستعمار عام ١٩٠٧ بالعمل من أجل إقامة كيان تابع للغرب الاستعماري في المنطقة الفاصلة بين آسيا العربية وإفريقيا العربية حتى يكون قاعدة متقدمة للغرب في المنطقة تحول دون وحدتها التي حاول محمد علي باشا تحقيقها. ومن بريطانيا انطلقت الصهيونية المسيحية(نوفل، ٢٠٠٣: ٤٢ - ٣٩ (ومن ثم تلاقت مصالح بريطانيا مع مصالح الحركة الصهيونية، فأنتجت وعد بلفور عام ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهو الوعد الذي ضمن في صك الانتداب على فلسطين عام ١٩٢٢، وقامت الإدارة البريطانية زمن الانتداب بتنفيذه، وصولا لاستصدار قرار تقسيم فلسطين، الذي حاولت فيه الدول الأوروبية إحداث نوع من التوازن بين المصالح اليهودية والمصالح العربية.وقد تحفظت عليه بريطانيا بعد أن اصطدمت في آخر عهد الانتداب بالمتطرفين الصهاينة. ولم تقدر أوروبا حجم المأساة التي لحقت بالفلسطينيين جراء نكبة عام ١٩٤٨، فاندفعت للاعتراف بإسرائيل تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكترث بمصير الشعب الفلسطيني رغم أن بعض الدول ترددت في مواقفها تجاه الاعتراف بإسرائيل كبلجيكا واليونان وبعض الأوساط الدينية التي كانت منشدة لوضع القدس والأماكن المقدسة، واستمرت أوروبا بدعم هذا الكيان الوليد بقرار دولي، حيث ساهمت فرنسا بتسليح إسرائيل بعد قيامها، وشاركت فرنسا وبريطانيا حليفتهما إسرائيل بشن هجوم ثلاثي على مصر عبد الناصر عام ١٩٥٦ بذريعة تأميم قناة السويس.

٢,١. مسيرة الوحدة الأوروبية

وتغير السياسة تجاه الشرق الأوسط وفلسطين حاولت أوروبا، منذ عام ١٩٥٧ إتباع سياسة قارية عبر توفير أدواتها الموحدة، وخاصة على الصعيد الاقتصادي التي ستهيئ لها القدرة على منافسة القطبين الأساسين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (توقيع اتفاقية توحيد قطاعي الصلب والفحم الحجري عام ١٩٥١ واتفاقية الطاقة الذرية عام ١٩٥٧). وقادت فرنسا الديغولية سياسة شبه مستقلة عن الولايات المتحدة، الأمر الذي تعزز بوجود زعماء ألمان أمثال فيلي براندت وهيلموت كول، مما دشن مسيرة الوحدة الأوروبية عام ١٩٥٧ باتفاق " ٦" دول هي فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البينولوكس (بلجيكيا وهولندا ولوكسمبورغ)، والتي أسست السوق الأوروبية المشتركة. وشهد العام ١٩٦٧ ميلاد المجموعة الأوروبية الموحدة ذات المؤسسات الاتحادية ومقرها بروكسل. ومنذ ذلك التاريخ راحت فرنسا تعيد النظر بمواقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وذلك إثر الاحتلال الإسرائيلي لبقية فلسطين وأجزاء من أراضي دول عربية أخرى بعد حرب ١٩٦٧، وأخذت تنخرط في شؤون المنطقة و عقدت اتفاقات تجارية مع دول المغرب العربي، واتخذت موقفاً جريئاً بوقف إمداد إسرائيل بالسلاح (الشوبكي، ٢٠٠٤: ٥٠) .وتطور الموقف الفرنسي إلى موقف قاري أوروبي جماعي عام ١٩٧١، وذلك في وثيقة » شومان، التي بقيت سرية بسبب الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وهي الوثيقة التي استندت للقرار ٢٤٢ لمطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (بشارة، ١٩٩٣: ٩٤ - ٩٥).

إن الاتجاه العام للسياسة الأوروبية الموحدة منذ ذلك التاريخ أخذ يتجاوز السياسات الاستعمارية القديمة باحثاً عن أسس جديدة للعلاقة مع دول المنطقة في إطار من تفهم أفضل للمصالح المشتركة وضرورات الأمن والاستقرار في دول الجوار الجنوبي لأوروبا.

وجاءت مجريات الأحداث اللاحقة وتداعيات حرب عام ١٩٧٣ لتؤكد المنحى المذكور في السياسة الأوروبية، وخاصة أنها وقعت فيما سمي ب" الصدمة النفطية »، التي فتحت عيونها على ضرورة تحسين علاقاتها بدول المنطقة حفاظا على مصالحها. وجاءت أولى الإشارات الأوروبية الموحدة على هذا الصعيد في إعلان بروكسل عام ١٩٧٣، الذي أكد أنه لإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ١١٣ الحقوق المشروعة للفلسطينيين، داعيا لحل الصراع استنادا إلى القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ (الحاج، ٢٠٠٣: ٢٩٥ - ٢٩٦). وتعزز هذا الموقف مع بدء الحوار الأوروبي العربي، وباتت فلسطين الموضوع الرئيسي في التعاون الأوروبي العربي، فوافقت المجموعة الأوروبية على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ضمن المجموعة العربية، وأقدمت فرنسا على فتح مكتب اتصال بالمنظمة عام ١٩٧٥. وتطور موقف الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية والقضية الفلسطينية بعد مؤتمر هلسنكي عام ١٩٧٥ حيث جرى إدراك أعلى لأهمية الأمن والاستقرار في المنطقة (الحاج، ٢٠٠٣: ٢٩٥). وأخذت أوروبا تعترف بالشعب الفلسطيني وحقه في وطن منذ بيان لندن عام ١٩٧٧، وهو ما طُّور في إعلان كوبنهاجن عام ١٩٧٨ وإعلان باريس ١٩٧٩ وتوج بإعلان البندقية عام ١٩٨٠، الذي نص صراحة على أن قضية فلسطين ليست مجرد قضية لاجئين، ويجب أن يتاح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير مصيره بحرية ودعا إلى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات سياسية لحل الصراع الدائر في الشرق الأوسط (بشارة، ١٩٩٣: ١٠٣ - ١٠٤). ومن الجدير بالملاحظة، أن الدول الأوروبية عبرت عام ١٩٨٠ عن معارضتها لقرار إسرائيل ضم القدس واعتبارها عاصمتها الموحدة وصوتت لصالح قرار مجلس الأمن الرافض لما سمي ب "القانون الأساسي بشأن القدس" والذي دعا الدول التي لها سفارات في القدس إلى سحبها منها (عبدالله واخرون، ٢٠٠٥). كما ومن الجدير بالملاحظة أيضا، أن الدول الأوروبية، ومنذ العام ١٩٧١، باتت الجهة الرئيسية الداعمة ماليا للأونروا، فقدمت لوكالة الغوث مجتمعة حتى عام ١٩٨٠ ما قيمته ٥٥٧

مليون ايكوا من الاتحاد الأوروبي، أما جميع الدول الأوروبية فوصل دعمها إلى ما قيمته ١٣٥٠ مليون يورو(المفوضية الأوروبية، ٢٠١٢).

ويؤكد حرب (١٩٨١)، أنه للفترة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ كان التركيز الأوروبي منشدا على الجانب الاقتصادي، بينما كان التركيز العربي على الجانب السياسي، وقد شاب الموقف الأوروبي غموضا، وتفاوتت المواقف تجاه القضايا العربية من دولة لأخرى، وكانت عرضة للتأثير الأمريكي وللعلاقات مع إسرائيل التي كانت جالياتها ومجموعات الضغط التابعة لها تستغل مسألة معاداة السامية والمحرقة اليهودية للضغط على الدول الأوروبية وابتزازها) سعيد نوفل، ٢٠٠٣). ورغم ذلك، فإن الحوار الأوروبي العربي، وفر مناخا سياسيا أفضل بين الطرفين وعزز من المواقف الأوروبية المتفهمة للقضية الفلسطينية. فدانت أوروبا بشدة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وكذلك مجازر صبرا وشاتيلا، وتفاعلت مع أحداث انتفاضة عام ١٩٨٧، و أيدت الدعوة لعقد مؤتمر سلام حول الشرق الأوسط تحضره كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

٣,١. تحول أوروبا إلى ممول للسلام و شريك لفلسطين

على الرغم أن دور الاتحاد الأوروبي قد همش في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، حيث استبعد كراعي لعملية السلام التي استفردت بها الولايات المتحدة، فإن أوروبا أيدت مسيرة السلام وساهمت بعض الدول في ممارسة دور أساسي في التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي عام ١٩٩٣ (اتفاق أوسلو) و قبلت بلعب دورها في المفاوضات متعددة الأطراف في مسألة التنمية الاقتصادية، وشاركت بفعالية في مؤتمر الدول المانحة الذي انعقد في العام نفسه بهدف حشد المساعدات للسلطة الفلسطينية، وعينت في عام ١٩٩٦ ميغل أنخيل موراتينوس موفدا خاصا إلى الشرق الأوسط، والذي كان له دور في التوصل إلى اتفاق التعاون والتجارة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير) نيابة عن السلطة الفلسطينية (الذي جرى توقيعه في بروكسل ١١٥ في ٢٤

شباط/ فبراير ١٩٩٧ (أبو فخر، ٢٠١٢: ٢)، وبناء على هذا الاتفاق تمت المصادقة لاحقا على خطة العمل المشتركة بين الطرفين عام ٢٠٠٥ لمدة خمس سنوات لاحقة. وعلى الصعيد السياسي عبر الاتحاد الأوروبي عن سعادته بتوقيع اتفاق واي ريفر عام ١٩٩٨ وأصدر في ٢٦ آذار/مارس إعلان برلين الذي مثل موقفا متقدما تجاه حقوق الشعب الفلسطيني، حيث أكد على الحق الدائم للشعب الفلسطيني في تقرير المصير دون أي قيد وبما يتضمن خيار الدولة واستعداد أوروبا للاعتراف بها في الوقت المناسب (أبو فخر، ٢٠١٢: ٣).

ومنذ قيام السلطة الفلسطينية تدفقت عليها المساعدات الأوروبية بأشكال وقنوات عديدة وأوجه إنفاق متنوعة إلى أن وصل حجمها إلى ما يزيد عن ٥,٤ مليار دولار خلال الفترة ما بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٥، وازدادت بموجب اتفاق التعاون والتجارة الصادرات الفلسطينية لأوروبا بين عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ وقفزت إلى أكثر من ٧ أضعاف خلال الأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ (عبد الكريم، ٢٠١٢: ١)، و رغم أن الاتحاد الأوروبي أدرج حماس والجهاد الإسلامي على لائحة منظمات الإرهاب، واتخذ موقفا بحصار اقتصادي ومالي على الشعب الفلسطيني بعد نجاح حماس في انتخابات ٢٠٠٦ و بعد انقلابها على السلطة في غزة، إلا أن المساعدات الأوروبية استمرت بطرق وقنوات أخرى، وبلغت عام ٢٠٠٨ ما قيمته ٥٤٠ مليون يورو وتزامنت مع المصادقة على خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية عام ٢٠٠٧ في مؤتمر باريس، وباتت تقدم المساعدات في هذه الفترة وفق آلية بيغاس لدعم السلام الاقتصادي والتي قاربت احتياجات التنمية الفلسطينية انسجاما مع خطة عمل حكومة الدكتور سلام فياض الثالثة عشرة لإنهاء الاحتلال وبناء مؤسسات الدولة (عبد الكريم، ٢٠١٢:.١٧-١٠)

ونشطت الدبلوماسية الأوروبية على جبهة الصراع العربي الإسرائيلي في محطات عديدة في السنوات القليلة الماضية، مثل العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦ والعدوان على غزة أواخر عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩، وحاولت ممارسة دور مؤثر لصالح استمرارية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ودعمت

موازنة السلطة الفلسطينية خوفا من انهيارها وانهيار العملية السلمية، وعززت علاقاتها بفلسطين في إطار الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبي، وانتقدت بشدة التوسع الإسرائيلي في بناء المستوطنات وتغيير الوضع الديمغرافي والقانوني للقدس الشرقية ودعت على لسان قناصلها في القدس للتعامل مع القدس كعاصمة لفلسطين (قناصل أوروبا يدعون للتعامل مع القدس الشرقية باعتبارها عاصمة لفلسطين ١٠ /كانون ثاني/ http://www.albawaba.net، ٢٠١٢)، ورفعت بعض الدول التمثيل الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لديها عام ٢٠١١ إلى مستوى سفارة لدولة كأيسلندا والنرويج والتشيك وبولندا والمجر ومالطا، وأخيرا السويد بتاريخ ٢٩ / ٦/ ٢٠١٢، ليزداد بذلك عدد الدول الأوروبية التي تعترف بدولة فلسطين، ويظهر الملحق رقم (١) مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في الدول الأوروبية، شرقيها وغربيها حاليا، حيث يصل عدد سفارات دولة فلسطين في أوروبا كلها إلى "١٤" سفارة، بينما يتفاوت التمثيل في الدول الأخرى بين مفوضية وبعثة دبلوماسية.

كما وأيدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا طلب فلسطين للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ونشر الرئيس الفنلندي السابق مارتي اهتسياري وخافير سولانا مقالا في "ذي انترناشيونال هيرالدتريبيون" عددا فيه عشرة أسباب تدعو أوروبا لتقول نعم لطلب العضوية(المكتب الصحفي الفلسطيني بالدنمارك، ٢٠١١ (وأيدت بعض الدول الأوروبية طلب منظمة التحرير ١١٧ الفلسطينية للعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة عندما طرح في أيلول ٢٠١١ ولم توافق دولة البوسنة والهرسك التي تعترف بدولة فلسطين على دعم طلبة العضوية الكاملة رضوخا للضغط الأمريكي. وطرحت فرنسا مبادرة لعرض الطلب على الجمعية العامة للحصول على عضوية دولة مراقب بتأييد أوروبي، وأيدت ١١ دولة أوروبية عضوية فلسطين الكاملة في منظمة اليونسكو متحدية الضغط الأمريكي، ومنها فرنسا واسبانيا وبلجيكيا والنرويج وأيرلندا، ومنحت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا فلسطين ممثلة بالمجلس

الوطني الفلسطيني وضع الشريك من أجل الديمقراطية في ٤ تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠١١ (تي في نوفست / http://arabic.rt.com/news all news ٥٦٨٢٥١/news). ورغم الخلاف مع الجانب الفلسطيني حول مسألة التوجه لمجلس الأمن لطلب العضوية وما أحدثه ذلك من مواقف أمريكية، ورغم عدم إيفاء أوروبا بتقديم كل المبالغ التي التزمت بها للسلطة، إلا أنها بقيت أكبر داعم لخزينة السلطة وللاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغ مجموع ما قدمته دول الاتحاد الأوروبي للسلطة عام ٢٠١١ ما قيمته ٣١٥,٧٣٧,٤٨٣ دولار(وزارة التخطيط الفلسطينية، ٢٠١٢، قاعدة بيانات رصد المساعدات الأوروبية للشعب الفلسطيني، ملحق رقم " ٢"، وتعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم مبلغ وقدره ١٦٠,٤ مليون يورو للعام ٢٠١٢ (المفوضية الأوروبية تجدد مساعداتها للحكومة الفلسطينية واللاجئين ٣/ ٦/ ٢٠١٢، متوافر على الموقع الاليكتروني:.http://www ١٥١٩٢-fatehwatan.ps/page ar.html . ومن الملاحظ، أن الاتحاد الأوروبي تخلى مؤخرا عن شرط الاعتراف بدولة إسرائيل للتعامل مع حكومة فلسطينية من المزمع تشكيلها في ضوء المصالحة الفلسطينية التي جرى التوقيع عليها في القاهرة في أيار ٢٠١١ ومن ثم تفاهمات الدوحة في شباط ٢٠١٢ حول تشكيل حكومة التوافق الوطني ١١٨ برئاسة الرئيس محمود عباس(أوروبا تسقط عن الحكومة الفلسطينية شرط الاعتراف بإسرائيل)،.http://www.almokhtsar ٢٠١٢،com ٢.

٢. أوروبا بين مطرقة الضغط الأميركي وسندان مصالحها الحيوية

في أكثر من محطة تاريخية، ظهر بوضوح التمايز بين الموقفين الأميركي والأوربي العام، وخاصة تجاه الحل الدائم والشامل للصراع العربي الإسرائيلي وارتباطه بمشكلات المنطقة.

صحيح أن بعض الدول الأوروبية كبريطانيا مثلا و ألمانيا قد تساوقت كثيرا مع الموقف الأميركي، إلا انه من الصحيح أيضا أن الموقف الأوروبي إجمالا، و موقف ما أطلق عليه " القطب اللاتيني" في الاتحاد الأوروبي اختلف عن

الموقف الأمريكي، وحاول أن يكون أكثر استقلالية عن الأخير ويتخذ مواقف أكثر توازنا. فالاتحاد الأوروبي، القطب العالمي الأول (إذا استثنينا الصين والهند) من حيث عدد السكان بعد انضمام دول أوروبا الشرقية إليه (٤٥٠ مليون نسمة)، تربطه بدول حوض المتوسط الشرقي والجنوبي علاقات مميزة، وهو شريك تجاري رئيسي لها.

وتظهر هذه العلاقات بشكل أوضح مع المنطقة العربية كونها الأقرب جغرافيا مما يعني أن الأحداث الكبرى في كلا الساحتين تتبادل التأثير بشكل كبير وتمس مصالح الطرفين.

ولذا فإن أوروبا ومع تقدم مسيرة وحدتها، وخاصة بعد ماسترخت ١٩٩١ وأمستردام ١٩٩٧، أخذت تلعب دورا أكبر على الصعيد الدولي وتظهر اهتماما متزايدا بالسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وتسعى من أجل ذلك عبر مواقف ومبادرات متنوعة، وهو ما يؤشر لسعي أوروبي لإحداث نوع من التوازن في النظام العالمي والعملية السلمية الجارية في الشرق الأوسط (طافش، ٢٠١٠: ٦٦). لكن هذا المنحى ١١٩ الجديد اصطدم ويصطدم بالسياسة الأميركية، الساعية من جهتها لضمان مصالحها ومصالح حليفتها الإستراتيجية إسرائيل في المنطقة ولبقائها قطبا دوليا مهيمنا حتى على أوروبا، الأمر الذي يعني أن أوروبا تقع باستمرار تحت مطرقة الضغط الأميركي.

والمتتبع للعلاقات الأميركية-الأوروبية من منظور شامل عموما ومن منظور خاص فيما يتعلق بقضايا المنطقة العربية والشرق الأوسط، يستطيع أن يتبين أن دينامية هذه العلاقات تحكمها عوامل جذب وتنافر في اطر ثلاثة:

الإطار الاستراتيجي: ويتلخص في محاولة أميركا دفع الأوروبيين بشكل اكبر في تحمل أعباء الدفاع عن أوروبا في إطار حلف الأطلسي (الناتو) وبالتالي الزيادة في ميزانية الدفاع وحجم القوات العسكرية وانتشارها وعدم ممارسة ما تسميه واشنطن بالحياد المقنع.

ولئن استطاعت أميركا أن تزج بأوروبا في حربها على أفغانستان والقاعدة ونسبيا في العراق فإن أوروبا ذاتها وبحكم مصالحها وعوامل أخرى متعلقة بخصوصية علاقاتها، كانت مشاركتها واسعة في لبنان عام ٢٠٠٧، بينما ترددت وصمتت نسبيا تجاه أحداث تونس ومصر، ولكنها شاركت بفعالية في التدخل العسكري للناتو في ليبيا مؤخرا بينما اكتفت الولايات المتحدة بناء على تجربتها بأدوار محددة وسمحت لفرنسا وإيطاليا بأخذ دور قيادي في العملية التي أطاحت بالقذافي (أبو سيف، ٢٠١٢: ١٤٣).

الاطار السياسي: ويتلخص باختلاف نظرة كل من الطرفين إلى قضايا العالم النامي عامة، والشرق الأوسط خاصة.

وإذا كان الأمريكيون يتعاملون مع النزاعات هنا من منظور كوني شامل وعام، ويضعون الأمور باستمرار في إطار المواجهة مع «محور الشر » فان الأوروبيين ١٢٠ يركزون على الخصوصيات الإقليمية والمحلية للنزاعات مع عدم استبعاد العلاقة مع «معركة مواجهة الإرهاب الدولي »، ولكن مع اختلاف المدخل الذي يفترض اعتماده في المعالجة، حيث التركيز الأوروبي على استخدام القوة اللينة بينما تركز أميركا على استخدام القوة الصلبة العسكرية (طافش، ٢٠١٠: ٧٠).

الإطار الاقتصادي: ولعل هذا الإطار هو الأكثر حدية وتوترا. فالتنافس على الأسواق الخارجية الدولية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على أشده، ويسعى كل طرف لتعزيز الدعم لصادراته، وخاصة الزراعية، لمنافسة صادرات الطرف الآخر. وثمة اختلافات واضحة في مجال السياسات المالية والضريبية. وكذلك اختلاف بسبب درجة الانكشاف الاقتصادي فيما يتعلق بالاعتماد على التصدير، واستيراد المواد الأولية (حتى، ١٩٨٧: ١٣٧ - ١٣٦).

وتدرك أوروبا جيدا بان حرب واشنطن (وحليفتها) بريطانيا في العراق، تندرج أساسا في السعي للسيطرة على النفط والتحكم بكل حلقاته - الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. وخاصة بعد أن اتضح زيف الادعاءات حول امتلاك

العراق لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته بالقاعدة.ولعل هذا ما يفسر اندفاعها في الحرب على النظام الليبي السابق.

ومن الواضح، ومن خلال التجربة أيضا، بان هذه العلاقات الأوروبية - الأمريكية، كأية علاقات أخرى، تتأثر بنوعية القيادة السياسية. فهوية القيادة السياسية سواء لأوروبا أو للولايات المتحدة تمارس دوراً كبيراً في توجيه العلاقات بين الطرفين، واتضح هذا جليا في تحسن العلاقات الأوروبية الأمريكية في عهد أوباما خليفة بوش الابن الذي لم يكن يراعي كثيرا مصالح ١٢١ حليفته أوروبا. أما أوروبيا، فنلحظ فيما يتعلق بالشرق الأوسط، تميز دور القيادة الفرنسية، التي لعبت تاريخيا دور "القاطرة" في الجماعة الأوروبية. ونستطيع ان نميز دور اسبانيا واليونان وايطاليا وألمانيا (في عهد شرويدر). أما القيادة البريطانية فهي الأقرب للموقف الأمريكي تاريخيا بشكل عام، وخصوصا في عهدي تاتشر و توني بلير، وهو ما جعل الأخير يدفع الثمن بهبوط شعبيته حتى داخل حزبه، مما اضطره للاستقالة في أيار ٢٠٠٧. وبعد تنحيته عن السلطة عين بلير مندوبا للرباعية في الشرق الأوسط، فحاول أن يبيض صفحته أمام الفلسطينيين والعرب، ولكنه لم يستطع أن يخفي انحيازه لإسرائيل والتزامه بالمواقف الأمريكية، لدرجة أن بعض الأوساط القيادية الفلسطينية طالبت بتنحيته عن مهمته كممثل للجنة الرباعية الدولية في الشرق الأوسط (-aljazeera.net/-٤٧EF-A٤٢٦ ٢٤٩٥BC١F٧F٢B.ht.) E٢٥٧-NR/.../A٣٥٩F٤٩٤

وقد برزت أبعاد الجذب والتنافر بين الموقفين الأوروبي والأمريكي واضحة تجاه المشروع الأمريكي للإصلاح في " الشرق الأوسط الكبير " الذي طرحته الإدارة الأمريكية أوائل العام ٢٠٠٤ والذي وضعته على جدول أعمال حلف الناتو في قمته المنعقدة في اسطنبول ٢٨ حزيران ٢٠٠٤، واستطاعت الدفع باتجاه نقل الناتو إلى الشرق الأوسط تحت عناوين التعاون في مجال الدفاع والأمن وتعميق الحوار مع دول الخليج وكل من الجزائر والمغرب وتونس ومصر والأردن وموريتانيا وإسرائيل.

لكن الأوروبيين وانشدادا لمصالحهم، أطلقوا مبادرات عدة في مواجهة المشروع الأمريكي ومنها المبادرة الألمانية، والمشروع الفرنسي - الألماني، والتقرير المرحلي لعلاقة الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط والشرق الأوسط الصادرة جميعا عام ٢٠٠٤ على التوالي. وفيها ١٢٢ جميعها نلمس التمايز في التأكيد أن قوة الدفع للمشروع يجب أن تأتي من المنطقة نفسها وليس من الخارج، وان لا بدّ من اخذ المشاعر الوطنية وهوية كل بلد بعين الاعتبار، وان الإصلاح عليه أن لا يتجاهل النزاع العربي - الإسرائيلي، بل من الضروري أن يتم السعي لإيجاد حلول له، حتى لا يعوق عملية الإصلاح المنشودة. وقد كان المشروع الفرنسي - الألماني جليا على هذا الصعيد حيث أكد " ان تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي تشكل أولوية إستراتيجية بالنسبة لأوروبا...... وفي غياب هذا الحل لن تكون هناك فرص لتسوية المشكلات الأخرى الأشهب، و الحسيني،(٢٠٠٥: ١٨٠).

ولتأكيد هذا الدور الأوروبي والعلاقات المتميزة مع دول المنطقة، جدد الرئيس الفرنسي ساركوزي دعوة الشراكة مع دول المتوسط التي بدأها مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥، وذلك بدعوته ل" الاتحاد من أجل المتوسط" عام ٢٠٠٨، مؤكدا السعي لتحويل حوض البحر المتوسط إلى منطقة سلام، وكرر هذه الغاية في حزيران ٢٠٠٩ في الاجتماع الوزاري الموسع في باريس الذي حضرته ٣٥ دولة بينها فلسطين. (أبو فخر، ٢٠١٢: ٢).

ومن الملاحظ أن المبادرات المذكورة والمواقف اللاحقة، التي تظهر التمايز الأوروبي، وتسعى للتأثير والفعل بالاستناد إلى مؤسسات وأدوات أوروبية خاصة، لا تتجاهل الدور الأمريكي، بل تسعى لان تكون شريكة له عبر ما تسميه: «شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط» (الأشهب، والحسيني، ٢٠٠٥: ١١٩).

ولكن هذا المنحى العام لا يلغي وجود نزعات واتجاهات أوروبية لاتخاذ مواقف أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة، وكذلك استثمار ظروف انكفاء دورها لتتقدم بمبادرات خاصة لحل الصراع، ومثال ذلك المبادرة السويدية حول

الدولة الفلسطينية عام ٢٠٠٩، التي شكلت انعطافة كبيرة في خط الدبلوماسية الأوروبية (إسماعيل، ٢٠١١: ٣١ - ٣٢).١٢٣

٣. **مصلحة أوروبا في السلم والاستقرار في الشرق الأوسط:**

اتضحت وما زالت تتضح إلحاحية السلم والاستقرار في الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا في أكثر من حدث، ومثال ذلك الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦، حيث تعالت الأصوات الأوروبية الداعية لعقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الأوسط ترعاه الأمم المتحدة. فقد دعت وزيرة خارجية النمسا آنذاك، السيدة أرسولا بلاشيك إلى عقد مؤتمر دولي شبيه بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وبضرورة مشاركة كل من سوريا وإيران فيه، مستنتجة انه "في ضوء التطورات الأخيرة على الجبهة اللبنانية الإسرائيلية، فقد تأكد بما لا يدع مجالا للشك أن السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه عن طريق القوة العسكرية أو اللجوء الى الاستعمال المفرط للقوة" (الجزيرة نت، ٢٠ / ٨/ ٢٠٠٦). وفي استعراضه وتحليله للأحداث رأى جوليو اندريوتي - رئيس الوزراء الايطالي الأسبق، أن " الشرق الأوسط لن ينعم بالاستقرار والسلام طالما لم تحل المشكلة الفلسطينية (الجزيرة نت، ٢٥ / ٨/ ٢٠٠٦).

و قد شجعت الأزمة المتفاقمة في المنطقة الأوروبيين لطرح أفكار جديدة حول الصراع العربي – الإسرائيلي. فإيطاليا – التي كانت تترأس الاتحاد الأوروبي – وعلى لسان وزير خارجيتها ماسيمو داليما، اعتبرت «الحدث» انه يفترض على المجتمع الدولي اعتماد خطة سلام دولية لحل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على غرار الخطة التي اعتمدها لحل النزاع بين حزب الله وإسرائيل "مشيراً إلى أن نشر قوات دولية هي بمثابة " تجربة امتحان لوضع الأسس الكفيلة بإدارة مجمل الأزمة في الشرق الأوسط بشكل أفضل" (الجزيرة نت، ٣٠ / ٨/ ٢٠٠٦).

ويتضح مما سبق وجود اختلاف بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تجاه كيفية التعامل مع قضايا المنطقة، ومع التغيرات الحاصلة مؤخرا ١٢٤،

ومع التعنت الإسرائيلي الذي عبرت وتعبر عنه سياسة حكومة نتنياهو وإحجام الولايات المتحدة عن الإقدام على اتخاذ أية إجراءات للضغط على إسرائيل، ارتباطا بحسابات الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة، ولعل هذا ما دعا ويدعو أوروبا للتحرك النشط خارجيا، و خاصة أنها لم تعد داعما ماليا واقتصادياً للمنطقة فحسب، بل وتتحمل أعباء الدفاع والإنفاق العسكري من خلال آلاف الجنود التي أرسلتها لأفغانستان والعراق ولجنوب لبنان وليبيا، وبالتالي لا بد أن يكون لها دور سياسي أيضا أكثر فعالية يوازي أدوارها الأخرى.

وقد عبرت مسؤولة السياسة الخارجية الأوروبية السيدة كاثرين أشتون عن ضرورة التغيير المطلوب في السياسة الأوروبية في أكثر من محطة مؤخرا، وخاصة بعد الربيع العربي.ففي محاضرتها بتاريخ ١٩ /نيسان /أبريل ٢٠١٢، في مركز بروكنجز الدوحة،" ذكرت أن واحدا من التحديات الرئيسية يتمثل في إنشاء خدمة السياسة الخارجية التي كانت قادرة على الاستفادة من برامج الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والتنموية، وإدماج نهج قوي بشكل متساو بشأن القضايا السياسية، معتبرة أن السياسة السابقة غير كافية ولا بد للإتحاد الأوروبي أن يتبع نهجا جديد يجمع ما بين السياسة والاقتصاد http://www.brookings./٠٤١٩ ٤...middleeast-europe.aspx?sc_lang=ar/١٢/٢٠١١٢٠١٢/edu/events

وهكذا فإن تطورات الأحداث تعكس مدى الاستقرار الذي تتمتع به العوامل الرئيسية التي تحدد العلاقات الأوروبية – العربية (حتي، ٢٠٠٥: ١٤٥ ١٤٧ -) والتي تدفعها للبحث عن حلول للصراع العربي، الإسرائيلي وفي القلب منه القضية الفلسطينية، والمتمثلة بما يلي:

١ – الإدراك الحسي العميق بوجود أزمة من شأنها في ظل التعقيدات في الشرق الأوسط أن تستفحل وتهدد مصالح الجماعة الأوروبية بشكل خطير.

٢ – الوضع العربي القائم، الذي رغم ضعفه وتحالف أطرافه الفاعلة مع أمريكا، ورغم عدم وحدته، عبر عن امتعاض من السياسة الأمريكية وانحيازها السافر لإسرائيل، مما دفعها لإعلان موقف يحمل في طياته إرادة في الضغط

على الأطراف الدولية من اجل التدخل لإيجاد حلول لازمات المنطقة وخاصة الأزمة الفلسطينية، تساعد تلك الأنظمة على تخفيف ضغط الشارع والحفاظ على ما تبقى لها من ماء الوجه، وسحب البساط من تحت ما تسميه ب "قوى التطرف" و "الإرهاب" .وقد جاء حراك الشارع العربي والتغييرات التي عبرت عن الإرادات الحرة للشعوب، لتؤكد هذا الوضع، بل ولتحدث تغييرا في أنظمة الحكم قد يؤدي لإتباع سياسات جديدة تحرج الموقفين الأمريكي والأوروبي بشكل كبير مستقبلا.

٣ – عدم الارتياح من الموقف الأمريكي، والذي يؤدي إلى توتير أجواء المنطقة باستمرار عبر جرها في اتجاه تشديد الحصار على إيران واعتماد حل عسكري لازمة الملف النووي الإيراني، والضغط على أوروبا لعدم دعم مطلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة مع عدم تقديم بدائل) ألفارو دي فاسكونسيلوس، ٢٠١٢: موقع حزب الشعب (/org.palpeople.www والسكوت عن إجراءات إسرائيل الاستيطانية والتهويدية واستمرار حصارها للشعب الفلسطيني الذي من شأنه مفاقمة الأوضاع المتردية والتناقضات الداخلية، التي تمس أمن الدول المجاورة، وتنذر في حال تفاقمها بتهديد، الاستقرار في المنطقة وهو الأمر الذي يلقى ضغطاً من الرأي العام الأوروبي.

٤ – تغير كثير من القيادات الأوروبية وخاصة بعد الانكشاف في أفغانستان والعراق، كما حدث في إسبانيا وايطاليا، وغيرها، والتي أخذت ١٢٦ تقترب من الموقفين الفرنسي والألماني السابق، والمؤكدة على ضرورة حل النزاعات الإقليمية، والدولية بالحوار والمفاوضات بعيدا عن الحروب المدمرة، وخاصة أن تجربتي أفغانستان والعراق، وكذلك التجربتان الفلسطينية واللبنانية، تؤكدان أن للقوة العسكرية حدودا وان لها قصورها، وان أمريكا بسعيها لزج أوروبا في الحروب تستنزف طاقاتها وموازنتها وتدخل عامل القوة والتسلح في عوامل حساب عظمة الدول مما يفسح في المجال لواشنطن بالتفوق والنجاح في المنافسة الاقتصادية.

ومن الملاحظ أن ألمانيا أخذت تتجه مؤخرا أكثر فأكثر نحو تمييز مواقفها والتفكير بصوت مختلف تجاه قضايا المنطقة، وذلك رغم أن السيدة ميركل قد عبرت عن سياسة تقارب واضحة من واشنطن بعد الموقف الألماني الذي رفض المشاركة في احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ورغم أيضا عن اعتذار ساركوزي عن الموقف الفرنسي تجاه العراق، حيث يبدو أن للرأي العام الألماني والفرنسي تأثيرهما القوي على هذا الصعيد ناهيك عن مصالح ألمانيا وفرنسا مع المنطقة العربية دراسات شرق أوسطية، ٢٠٠٥: -٧ ١٠.

ويظهر من ذلك أن مواقف " القطب اللاتيني " الأوروبي ما زالت ذات تأثير كبير وقد حفرت مجرىً راسخا في السياسة الأوروبية، وما زال للشخصيات السياسية التي قادت ذلك القطب أمثال خافير سولانا وموراتينوس ودوفيلبان وفيديرين تأثيرها الواضح، وهو ما عبر عنه في الموقف من دعوة أوروبا لاستثمار فرصة الحاجة إليها لممارسة دور سياسي اكبر في المنطقة عندما طرحت مسألة الاعتراف بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة(showthread/. http://www.vivalebanon.net....t?php=١٤٣٤١) وفي إطار من المقارنة يظهر أن منحى هذه المواقف هو مقاربة ١٢٧ جديدة للتعاطي مع منطقة الشرق الأوسط بأدوات السياسة الأوروبية نفسها التي اتبعت سابقا تجاه أوروبا الشرقية.

و بناء على ما تقدم، يظهر أن ثمة جملة من الثوابت تفرض على الجماعة الأوربية ايلاء اهتمام للتطورات في المنطقة العربية (حتى، ١٩٨٧: ١٤٥ - ١٤٤)، يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

مستوى عال من الاعتماد المتبادل في المجال الأمني.

فالمنطقة العربية من المنظور الجيو استراتيجي يعد أمنها أساسيا وحيويا بالنسبة لأوروبا. ومع القرب الجغرافي تزداد أهمية استقرار هذه المنطقة. ولعل هذا ما يفسر السعي الأوروبي الدؤوب لاحتواء النزاعات المحلية والإقليمية

والدولية فيها لما لها من انعكاسات خطيرة على الأمن والاستقرار الأوروبيين. وإجمالا فان الدول الأوروبية، كما دلت التجربة، تتخوف من سمتين أساسيتين للنزاعات في هذه المنطقة: أولاهما سهولة تصعيد النزاع من مستوى إلى آخر – من محلي إلى إقليمي إلى دولي- والسرعة التي قد يحدث فيها ذلك، وثانيهما تعقيدات النزاعات نتيجة التداخل بين عدة عوامل داخلية وخارجية مما يزيد من صعوبة احتوائها.

وقد تنبهت أوروبا لهذا الجانب الأمني في «معاهدة أمستردام» عام ١٩٩٧م، وتم تعيين خافير سولانا في تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٩م. منسقاً أعلى للسياسة الخارجية والأمن، «وسعت من خلال هذه المعاهدة لتحقيق خمسة أهـداف أساسية للاتحاد الأوروبي هي:

«حماية المصالح الأساسية للإتحاد وضمان إستقلاله، وتقوية أمن الإتحاد، والمحافظة على السلام وتقوية أواصر الأمن الدولي، والترويج للتعاون الدولي، و دعم الديمقراطية، واستقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان»:(المفوضية الأوروبيةhttp://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_global_player/6 128 htm).

الانكشاف الاقتصادي الأوروبي على دول المنطقة:

تعدَّ الجماعة الأوروبية الشريك التجاري الأول للمجموعة العربية منذ عام ١٩٧٥، وهي منكشفة على النفط العربي وتعتمد إلى حد كبير على استيراده واستيراد الغاز الطبيعي أيضا، وتتخوف باستمرار من أية تطورات قد تدفع باتجاه إعادة تكرار ما حدث من صدمات عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩.

وتؤمن دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته ٪ ٢٥ من احتياج أوروبا النفطي،وبلغ حجم الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٦ ما قيمته ٨١,٤ مليار يورو، ووصلت قيمة الصادرات

الأوروبية إلى الدول العربية الأعضاء في الشراكة الأورومتوسطية عام ٢٠٠٥ إلى ما قيمته (٤٠) مليار يورو، وتستوعب الأسواق العربية ما نسبته ٤٠٪ من الصادرات الأوروبية، فيما تستورد أوروبا ما نسبته ٪ ٢٨ من وارداتها من العالم العربي (بني فضل، ٢٠٠٩: ٢٧).

جماعة متوسطية:

والمقصود به عوامل القرب الجغرافي والروابط التاريخية وبالتالي حجم الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية القائمة.

ولعل هذا القرب، هو الذي يجعل أوروبا أكثر تأثرا بعدم الاستقرار في المنطقة العربية، والأكثر معاناة من ظواهر تفاقم «الإرهاب» و «التطرف الإسلامي» و «الهجرة » و «صراع الحضارات »، وخاصة مع وجود جاليات عربية وإسلامية كبيرة نسبيا فيها.(حتي، ١٩٨٧: - ١٤٤ ١٤٥).

قوة الرأي العام الأوروبي:

من الملاحظ أن أوروبا تتجه أكثر فأكثر لأخذ الرأي العام الشعبي بعين الاعتبار ١٢٩، وخاصة أنه بات أكثر تفهما للقضية الفلسطينية ويشهد حركة تضامن واسعة مع الفلسطينيين في مواجهة جدار الفصل العنصري وحصار غزة، كما يشهد حركة متزايدة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.

ويبدو أن الدبلوماسية الفلسطينية التي أخذت تنشط بشكل ملموس للتأثير على الرأي العام الأوروبي مؤخرا، وخاصة في موضوع مقاطعة بضائع المستوطنات والمقاطعة الثقافية والأكاديمية والاقتصادية المتزايدة، و كذلك ردود الفعل على جرائم الاحتلال الإسرائيلي التي ارتكبت في العدوان على غزة عام ٢٠٠٨ وقتل نشطاء السلام المتضامنين مع فلسطين على سفينة مرمره التركية عام ٢٠١٠ (بني فضل، ٢٠٠٩: ٢٣، و «اعتبار إسرائيل جنوب إفريقيا

جديدة، مع تعالي الدعوات للمقاطعة ٣/٦/٢٠١٢ « http://www.arabs٤٨.com)، و المواقف التي أعلنت حول موضوع قبول عضوية دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، إلى جانب النشاط الآخذ بالتنظيم والتوحد على صعيد الجاليات الفلسطينية في أوروبا، والذي تمثل بانعقاد مؤتمر اتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية في أوروبا في العاصمة الهنغارية بودابست في آذار/مارس ٢٠١٢ (وكالة معا الاخبارية، www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID =). كل ذلك يلعب يدفع باتجاه تعزيز التضامن مع القضية الفلسطينية والتأثير على حكومات الاتحاد الأوروبي.

نتائج الدراسة:

نستطيع من خلال ما تقدم أن نستخلص مؤشرات واتجاهات العلاقات الأوروبية الفلسطينية في الواقع الراهن والمستقبل. فمن خلال الدراسة يتضح أن العلاقات الأوروبية الفلسطينية الراهنة لا زالت تتأثر بثوابت ١٣٠ السياسة الأوروبية التقليدية، ولكن تطورات الوحدة الأوروبية والصعوبات التي تواجه عملية الاندماج والتوسع، ومسيرة الاتحاد من أجل المتوسط، والتغيرات التي أحدثها "الربيع العربي"، والاستعصاء الذي شهدته العملية السلمية على الجبهة الفلسطينية- الإسرائيلية، تؤثر على مجمل العوامل التي تتحكم بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (بني فضل، ٢٠٠٩: ١٨ - ٣٥)، والتي تتعلق بالإرث التاريخي الأوروبي والتحيز لإسرائيل وبتأثير المحدد الأمريكي، والخلافات داخل دول الاتحاد الأوروبي، وقوة الاقتصاد الأوروبي، والمحدد الأمني ومحدد حقوق الإنسان، وكذلك طبيعة المواقف العربية والفلسطينية.

وفي محاولة لقراءة المشهد المستقبلي للعلاقات الأوروبية الفلسطينية و دور الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا الدولية بعامة والصراع العربي الإسرائيلي بخاصة، نستطيع أن نلحظ مجموعة من المؤشرات المستقبلية نلخصها بما يلي:

١. إن أوروبا وبحكم مصالحها أولا، وبحكم العامل الحضاري ومسيرة الوحدة

الأوروبية، تتجه أكثر فأكثر نحو اعتماد مقاربة جديدة ذات معايير مختلفة عن الإرث الاستعماري للعلاقات الدولية، كالديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وحقوق الأقليات ومبادئ العدالة وسيادة القانون وتعزيز منصات المحاكم الدولية والمحاكم الجنائية ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري، أي أنها ستقوم بصياغة علاقات جديدة مع جيرانها الجنوبيين تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

٢. مع استمرار الالتزام الأوروبي بوجود دولة إسرائيل والحفاظ على أمنها، فإن السياسات العدوانية والتوسعية الإسرائيلية تدفعها نحو اتخاذ مواقف عقلانية تجاه الأمن والاستقرار في المنطقة و أكثر حزما تجاه إسرائيل، وهو اتجاه إذا ما قوبل بدعم عربي وضغط يستطيع أن يدفع أوروبا لممارسة ضغط كبير على إسرائيل. و بإمكان أوروبا اتخاذ مواقف ضاغطة على إسرائيل، كما حدث في قرار البرلمان الأوروبي بتجميد البروتوكولات المالية مع اسرائل عام ١٩٨٨ وتجميد التعاون العلمي معها بسبب سياساتها ضد المؤسسات التعليمية الفلسطينية عام ١٩٩٠، والقرارات المتعلقة ببضائع المستوطنات، ورفض استخدام العنف المفرط والتأكيد على الالتزام بحقوق الإنسان، وتأييد فتوى محكمة العدل الدولية بخصوص جدار الضم والتوسع والفصل العنصري، وأخيرا الموقف من عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة والعضوية في اليونسكو.

٣. كلما تقدم الاتحاد الأوروبي في تعزيز وحدته وتوسعه، وتعزيز بناء أدواته الأمنية والعسكرية والسياسية الخاصة، كلما أخذ يتجه أكثر فأكثر للمطالبة بلعب دور سياسي أكبر في العمليات الجارية في الشرق الأوسط، والتي هي على تماس مباشر مع مصالحه.

٤. إن استمرار التوتر على الحدود الجنوبية لأوروبا، وما جرى ويجري من ثورات في المنطقة العربية، نبهت وتنبه العالم، وخاصة أوروبا لخطورة تجاهل حل الصراع العربي – الإسرائيلي وضرورة إيجاد تسوية له تسمح

بتوفير الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك حتى لا يبقى هذا الصراع مجالا للاستخدام من قوى إقليمية (كإيران) أو من قوى "التطرف" و ما يسمى ب " الإرهاب " الذي يتغذى على الأزمات والحروب والصدامات والصراعات، وكذلك خوفا من تفاقمه وتوسعه وتحوله الى صراع دولي يهدد المصالح الحيوية للدول الأوروبية والسلم والاستقرار العالميين، وهو ما يتطلب حل مسألة الصراع الدائر منذ عقود وإعطاء الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير بحرية، بما يشمل خيار الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة.

٥. مع تقدم مسيرة الوحدة الأوروبية وبناء هوية أوروبية واضحة تستقر النظم السياسية في مختلف دول أوروبا بعامة وفي أوروبا الشرقية بخاصة، وهو ما يعني تكريسها كنظم مستقرة قائمة على البناء المؤسسي الأكبر من الأفراد، مما سيعزز وحدة الموقف الأوروبي، إلا أنه سيبقى وإلى مدى مستقبلي منظور متأثرا بطبيعة الحزب والزعيم الحاكم الذي يتسلم السلطة.

٦. تؤشر الأحداث والمواقف السياسية المختلفة في الآونة الأخيرة إلى منحى مستقبلي تزداد فيه المواقف الأوروبية المقتربة من مواقف دول كفرنسا واليونان وايطاليا وإسبانيا وايرلندا، التي تؤيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ومن غير المستبعد أن تنضم كل من بريطانيا وألمانيا لهذا الموقف وخاصة بعد التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية مؤخرا، وذلك حرصا منها على مصالحها وضرورة نسج علاقات أفضل مع دول المنطقة تؤمن لها تلك المصالح وتمكنها من المنافسة مع غيرها من الدول.

٧. سيبقى دور الاتحاد الأوروبي في المستقبل يظهر، كما جرت العادة في السابق، بشكل أقوى في وقت أزمات الشرق الأوسط، و كلما تعرضت العملية السياسية الجارية لخطر الانهيار، فيتقدم بمبادرات إما فردية أو جماعية مستغلا تراجع دور الولايات المتحدة، وهو ما يشير إلى وجود رغبة

أوروبية في القيام بدور سياسي أفضل مما تقوم به حاليا، لكن الأمر بحاجة إلى إرادة على هذا الصعيد، كما هو بحاجة إلى أدوات تسهل القيام بهذا الدور كما دلت التجربة.

٨. إن القدرة على المنافسة بين أوروبا والولايات المتحدة في السياسة، ستبقى تعتمد على مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على المنافسة الاقتصادية والقدرة على إنشاء نظام دفاعي مشترك، وهو ما تسعى دول أوروبية أساسية لتوفيره، معتمدة على تزايد المطالب الدولية بضرورة الخلاص من نموذج القطب الواحد الذي حاولت الولايات المتحدة فرضه على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، معولة على ما يجري من تفوق على الولايات المتحدة في كثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وعدم قدرة الأخيرة على الاعتماد إلى الأبد على قوتها العسكرية التي واجهت جملة من التحديات في أفغانستان والعراق. وإجمالا فإن ثمة اتجاه دولي عام لاتساع دائرة الرفض للقطبية الواحدة بشكل ضمني أو صريح وإن كان بوتائر بطيئة (مهنا، ٢٠٠٧: ٨- ٧).

٩. على الرغم من أن الاتجاه العام للسياسة الأوروبية الخارجية لا يتجاوز المواقف الأمريكية ولا يتصادم معها، ويسعى لاستمرار الشراكة العبر أطلسية مع الشرق الأوسط، فإن المؤشرات تدل على اتجاه يدعم تميز أوروبا عن الموقف الأمريكي، وذلك عبر طرح حلول تراعي مصالح الجميع في ظل انكشافها الاقتصادي على منطقة الشرق الأوسط والمستوى العالمي للاعتماد المتبادل مع دول المنطقة على الصعيد الأمني، والدور الكبير الذي يمارسه الرأي العام الأوروبي في الضغط على الحكومات لإيجاد حلول للصراع العربي – الإسرائيلي وضد الحروب وسياسات الفصل العنصري والتمييز. ويبدو أن أوروبا مؤخرا باتت تدرك، أن مصلحتها تكمن في تجاوز الدور الاقتصادي، بل الاعتماد عليه للوصول الى الأسواق واستخدامه في دعم نمو المجتمعات المدنية وإحداث التغيير السياسي المطلوب الذي يعزز الاستقرار و التنمية والسلام في المنطقة.

١٠. إن أحداث ما سمي ب" الربيع العربي " والتغيرات الحاصلة في أنظمة الحكم العربية، ستدفع أوروبا لإيلاء المنطقة العربية اهتماماً أكبر في المستقبل القريب والبعيد وستؤثر باتجاه دفع دول الاتحاد الأوروبي نحو مواقف أكثر فاعلية على الصعيد السياسي تحاكي دوره الاقتصادي الكبير، وبالتالي حرصا أكبر على العلاقات العربية الأوروبية ضماناً لمصالحها في المنطقة ذات العلاقة بقدرتها التنافسية الدولية.

وبناء على ما تقدم يتضح أن الفرضيات التي وضعها الباحث تنسجم مع نتائج الدراسة، ولئن كانت الفرضية الخامسة المتعلقة باستمرار تحرك أوروبا سياسياً في فلك الولايات المتحدة الأمريكية وممارسة دور مكمل لها على صعيد العملية السلمية في الشرق الأوسط، هي فرضية نسبيا صحيحة، فإن نتائج الدراسة توضح أن ثمة اتجاهاً يتعزز لدى الاتحاد الأوروبي لاتخاذ مواقف أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة.

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي حتى يستطيع القيام بهذا الدور الأخير، ١٣٥ بحاجة إلى تجاوز معضلاته الداخلية، واستثمار إمكاناته من أجل تعافي اقتصادياته وتعزيز قوة اليورو وإحداث التغييرات الهيكلية والإصلاحات المطلوبة، وخاصة في البلدان التي تعاني من صعوبات اقتصادية كاليونان وإسبانيا و إيطاليا وغيرها، وكذلك بناء التحالفات الإقليمية والدولية، التي تمكن هذا العملاق الاقتصادي من أن يتعامل بندية مع الولايات المتحدة الأمريكية ويكون قطبا دوليا فاعلا في السياسة الشرق أوسطية والعالمية، وبالتالي ممارسة دور فاعل في دعم فلسطين، وتمكين الشعب الفلسطيني من الاستمرار في التنمية الاقتصادية-الاجتماعية وبناء المؤسسات وصولا للخلاص النهائي من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

توصيات :

في ضوء أهداف الدراسة ونتائجها يوصي الباحث بما يأتي:

- أن تعزز القيادة الفلسطينية والدبلوماسية الفلسطينية من تحركها النشط لدى حكومات دول الاتحاد الأوروبي من أجل دفعها باتجاه المزيد من الاعتراف بالدولة الفلسطينية ومساندة طلب العضوية في الأمم المتحدة.
- أن يحرص الجانب الفلسطيني على الحفاظ على أواصر العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وتفعيل الهيئات المشتركة بين الجانبين لتطوير خطة العمل المشتركة واتفاقية الشراكة الانتقالية على طريق تحقيق الشراكة الكاملة وصولا لمجلس شراكة على مستوى وزاري أسوة ببقية الدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي ولمشاركة فلسطين في البرامج الأوروبية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- مطالبة الاتحاد الأوروبي بممارسة دور فاعل في العملية السياسية لحل الصراع بعيدا عن الانحياز الأمريكي لإسرائيل وعلى أسس تعيد المصداقية لعملية السلام بما يمكنها من إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس كمدخل ضروري لتحقيق السلام والأمن والاستقرار لكل دول وشعوب المنطقة.
- دعوة الاتحاد الأوروبي للعمل الجاد من اجل توحيد سياسته الخارجية والخروج بمواقف مشتركة بين بلدانه كافة حتى يكون تأثيره السياسي أقوى وأفعل.
- أن يراجع الاتحاد الأوروبي علاقاته بإسرائيل ويخضع الاتفاقات معها لشروط ومبادئ احترام المعايير الأوروبية لحقوق الإنسان.
- تفعيل العمل على الصعيد العربي لاستثمار نتائج الثورات العربية والحراك الشعبي من أجل مواقف موحدة وأكثر وضوحا في دعم القضية الفلسطينية

واستثمار العلاقات الاقتصادية مع أوروبا للضغط على إسرائيل وربط مستوى العلاقة معها بمدى التزامها بالشرعية الدولية وتنفيذ التزاماتها الدولية واحترامها لحقوق الإنسان.

- تفعيل سفارات فلسطين وممثلياتها في الدول الأوروبية لنسج أفضل العلاقات مع أصحاب القرار الأوروبيين والشعوب الأوروبية لكسب المزيد من الدعم لفلسطين وتعزيز حركة المقاطعة لإسرائيل وبضائعها وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها، والاستفادة من تجربة الحركة الشعبية في مواجهة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا سابقا لتعزيز تشكل حركة جماهيرية أوروبية شبيهة تجاه نظام الفصل العنصري الإسرائيلي.
- دعم سعي الجاليات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية في أوروبا لتعزيز وحدتها وتنظيم العمل في صفوفها باتجاه إعلاء صوتها وحشد التأييد الأوروبي لفلسطين والحقوق الفلسطينية.
- العمل على دعم المؤسسات العربية والفلسطينية القائمة في أوروبا و إنشاء الجديد منها، وتوحيد جهود الجاليات ورجال الأعمال والأكاديميين والعلماء والإعلاميين لتشكيل مجموعات ضغط عربية وفلسطينية تؤثر على صناع القرار والرأي العام الاوروبي.
- تعزيز الحوار العربي والفلسطيني الأوروبي واستثمار العلاقات التاريخية والدينية وسياسة الجوار الشرق أوسطية لتعزيز التفاهم بين الشعوب وتوفير أرضية ثقافية مشتركة وتبديد عقد الخوف التاريخية القديمة.
- المضي قدما في المصالحة الفلسطينية وتعزيز الوحدة الوطنية وحث كل القوى على تبني سياسات وكفاح شعبي وآليات عمل عقلانية تعزز حركة التضامن العالمية مع فلسطين وتلقى التفهم الدولي وبما يمكن أوروبا من التقدم باتجاه تعزيز مواقفها المؤيدة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

المصادر والمراجع:

١. أبو سيف، عاطف(٢٠١٢): القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، رام الله، فلسطين.

٢. أبو فخر، صقر (٢٠١٢): أوروبا وفلسطين والمشرق العربي، متوفر على: http://www.rai-akhbar.com

٣. اتصالات مع مرشحي حركة حماس (٢٠٠٥) http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=٣١٣٩٧

٤. إسماعيل، محمد (٢٠١١) : موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من ١٩٩٣ – ٢٠٠٩، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

٥. الأشهب ، نعيم ، و الحسيني ، مازن (٢٠٠٥) : مشروع إصلاح ...أم تعميق تبعية ؟ قراءة في مشروع " الشرق الأوسط الكبير الأمريكي". دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع . رام الله ، فلسطين.

٦. اوباما يضغط على دول أوروبية لعدم دعم التصويت على الدولة الفلسطينية ،متوفر على :

٧. www.palpeople.org/atemplate.php?id=٤٣٩٤

٨. أوروبا تسقط عن الحكومة الفلسطينية شرط الاعتراف بإسرائيل (٢٠١٢)، متوفر على http://www.almokhtsar.com

٩. أوروبا والأراضي الفلسطينية : مسار العلاقات (٢٠١٢)، متوفر على :http:// www.eurojar.org

١٠. بلير في إسرائيل لتحريك عملية السلام (٢٠٠٦)، متوفر على الجزيرة نت www.aljazeera.net/.../getpage/f٦٤٥١٦٠٣-٤dff-٤ca١٠-٩c١٠-٠٥e٨٨٢fdf٢bf-٩a٤d-٤bc٣-٩٣٩٠-f٣٩٢fde٥/١٢٢٧٤١d١٧٤٣٢ - ٨٨k - ١٨-١٢-٢٠٠٦

١١.بني فضل،عصام (٢٠٠٩): ،سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.فلسطين.

١٢.توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام (٢٠٠٣)، دراسات شرق أوسطية،العدد ٢٥ ، ص ص ٣٩-٤٢.

١٣.جريدة الأيام ، ٢٠٠٦/٨/٣٠.

١٤.الجزيرة نت ، ٢٠٠٦/٨/٢٠.

١٥.الجزيرة نت ، ٢٠٠٦/٨/٢٥ .

١٦.الجزيرة نت ، ٢٠٠٦/٨/٣٠

١٧.الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تمنح فلسطين وضع شريك من اجل الديمقراطية، متوفر على:تي في نوفست http://arabic.rt.com/news all ٥٦٨٢٥١/news/news

١٨.الحاج، علي (٢٠٠٥)، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة الأوروبية ، بيروت ، لبنان.

١٩.الحروب،خالد(٢٠٠٥): الدور الأمريكي والدور الأوروبي في المنطقة بين التنافس والتعاون، شؤون عربيه، العدد١٢١، بيروت، لبنان.

٢٠.حتي، ناصيف يوسف(١٩٨٧): القوى الخمس الكبرى والوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، لبنان

٢١.حجاوي، سلافة (١٩٨٧) المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ،جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد، العراق.

٢٢.بشارة خضر (٢٠٠٣)، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان.

٢٣.بشارة خضر (١٩٩٣) أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)، ترجمة جوزيف عبد الله . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

٢٤.دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية"، علـى الموقع الإلكترونـي التـالي: http://www.met.gov.ps/economic-papers/pal-eur-co.pdf

٢٥.دور أوروبا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مناقشة خاصة للسياسات تشارك فيها مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون، متوفر على: "(http://www.brookings.edu/events/٢٠١١/٠٤١٩_ middleeast-europe.aspx?sc_lang=ar...٢٠١٢/١٢/٤)

٢٦.دور محوري اكبر للإتحاد الأوروبي في ملف القضية الفلسطينية ، متوفر على http://www.vivalebanon.net/showthread.php?t=١٤٣٤١...

٢٧.ذا اندبندنت إسرائيل جنوب افريقيا جديدة مع تعالي الدعوات للمقاطعة(٢٠١٢/٦/٣) ، متوفر على http://www.arabs٤٨.com

٢٨.ساركوزي... أوروبا على يمين واشنطن ويسارها ، على الموقع الإلكتروني التالي:.http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=١١٧٨١٩٣٤٥٣٨٢٦&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

٢٩.نوفل، سعيد أحمد(٢٠٠٣): "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام "،دراسات شرق أوسطية ، العدد٢٥.

٣٠.شبيب، نبيل(٢٠٠٧): سياسة أوروبية زئبقية تجاه قضية فلسطين: العجلة الأوروبيـة فـي متاهـة المتغيـرات الجديـدة حتـى إشـعار آخـر، علـى الموقـع الاليكتروني التـالي: http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&fi

٣١.الشوبكي، عمرو (٢٠٠٤): استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية، السياسة الدولية ، العدد١٥٧.

٣٢.الضرابعة، زياد(٢٠١١): الإتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق، دار الحامد ، عمان، الأردن.

٣٣.طافش، هشام (٢٠١٠): الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية ١٩٩٣ – ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بغزة ، غزة ، فلسطين ، متوفر على pdf.٩١٤٠٠/library.iugaza.edu.ps/thesis

٣٤.عبد الله ،عبد الله و حبش،صخر وآخرون (٢٠٠٥) :الموقف الأوروبي اتجاه قضية القـدس، متوفر على :http//:www.fateh.net

٣٥.عبد الكريم، نصر(٢٠١٢): العلاقات الأوروبية الفلسطينية : الدور الاقتصادي الأوروبي، مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ، مركز الزيتونة، بيروت ، لبنان.

٣٦.فياض، سلام (٢٠١١): الدكتور سلام فياض في مقابلة مع مجلة " أريحا للدراسات الأمنية والدولية ، م٢، العدد الأول ، ص ص١٢-٢٥.

٣٧.فيلالي، عثمان (٢٠١٠): الاتحاد من أجل المتوسط إلى بريون وودز جديد (تقييم الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي)، مجلة "أريحا للدراسات الأمنية والدولية"، السنة الأولى ، العدد "٠"، الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، أريحا ، فلسطين ، ص٥٢-٦٠.

٣٨.قناصل أوروبا يدعون للتعامل مع القدس الشرقية باعتبارها عاصمة لفلسطين (١٠/كانون ثاني/٢٠١٢)، على الموقع الاليكتروني http://www.albawaba.net

٣٩.كنفاني، نعمان (٢٠٠٠): علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القـدس ورام الله ، فلسطين.

٤٠.كيمبت، جيفري)٢٠٠١(: قراءات استراتيجيه: تحديات أوروبا في الشرق الأوسط"، على الموقع الإلكتروني التالي: http://acpss.ahram.org.eg/ H.READ١٢٤/١/١/٢٠٠١/ahram

٤١.اللاوندي ، سعيد (٢٠٠٦) : أمريكا – أوروبا :سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط ، ملامح أولية لوفاق دولي جديد ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر.

٤٢.المالكي يدعو لربط العلاقات الأوروبية الإسرائيلية بمدى الالتزام بعملية السلام، متوفر

٤٣.على: http://al-ayyam.com

٤٤.المختصر للأخبار ، ٢٠١٢،"أوروبا تسقط عن الحكومة الفلسطينية شرط الاعتراف بإسرائيل"،متوفر على : http://www.almokhtsar.com

٤٥.المفوضية الأوروبية تجدد مساعداتها للحكومة الفلسطينية واللاجئين ٢٠١٢/٦/٣ ، متوفر على الموقع الاليكتروني http://www.fatehwatan.ps/ ar.html-١٥١٩٢-page

٤٦.المكتب الصحفي الفلسطيني-الدنمارك،٢٠١١،١٠ أسباب لتصويت أوروبا ب"نعم"لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة، متوفر على http://fateh. dk)،

٤٧.مكتب المفوضية الأوروبية في رام الله وغزة ، ورقة الإستراتيجية والمؤشر الوطني : الإتحاد الأوروبي وفلسطين ، متوفر على الموقع الاليكتروني http:// www.delubg.ec.europa.en/ar/en_and_palestine/strategy.htm

٤٨.مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية: الضفة الغربية وقطاع غزة "الإتحاد الأوروبي: دور عالمي(الدفاع والأمن: حفظ

السلام"، علـــــى الموقـــــع الاليكتروني التالي:(http://www.delwbg.
(htm.٦/ec.europa.eu/ar/eu_global_player

٤٩.مهنا ، محمد نصر(٢٠٠٧) : تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر.

٥٠.نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته المفوضية الأوروبية بتاريخ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٣ م وردود الفعل الرسمية عليه ، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSe
ty=st&١٠٦٨٠١٨٨٦٧٠٠٠=cKey&٤٤١٢٤٤٧=sid&١٠٥=ct

٥١.هيئة التحرير (٢٠٠٥): السياسة الخارجية الأوروبية والمحدد الأمريكي ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، السنة العاشرة ، العدد٣١، ص ص ٧-١٠

٥٢.وزارة التخطيط الفلسطينية (٢٠١٢) : قاعدة بيانات رصد المساعدات الأوروبية للشعب الفلسطيني ، رام الله ، فلسطين.

٥٣.وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية ، ديوان الوزير – وحدة المعلومات والأرشيف (٢٠١٢/٥/٢٢) ،: مستوى تمثيل فلسطين في الدول الأوروبية ، رام الله ، فلسطين.

٥٤.وكالة معا الإخبارية ، اتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات الفلسطينية في أوروبا يعقد اجتماعه الدوري ، www.maannews.net/arb/
٤٧٠١٢٢=ViewDetails.aspx?ID

ملحق رقم (1)

أكبر عشرين جهة من الجهات المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة حسب الالتزامات والمدفوعات (١٩٩٤-٢٠٠٨)

الدولة	إجمالي التعهدات	إجمالي المدفوعات	نسبة المدفوعات الى الالتزامات
المفوضية الأوروبية	3,719,401,847	3,230,002,683	87
الولايات المتحدة	1,203,982,588	1,061,958,817	88
السعودية	827,755,843	804,228,880	97
اليابان	777,238,751	714,084,293	92
المملكة المتحدة	693,259,350	537,018,778	77
السويد	596,145,732	469,647,898	79
النرويج	500,243,210	460,583,842	92
ألمانيا	808,501,952	400,632,219	50
الإمارات العربية المتحدة	370,994,808	368,422,339	99
الجزائر	300,004,624	300,004,624	100
فرنسا	409,204,441	296,412,676	72
كندا	264,136,825	262,563,216	99
الكويت	239,274,673	239,274,673	100
ايطاليا	286,973,587	236,721,432	82
اسبانيا	252,553,120	227,146,006	90
البنك الدولي	286,260,467	220,242,931	77
هولندا	245,695,649	215,613,985	88
قطر	149,563,561	149,563,561	100
سويسرا	128,663,334	116,244,385	90
البنك الاسلامي للتنمية	123,072,884	99,417,066	80

***المصدر** : قاعدة بيانات نظام رصد المساعدات للشعب الفلسطيني – وزارة التخطيط

ملحق رقم (٢)

مستوى التمثيل الدبلوماسي لسفارات فلسطين في الدول الأوروبية

الدولة	المستوى	اسم السفير
مملكة اسبانيا- مدريد	بعثة فلسطين الدبلوماسية	السيد كفاح عودة
جمهورية ألبانيا- تيرانا	سفارة	السيد عصام مصالحة
جمهورية ألمانيا الاتحادية- برلين	بعثة فلسطين	السيد صلاح بد الشافي
المملكة المتحدة – لندن	مفوضية عامة	السيد مناويل حساسيان
مملكة النروج – أوسلو	بعثة فلسطين	السيد ياسر النجار
مملكة بلجيكا – بروكسل	مفوضية عامة	السيدة ليلى شهيد
جمهورية بلغاريا – صوفيا	سفارة	السيد د.احمد المذبوح
جمهورية بولندا- وارسو	سفارة	السيد عزمي أبو دقة
البوسنة والهرسك – سراييفو	سفارة	السيد خالد الأطرش
جمهورية التشيك- براغ	سفارة	السيد محمد السلايمة
جمهورية روسيا الاتحادية –	سفارة	السيد د.فائد مصطفى
جمهورية روسيا البيضاء- مينسك	سفارة	السيد خالد عريقات
رومانيا- بوخارست	سفارة	السيد احمد عقل
مملكة السويد- ستوكهولم	بعثة فلسطين	السيد هالة فريز
سويسرا- بيرن	المفوضية العامة لفلسطين	السيد إبراهيم خريشة
جنيف	البعثة المراقبة لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة	السيد إبراهيم خريشة
جمهورية فرنسا- باريس	بعثة فلسطين الدبلوماسية	السيد هايل الفاهوم
جمهورية مالطا- فاليتا	سفارة	السيد جبران الطويل
جمهورية النمسا- فينا	بعثة دبلوماسية	السيد زهير الوزير
جمهورية سلوفاكيا- بروتوسلافا	سفارة	السيد عبد الرحمن بسيسو
مملكة هولندا-لاهاي	مفوضية عامة	السيد نبيل أبو زنيد

جمهورية اليونان- أثينا	البعثة الدبلوماسية لفلسطين	السيد سمير أبو غزالة
أوكرانيا- كييف	سفارة	السيد محمد الأسعد
دولة الفاتيكان	مفوضية عامة	السيد شوقي أرملي
جمهورية فنلندا-هلسنكي	بعثة فلسطين	السيد نبيل الوزير (سفير غير مقيم في دول البلطيق)
استونيا	بعثة دبلوماسية	
ليتوانيا	مفوض عام لدى جمهورية لتوانيا	
لاتفيا	بعثة فلسطين	
جمهورية البرتغال-لشبونة	بعثة فلسطين	السيد د.مفيد الشامي
جمهورية صربيا- بلغراد	سفارة	السيد محمد نبهان
جمهورية ايطاليا- روما	بعثة فلسطين الدبلوماسية	السيد صبري عطية
جمهورية هنغاريا- المجر	سفارة	السيد احمد عبد الرازق
جمهورية تركيا-أنقرة	سفارة	السيد نبيل معروف
مملكة الدنمارك- كوين هاجن	بعثة فلسطين	السيد عمرو الحوراني
جمهورية ايرلندا- دبلن	بعثة فلسطين	السيد حكمت عجوري

المصدر : وزارة الشؤون الخارجية ،ديوان الوزير – وحدة المعلومات والأرشيف 22/5/2012

الاقتصاد الفلسطيني:

الوضع الراهن والتوقعات المستقبلية

د. نصر عبد الكريم

كانون ثاني، ٢٠١٢

مقدمة:

شكلت السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية سبباً أساسياً للتشوهات والاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية منذ الاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧. وفي إطار العلاقة غير المتكافئة والقسرية بين الطرفين، عمدت اسرائيل الى جعل المناطق المحتلة مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة المستخدمة في سوق العمل الإسرائيلي وسوقاً استهلاكياً لمنتجاتها، في حين فرضت قيوداً عديدة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني وخاصة الصناعي منه، واستنزفت الموارد المالية للفلسطينيين من خلال فرضها لسياسة ضريبية تعسفية على الأفراد ومنشآت الأعمال. وقد أدت هذه الممارسات الممنهجة الى إضعاف فرص الاقتصاد الفلسطيني في النمو وتطور قواعده الإنتاجية وبالتالي قدرته على امتصاص العمالة الفلسطينية التي كانت تتزايد بإستمرار، الأمر الذي حد من قدرة هذا الاقتصاد على تلبية إحتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات وفرض واقعاً من النمط التبعي الإجباري لسد فجوة الطلب في السوق الفلسطيني عن طريق الاستيراد من اسرائيل. وأصبحت العلاقات التجارية للفلسطينيين محصورة بشكل شبه كامل مع إسرائيل وحُرموا بالتالي من الاستفادة من فرص التصدير التي كان من الممكن أن تتاح لهم مع الدول العربية والإسلامية، ومن فرص استيراد المواد الخام والمكائن ومستلزمات الإنتاج الأخرى من هذه الدول. هذا إضافة الى تعمق الفجوة في الموارد الطبيعية المتاحة للاستغلال من قبل الفلسطينيين، حيث تعرضت مختلف هذه الموارد مثل الأرض والمياه لعملية نهب متواصلة من قبل السلطات الإسرائيلية.

وقد إستمرت هذه التشوهات والفجوات الموروثة عن الاحتلال في التأثير سلباً على الأداء الإقتصادي الفلسطيني على المستويين الكلي والقطاعي بعد تأسيس السلطة الوطنية وفق إتفاق آوسلو في عام ١٩٩٤.

فعلى الرغم من الإنجازات المهمّة التي حققتها السلطة في مجال بناء مؤسسات الحكم الاقتصادي وإعادة تأهيل مرافق البنية التحتية، وإصدار التشريعات الناظمة لحياة المواطنين في الضفة الغربية وغزة وتنشيط الحركة التجارية والإستثمارية، فإن تكلفة تلك الإنجازات كانت مرتفعة نسبيا لأنها تمت في ظل استمرار قيود الاحتلال و سياساته التعسفية، و في ظل غياب رؤية وبرنامج تنموي شامل تهتدي به السلطة في إعادة الإعمار وهيكلة الإقتصاد الفلسطيني. كما أن التشوهات الموروثة عن الاحتلال والمستجدة بعد قيام السلطة أثرت سلباً على هيكل الموازنة العامة للسلطة الوطنية وإدارتها، والتي أظهرت حجم الاعتماد الكبير على المساعدات الدولية وعلى الإيرادات الجمركية المحصلة من قبل إسرائيل استنادا الى نصوص بروتوكول باريس الاقتصادي، وبالمقابل ضعف مساهمة القاعدة الضريبية للجباية المحلية. كما أظهرت الموازنة العامة تزايد النفقات العامة الجارية بشكل عشوائي وغير مخطط، وبما لا يتناسب مع القدرات المالية للسلطة. وقد ادت هذه المعطيات الى تفاقم العجز في الموازنة العامة الفلسطينية عبر السنوات مما أوصل السلطة في السنتين الماضيتين الى أزمة مالية مستعصية وخانقة يعيش تبعاتها الغالبية العظمى من أفراد ومؤسسات المجتمع الفلسطيني يومياً.

وعند كل مرحلة من مراحل تطور المشهد السياسي والإقتصادي الفلسطيني خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠١٢ فكانت تبرز تساؤلات عدة في الأوساط المحلية والدولية حول واقع الاقتصاد الفلسطيني وآفاقه المستقبلية في ظل المعوقات القائمة والفرص والإمكانات المتوافرة. وبشكل خاص كانت تدور نقاشات معمقة حول العديد من القضايا التي ترتبط بالخيارات والسياسات الممكنة والملائمة لبناء إقتصاد وطني قادر على مواجهة تحديات ومستجدات المرحلة السياسية الراهنة وصولاً الى إقامة الدولة المستقلة.

وتكتسب هذه التساؤلات أهمية خاصة في هذه المرحلة لكونها تمس الاقتصاد و الذي هوأحد أهم ساحات المواجهة و الصراع مع الاحتلال

الإسرائيلي، فيمكن لهذا الاقتصاد أن يشكل رافعة للصمود والتحرير أو يكون عبئاً عليهما. فمع تزايد احتمالات حدوث مواجهة سياسية ونضالية مفتوحة على كل الإتجاهات مع إسرائيل، وربما مع بعض الدول الغربية المتحالفة معها بسبب توجه الفرقاء الفلسطينيين نحو إنجاز المصالحة الوطنية أو/و بسبب تخلي القيادة الفلسطينية عن النهج التفاوضي القائم لصالح الحل الدولي، كما بدا واضحا مؤخراً عندما حازت فلسطين على دولة بصفة مراقب وغير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقفز الى السطح مجدداً هواجس إقتصادية تتمحور حول أولاً مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تحمل أية تبعات أو تداعيات مالية قد تنجم عن هذه المواجهة، وثانياً حول قدرة الإقتصاد الوطني برمته على الصمود والتماسك في وجه أي ضغوط لتقديم تنازلات سياسية مؤلمة.

كيف لا، والتجربة الفلسطينية تشير بوضوح الى تلازم المشهدين السياسي والاقتصادي. فأي تغيير إستراتيجي على المسار السياسي، لا بد ان يفرض تغييراً مماثلاً على المسار الاقتصادي.

المشهد الاقتصادي الفلسطيني الراهن:

على مدار عمر السلطة تحكَّم في اتجاهات آداء الاقتصاد الفلسطيني خمسة عوامل اساسية هي:

١. اتفاقات المرحلة الانتقالية الموقعة مع إسرائيل.

٢. سطوة الاحتلال الاسرائيلي وفرضه أمرا واقعا بخلاف معظم نصوص ١٥٣ الاتفاقات.

٣. منسوب وطبيعة المساعدات الدولية.

٤. المنهج والسياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في ادارة الاقتصاد الوطني.

٥. وأخيراً، الحدث العرضي المؤلم الذي عاشه الشعب الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٧ والمتمثل في الانقسام السياسي والمؤسسي بين الضفة وغزة.

وقد ساهمت هذه العوامل في تحديد مسار الاقتصاد الفلسطيني، وشكلت أبرز خصائصه وملامحه والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً- نمو متذبذب وغير تنموي وغير مستدام:

ادت سياسات الاحتلال وممارساته إلى اضعاف العلاقة بين انتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، واضعاف العلاقة بين الانتاج والاستهلاك، وإضعاف التنوع الصناعي، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على نشاط وفعاليات المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، والتي لا تستطيع الاستجابة إلى الزيادة المتنامية في عرض العمالة الفلسطينية. فبعد ان سجل الاقتصاد الفلسطيني أعلى نسبة نمو في العالم عام ١٩٩٩، تدهورت المؤشرات الاقتصادية بشكل كبير جدا بعد اندلاع انتفاضة الاقصى في الربع الاخير من العام ٢٠٠٠، وخلال العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ حيث انخفض الناتج المحلي بشكل كبير، ونتج عنه زيادة مفرطة في نسبة البطالة وصلت الى اعلى مستوياتها والتي تراوحت مابين ٢٥ - ٣٥٪، واستمرت عند هذه المستويات حتى مطلع العام ٢٠٠٥. الا ان الاوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية عادت فتحسنت تدريجياً في فترة الهدوء النسبي خلال السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، وبدأ الناتج المحلي الاجمالي يحقق نسب نمو متارجحة مابين الاعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، ثم حقق معدل نمو ١٥٤ في سنة ٢٠٠٨ بلغ ٥,٩٪ (سنة الاساس ١٩٩٧)[١]، وبلغ نصيب الفرد من الناتج ١،٣٤٠,٤ دولار، وقد كاد يكون أكبر لولا الانخفاض الحاد في الناتج المحلي المتحقق في الربع الرابع من العام نفسه إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والأضرار المصاحبة له.

1. اطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة، صندوق النقد الدولي التقييم الثالث.التقرير السنوي الصادر عن معهد ماس لعام 2009.

٢ .المراقب الاقتصادي، العدد ٢٢،٢٠١١.،يشترك في إصداره كل من معهد ماس والجهاز المركزي للاحصاء وسلطة النقد الفلسطينية.

وتواصل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الاعوام ٢٠٠٩٢ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ وبنسبة تراوحت بين ٦- ٧٪، ومحققا تحسناً ملموساً في نصيب الفرد من الناتج المحلي حيث وصل الى حوالي ١٦٠٠ دولار.

و رغم ذلك بقي نصيب الفرد من الناتج المحلي دون المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٩ (حيث وصل الى ١٨٠٠ دولار) وعاد هذا النمو الى التباطؤ في عام ٢٠١٢ بسبب تراجع المساعدات الدولية وبالتالي الإنفاق الحكومي وبسبب حالة عدم اليقين التي تسود المشهد السياسي المحلي والإقليمي.

وجدير ذكره بأن معظم هذا النمو أتى في السنتين الأخيرتين من قطاع غزة وليس من الضفة الغربية بسبب التخفيض النسبي للحصار على القطاع وتسارع وتيرة حركة التجارة عبر الانفاق، مما زاد من وتيرة تنفيذ مشاريع إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة من قبل المؤسسات الدولية والمحلية، وحفّز حركة قطاع التطوير العقاري والانشاءات. ومع هذا بقي نصيب الفرد من الناتج المحلي في غزة أقل بحوالي ٤٠٪ من مستواه في الضفة. و لكن بقى هذا النمو المتحقق في السنوات الأربع الماضية بدون تاثير جوهري على معدلات البطالة و الفقر و مستويات معيشة المواطنين الفلسطينيين،

وبقي محركه الرئيس الإنفاق الحكومي المعتمد في جزء مهم منه على المساعدات الدولية، وليس النشاط الاستثماري الخاص. وبالتالي هناك قناعة متزايدة بأن هذا النمو هو غير مستدام وغير تنموي (البنك الدولي، ٢٠١٢).

ثانياً- استمرار التحدي المزدوج (البطالة والفقر):

اتسمت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٢ بالتقلب الشديد، وذلك تبعاً للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة محلياً وإقليمياً.

وتعدّ سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية العامل الحاسم والمؤثر في معدلات التشغيل والبطالة، حيث يتراجع في أوقات الإغلاق والحصار حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات، ويرتفع حجم ومعدل البطالة بصورة حادة ومفاجئة (صبيح، القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات، ٢٠١١: ٣٤). وبالرغم من معدلات النمو الإقتصادي المرتفعة نسبياً في السنوات الأربع الماضية، فإن معدل البطالة بقي يراوح مكانه على مستوى الأراضي الفلسطينية، أي بقي عند ٢٢٪ ، وإن كان هذا المعدل في قطاع غزة هو أعلى بكثير من مثيله في الضفة. وكما أن معدل البطالة الأعلى هو في فئة الشباب سواء في الضفة أو غزة، بحيث يصل الى ٣٥٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الربع الثالث ٢٠١٢)

وعليه بقي الانتشار الكلي للفقر مرتفعاً في الأراضي الفلسطينية وإن كانت معدلات الفقر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية. و على الرغم من أن الاتجاه العام لمؤشرات الفقر هو في حالة تناقص خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١١، إلا أن نسب الفقر في جميع المناطق لا تزال مرتفعة، وكان أعلى معدل للفقر في الأراضي الفلسطينية (٣١,٢٪) في عام ٢٠٠٧، وأدناها (٢١,٩٪)في عام ٢٠١١. فمؤشرات الاداء الاقتصادي الكلي في مناطق السلطة للأعوام الثلاث الماضية، ١٥٦ تقدم الدليل الكافي على صحة الرأي القائل بأنه يمكن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية نسبياً، دون تنمية مستدامة. كما أن هذا النمو لم ينجح في ردم الفجوات التنموية بين المناطق الجغرافية وشرائح المجتمع المختلفة. فهذا النمو يمكن وصفه بأنه نمو غير خالق لوظائف العمل «Jobless Growth» او انه لم يتمكن من خلق فرص عمل كافية لاستيعاب قوة العمل الداخلة للسوق سنويا. هذا الى جانب التراجع المتواصل في القدرة الإستهلاكية لدخول المواطنين نتيجة لموجات ارتفاع الاسعار منذ عام ٢٠٠٧، مع بقاء متوسط ألأجراليومي الاسمي في الأراضي الفلسطينية دون تغيير، اي عند ٧٠ شيكل يوميا، بين الأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٢، أما الاجر الحقيقي فقد انخفض خلال هذه الفترة.

ثالثاً: اختلال التوازن الداخلي: العجز المزمن في الموازنة العامة

العجز الجاري والرأسمالي في موازنة السلطة يشكل أحد الاختلالات الهيكلية والتحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني.

ويتسم الوضع المالي للسلطة بثلاث سمات اساسية هي:

السمة الأولى: تزايد العجز الجاري المطلق وانخفاض نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض من ٢٨٪ عام ٢٠٠٧ الى ١٥٪ عام ٢٠١٢. أما نسبة العجز الكلي (الجاري + الرأسمالي) إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بقيت بالمتوسط عند ٢٠٪ في تلك الفترة. وتعد هذه النسبة مرتفعة جداً مقارنة مع بعض الدول العربية، حيث بلغت نسبة العجز الكلي من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ بالمتوسط ٤,٧٥٪ في الأردن، و ٣,٥٪ في موريتانيا، و ١١,٣ ٪ في لبنان (سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية للدول العربية، الموقع الألكتروني).

السمة الثانية: الاعتماد على المنح والمعونات الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة.فخلال السنوات الأخيرة غطت هذه المساعدات حوالي ٨٣٪ بالمتوسط من العجز الجاري. أما الموازنة التطويرية فقد اعتمدت بشكل كامل تقريباً على المعونات الخارجية.

السمة الثالثة: تفاقم الدين العام، بحيث اقترب مع نهاية عام ٢٠١١ من ٥ مليار دولار، موزَّعة على دين محلي (قروض مصرفية وديون تجارية) مقداره ٢ مليار دولار ودين خارجي مقداره ١,٢ مليار دولار والتزامات غير مسدّدة لهيئة التقاعد والمعاشات بحوالي ٢ مليار دولار. ويزيد مستوى هذا الدين عن ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو السقف الذي حدده قانون الدين العام في مادته الخامسة. ومن ناحية ثانية، فإن التوسع في الدين العام الداخلي له مثالب إقتصادية قوية تضر بالإستثمار الخاص لانه من جهة يرفع سعر الفائدة على الأموال المقترضة ومن جهة أخرى يقلص القروض المتاحة للإستثمارات

الخاصة أو ما يعرف بتأثير المزاحمة، لاسيما وان هذه القروض تستخدم لتمويل النفقات الجارية وليس الاستثمارية. ناهيك عن تأثيراته السلبية على رفاهية الاجيال القادمة.

ويمكن ارجاع العجز المتفاقم في موازنة السلطة الى انخفاض الايردات المتولدة في قطاع غزة والمحولة الى خزينة السلطة في رام الله بشكل كبير جدا، حيث انخفضت نسبة مساهمة قطاع غزة في الايرادات الحكومية الى ٢٪ في عام ٢٠١١ بينما كانت ٢٨٪ في عام ٢٠٠٦. في حين استمرت السلطة في دفع رواتب ونفقات القطاع الحكومي الرسمي في غزة، والتي شكلت ما يقارب ٣٩٪ من إجمالي النفقات العامة.

وفي الخلاصة يمكن القول بأن السلطة كما الاقتصاد الفلسطيني يواجهان حاليا مشكلة مستعصية عنوانها "ضعف مستوى الاستدامة المالية"، ولعلها ١٥٨ ستبقى المشكلة الأبرز والأخطر في المستقبل المنظور، وبخاصة في ظل قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير في أعقاب الانجاز الفلسطيني في الامم المتحدة بحجز العوائد الضريبية التي تجبيها لصالح السلطة والمقدرة بحوالي ١٢٠ مليون دولار شهريا اي حوالي ثلثي الايرادات العامة الاجمالية. وهذا القرار التعسفي سيعمق بلا شك الأزمة المالية للسلطة والتي بدأت تظهر بوضوح في الأشهر الماضية، بحيث بدت السلطة عاجزة عن دفع كامل فاتورة الرواتب بانتظام. وإذا استمر هذا الوضع فإنه سيترك آثار اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى. ولمواجهة هذه الأزمة، لجأت الحكومة الفلسطينية مع بداية عام ٢٠١٢ الى إدخال تعديلات على الشرائح والنسب الضريبية، الأمر الذي قوبل باحتجاج شعبي واسع، نظراً لأن ذلك يُحمل المجتمع الفلسطيني أعباء اقتصادية إضافية ستزيد من معاناته التي يعيشها أصلاً. وامام هذا الاحتجاج الشعبي، اضطرت الحكومة الى التراجع عن بعض التعديلات. وقد يكون الخيار الوحيد المتاح حاليا لمواجهة هذه الازمة هو تنفيذ الدول العربية لتعهداتها بتقديم الدعم المالي المقرر بحوالي ١٠٠ مليون دولار شهريا في اطار شبكة الامان المالية.

رابعاً- اختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من وجود فجوة عميقة ما بين الادخار والاستثمار، تظهر في عدم قدرة الادخارات المحلية على تغطية الاستثمارات المحلية الإجمالية (التكوين الرأسمالي الإجمالي). ففي الفترة ١٩٩٤ - ٢٠١١ كانت قيم الادخارات القومية المتاحة منخفضة جداً أو سالبة في بعض السنوات (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) مقارنة بحجم الاستثمارات المحلية الإجمالية. وتشير بيانات الحسابات القومية إلى أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي يفوق الناتج المحلي الإجمالي ويستحوذ على معظم الدخل القومي الإجمالي، مما يعكس هيمنة الطابع الاستهلاكي من ناحية وهامشية الادخار في مكونات الدخل القومي المتاح من ناحية أخرى. كما أن هذا الوضع قاد الى تزايد منسوب مديونية معظم الأسر الفلسطينية، والتي اضطرت في السنوات الأخيرة للأقتراض من البنوك لسد الفجوة بين دخولها الحقيقية واحتياجاتها المعيشية المتزايدة.

خامساً: تعاظم سيطرة قطاعات الخدمات والتجارة :على حساب قطاعات الإنتاج السلعي[1] تشير بيانات الحسابات القومية للفترة ١٩٩٤ - ٢٠١١ إلى تعاظم مساهمة قطاعات الخدمات والتجارة[2] في تكوين الناتج المحلي

---

1. لغايات هذا التحليل تشمل قطاعات الإنتاج السلعي كل من أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وأنشطة التعدين والصناعة التحويلية، وإمدادات المياه والكهرباء، والإنشاءات.
2. تشمل قطاعات الخدمات كل من أنشطة الإدارة العامة والدفاع، تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والاتصالات، الوساطة المالية، الفنادق والمطاعم، الأنشطة العقارية والإيجارية، أنشطة التعليم والصحة والعمل الإجتماعي، والأنشطة الاجتماعية والشخصية، والخدمات المنزلية.
160 حيث تراجعت قطاعات الإنتاج السلعي من % 34.2 بالمتوسط للفترة 1994 - 1999 إلى حوالي % 28.3 للفترة 2000 - 2004، ثم إلى % 21.5 للفترة 2005 - 2011.

2. لغايات هذا التحليل تشمل قطاعات الإنتاج السلعي كل من أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وأنشطة التعدين والصناعة التحويلية، وإمدادات المياه والكهرباء، والإنشاءات.
2. تشمل قطاعات الخدمات كل من أنشطة الإدارة العامة والدفاع، تجارة الجملة والتجزئة،

الإجمالي للأراضي الفلسطينية. مقابل تراجع ملموس وكبير في مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي.

حيث تشير هذه البيانات إلى تراجع المساهمة النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي للأراضي الفلسطينية من حوالي ٣٩,٠٪ بالمتوسط للفترة ١٩٩٩-١٩٩٤ إلى ٣٠,٥٪ للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، ثم إلى ٢٦,٦٪ للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١١، بينما ازدادت المساهمة النسبية لقطاعات الخدمات ٤ من ٦١,٠٪ إلى ٦٩,٥٪ ثم إلى ٧٣,٤٪ بالمتوسط للفترات الثلاث المذكورة على التوالي، وهو ما يشير إلى تعمق السمة الخدماتية للاقتصاد الفلسطيني. وتبدو الصورة أكثر سوءاً عند النظر للمصدر القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، بالمقابل تعاظم دور قطاعات الخدمات والتجارة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت مساهمتها النسبية أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١١. ومن التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة تناقص قدرة الاقتصاد على خلق فرص التشغيل وتزايد انكشاف الاقتصاد المحلي للصدمات و التقلبات الخارجية.

كما أن القطاعات الإنتاجية (خاصة الزراعة) لم تحظ حتى اللحظة بأولوية، أو على الأقل باهتمام خاص في برامج المانحين وخطط التنمية والموازنات العامة الفلسطينية. وهذا التحول الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني أدى إلى الاعتماد على المستوردات من سلع الاستهلاك خاصة من الاقتصاد الإسرائيلي لتلبية الطلب المحلي.

سادساً- عجز متزايد في الميزان التجاري السلعي والخدمي:

تشير بيانات الميزان التجاري السلعي والخدمي وفقاً للحسابات القومية

والنقل والتخزين والاتصالات، الوساطة المالية، الفنادق والمطاعم، الأنشطة العقارية والإيجارية، أنشطة التعليم والصحة والعمل الإجتماعي، والأنشطة الاجتماعية والشخصية، والخدمات المنزلية.

160 حيث تراجعت قطاعات الإنتاج السلعي من % 34.2 بالمتوسط للفترة 1994 - 1999 إلى حوالي % 28.3 للفترة 2000 - 2004، ثم إلى % 21.5 للفترة 2005 - 2011.

الفلسطينية إلى ما يلي:

١. ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي من الناتج المحلي الإجمالي. حيث بلغت أكثر من نصف ٥٤,٠ ٪ الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١١. وقد بلغ حجم الواردات من السلع والخدمات ما يقارب ٤ مليار دولار، بينما بقيت الصادرات عند ٥٠٠ مليون دولار كما في نهاية عام ٢٠١١. وتعدُّ هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع دول عربية مجاورة كالأردن حيث بلغت بالمتوسط ٪ ٣٨,٥ للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٥ سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية للدول العربية، الموقع الألكتروني.

٢. تدني نسبة الصادرات (سلع وخدمات) من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت ما بين ١٢-١٦٪ بالمتوسط في السنوات الاخيرة مقابل ارتفاع نسبة الواردات (سلع وخدمات) من الناتج المحلي الإجمالي والتي تراوحت ما بين ٧٠,٠ - ٧٣,٠٪ وهو ما يشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعد اقتصاداً مستورداً بالدرجة الأولى. كما أن ارتفاع نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي تعني ارتفاع نسبة تسرب الدخل المحلي للخارج، وهو ما يؤدي إلى نقص الطلب (الإنفاق) المحلي، مما يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

٣. ارتفاع درجة تركز التجارة الخارجية مع إسرائيل: أظهرت البيانات المتاحة ارتفاع مؤشر التركز الجغرافي للتجارة الخارجية السلعية الفلسطينية، حيث شكلت الصادرات السلعية إلى إسرائيل أو من خلالها عبر قنوات التسويق الإسرائيلي أكثر من ٩٠٪ بالمتوسط من إجمالي الصادرات السلعية، في حين لم تتجاوز نسبة الصادرات السلعية إلى الدول العربية (٥٪)، (ومعظمها مع الأردن ومصر والسعودية). أما الواردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل أو من خلالها فشكلت حوالي ٨٠ ٪ بالمتوسط من إجمالي الواردات السلعية.

سابعاً- خلل في نظام الحماية الإجتماعية:

على الرغم من الحديث المتكرر عن ضرورة تطوير ومأسسة نظام الحماية الإجتماعية، فإن هذا النظام ما زال يتسم بالعجز سواء على صعيد التشريعات أم الموارد المالية المخصصة له أو البنى المؤسسية الضرورية لتطبيقه. وما زالت الرعاية الإجتماعية في مناطق السلطة تستند الى مبدأ الإعانات والمكرمات وليس الى مبدأ المواطنة وما يصاحبها من حقوق. فلا يوجد ضمان إجتماعي ولا حماية من البطالة ولا نظام تأمينات صحية يوفر خدمة ذات جودة عالية والتكاليف معقولة. وفي إطار مواجهة الإحتجاجات الشعبية والتي لعبت فيها الإتحادات والنقابات العمالية دوراً مركزياً، والتي إندلعت في منتصف عام ٢٠١٢ ضد القرارات الحكومية برفع القيمة المضافة وأسعار المحروقات، أقرت الحكومة أخيراً توصية لجنة سياسات الأجور بتحديد الحد الأدنى للأجر عند ١٤٥٠ شيكل شهرياً. وجدير ذكره أن هذا القرار لم يحظ بموافقة الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، والذي يرى فيه أنه لا يحقق العدالة ولا يؤمن حياة كريمة للطبقة العاملة. وما زال الجدل حول هذا القرار قائماً، وسيدخل خيز التنفيذ مع بداية عام ٢٠١٣.

تُظهر المؤشرات المختلفة الواردة سابقاً حقيقتين هما: أولاً: أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال هشاً، ويعاني من تشوهات وفجوات بنيوية عديدة لن تساعده على تحمل صدمات جديدة، وثانياً: أن الإقتصاد الفلسطيني مجزء ومعزول بدرجة كبيرة عن العالم الخارجي ولكنه يعاني من درجة انكشاف عالية لإسرائيل والمساعدات. وكلاهما تفرضان مراجعة جدية وعميقة للتجربة الإقتصادية الفلسطينية، بغرض تصويب مسارها حيثما كان ذلك ممكناً في ظل ما قد تفرضه التطورات السياسية المرتقبة من تحديات إضافية.

السيناريوهات المستقبلية والخيارات الممكنة:

بطبيعة الحال فإن الاتجاه الذي سيذهب به المشهد السياسي الفلسطيني في ١٦٣ علاقاته الداخلية وعلاقته مع إسرائيل والمجتمع الدولي، سيكون له بالغ الأثر على الوضع الاقتصادي بشقيه العام والخاص.

ولأغراض هذه الورقة، سيتم تحليل التوقعات والخيارات الإقتصادية الممكنة تبعاً لثلاث سيناريوهات سياسية، وان كان السيناريو الأكثر ترجيحاً وواقعية في المدى المنظور هو سيناريو الوضع القائم.

هذا بدون أن يعني ذلك عدم وجود احتمال لحدوث السيناريوهات الأخرى التي ستفرض تغيرات اقتصادية استراتيجية على الساحة الفلسطينية في حال حدوثها.

سيناريو الأساس – المراوحة في المكان وعدم اليقين:

وفق هذا السيناريو، فإن المشهد السياسي الفلسطيني سيبقى في المستقبل المنظور على حاله كما كان في الآونة الأخيرة دون أن يحدث عليه أي تطورات دراماتيكية سواء على صعيد ملف المصالحة الوطنية أم على صعيد ملف قيادة وهيكلية النظام السياسي الفلسطيني أو على صعيد العلاقة مع إسرائيل والمجتمع الدولي. وستبقى معالجة هذه الملفات محكومة بقاعدتي شد الحبال والأخذ والرد بين مختلف الأطراف. وتبعاً لذلك فإن الإفتراضات الإقتصادية وفق هذا السناريو ستكون على النحو التالي:

استمرار الدول المانحة في دعم موازنة السلطة بمستوياتها نفسها خلال الأعوام القليلة الماضية إلى حد كبير.

- استمرار الحكومة الإسرائيلية في تحويل الإيرادات الجمركية والضريبية التي تستحق للسلطة، ولكن مع بعض التأخير والمماطلة لخدمة أهداف تكتيكية.
- مواصلة السلطة تنفيذ عدد من الإجراءات التي من شأنها تقليل عجز ١٦٤

الموزانة الجارية سواء على صعيد ترشيد النفقات أم على صعيد تحسين الجباية الضريبية.

وتأتي التعديلات الأخيرة على قانون ضريبة الدخل في هذا السياق.

- استمرار وجود العراقيل التي تضعها إسرائيل على حركة الأشخاص والبضائع داخل مناطق السلطة وبينها وبين العالم الخارجي.
- استمرار التباطؤ في منسوب الإستثمارات الخاصة بسبب استمرار حلة اللايقين السياسي والاقتصادي الفلسطيني.

وبالنسبة للتوقعات حول آداء الإقتصاد الفلسطيني وفق هذا السيناريو فيمكن إجمالها بما يأتي:

- سيستمر الناتج المحلي في النمو وربما بمعدلات قريبة من تلك التي تحققت في عام ٢٠١٢، أي بين ٥٪ و ٦٪ .
- سينخفض عجز الموازنة الجارية للسلطة بمقدار ما، ولكن حجم هذا الانخفاض سيتوقف على خطة التقشف وفعالية الإجراءات الضريبية. وتحت كل الظروف سيبقى هذا العجز قائماً وأكبر من قدرة السلطة على تغطيته ذاتياً وستستمر الحاجة للمساعدات الخارجية لتغطية كل أو معظم هذا العجز.
- سيبقى معدل البطالة عند مستوياته السابقة، أمَّا معدل الفقر فسيزداد قليلا بسبب التراجع المحتمل للقوة الشرائية لدخول المواطنين في ظل التوقعات بتسارع الارتفاعات في أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية في العالم.
- وأخيراً ستستمر التشوهات والاختلالات المشار لها سابقاً في الاقتصاد الفلسطيني سواء الجغرافية منها أم المجتمعية أم القطاعية بسبب فقدان السلطة للموارد المالية الضرورية لمعالجة هذه التشوهات.

الخيارات الإقتصادية الممكنة:

حسب هذا السيناريو ستبقى هذه الخيارات محدودة وذات طابع تنظيمي للأسواق والعلاقات الاقتصادية الداخلية، وليست ذات تأثير على جوهر المسار الإستراتيجي للإقتصاد الفلسطيني. وربما المساحة الأكثر إتساعاً لتطبيق مثل هذه الخيارات ستكون في مجالي إدارة المال العام وإعادة تصويب بعض السياسات القطاعية لإستعادة التوازن الإقتصادي الداخلي وتحقيق مزيدٍ من العدالة الإجتماعية.

أولاً: على صعيد السياسة المالية العامة:

يجب التأكيد أولاً على أن المساعدات الدولية قد لا تستمر الى الأبد، على الأقل ضمن الوتيرة الحالية، وبالتالي يجب أن لا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الإستراتيجية التنموية، بل يجب النظر إليها باعتبارها مؤقتة وغير مضمونة توجب على الفلسطينيين بذل أقصى درجة ممكنة من الحكمة والكفاءة في استغلالها عند توافرها مع مواصلة البحث عن السبل الكفيلة بالتخلص من الاعتماد عليها تدريجياً. وقد بدأت اعتمادية السلطة على المساعدات الدولية فعلاً بالانحسار خلال السنتين الماضيتين. هذا التوجه الحكومي قد يكون مشروعاً ومبرراً سياسياً واقتصادياً، ولكنه لا يحظى باجماع وطني حيث يرى كثيرون بأن هذه المساعدات ضرورية لتعويض الفلسطينيين عن الاضرار التي تلحق بهم بسبب الاحتلال الاسرائيلي. وبالتالي فان هذه المساعدات يجب ان تستمر طالما بقي الاحتلال قائما. ووضعت الحكومة لنفسها هدفاً طموحاً وربما غير واقعي يتمثل في الاستغناء عن هذه المساعدات مع نهاية عام ٢٠١٣. ولكن من المتوقع ان تبقى هذه المساعدات الدولية عنصراً هاماً في تمويل العجز الكلي في الموازنة في السنوات الثلاث القادمة.

لماذا البحث عن سياسة مالية جديدة الآن؟:

- التراجع التدريجي في حجم المساعدات ووتيرتها من نهاية عام ٢٠١٠، فجَّر أزمة مالية خانقة للسلطة ليس من الصعب تلمس مظاهرها وأبعادها.
- والأهم أن هذه الازمة أعادت وبقوة طرح سؤال الاستدامة المالية للسلطة على طاولة الجدل والنقاش من جديد، بل إنها أعادت توجيه بوصلة هذا الجدل نحو البدائل أو الخيارات المتاحة والممكنة لتبني سياسة مالية وطنية لمرحلة قادمة قد تغيب فيها هذه المساعدات جزئياً أو كلياً.
- وتكتسب محاولة إعادة بناء السياسة المالية أهمية خاصة في مرحلة إقامة الدولة الفلسطينية حيث تزداد فيها احتمالات المواجهة مع إسرائيل وربما مع بعض المانحين الرئيسيين.
- وهناك مخاوف لدى الأوساط الفلسطينية أن تستخدم الدول والجهات المانحة "ورقة المساعدات" وتستخدم إسرائيل ورقة "التحويلات الضريبية" في هذه المواجهة المفتوحة.

ملامح السياسة المالية الممكنة !!:

الخيارات المفترضة لأي دولة لحل أزمتها المالية هي:

- زيادة الإيرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية) إما عبر توسيع طاقة الاقتصاد المحلي أو عبر تحسين الجباية الضريبية من خلال توسيع القاعدة الافقية للضرائب او من خلال الحد من ظاهرتي التهرب و التسرب الضريبي.
- التقشف في النفقات العامة، من خلال إعادة جدولتها على قاعدة "الأولى فالأولى"، أو من خلال تحسين كفاءة الإنفاق ووقف هدر المال العام. ويجب الإشارة هنا الى أن هناك فرق بين "التقشف" و"الترشيد".
- الاقتراض الإضافي حسبما تسمح به القوانين والأنظمة النافذة، وذلك إمَّا من خلال السوق المصرفي أو السوق المالي.

- إستقطاب مساعدات عربية ودولية طارئة.

ولكن السؤال الجوهري هو: أي من هذه الخيارات متاحة وممكنة للسلطة الوطنية الفلسطينية وفق الحالة الراهنة؟

- زيادة الإيرادات هو خيار ممكن ولكن بحدود. فلا يمكن أن يصل العبء الضريبي في مناطق السلطة الى ٧٥٪ من الناتج المحلي لتمويل كامل النفقات الجارية. والأهم يجب مراعاة قاعدتي "العدالة" و"التحفيز الإقتصادي" عند فعل ذلك. وتأتي التعديلات الأخيرة على قانون ضريبة الدخل في إطار سعي الحكومة لزيادة الجباية المحلية.

ولكن لا يمكن أن تؤدي هذه التعديلات إلى زيادة كبيرة في الإيرادات بسبب الاختلال الجوهري في النظام الضريبي الفلسطيني والذي ينحاز في الأساس للضرائب غير المباشرة و تحديدا ضريبة القيمة المضافة و الرسوم الجمركية (على الإستهلاك) على حساب الضرائب المباشرة على الدخل والثروة.

- التقشف هو خيار مطلوب وملح وله قيمتان إحداهما إقتصادية والأخرى أخلاقية. ولكن هذا الخيار بشكل عام غير شعبوي وغالباً ما يلقى معارضة شديدة.وفي الحالة الفلسطينية فإن هذا الخيار مقيَّد بخصائص الإنفاق الجاري أيضاً.

- الإقتراض الإضافي هو خيار غير متاح حالياً للسلطة لأسباب عدة هي:

١. أن قانون الدين العام يحدد في مادته الخامسة سقفاً على الدين العام مقداره ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٢. إن التوسع في الإقتراض المحلي له آثار إقتصادية سلبية ناجمة عن مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة.

٣. إن التوسع في الإقتراض المصرفي المحلي سيزيد مما يُعرف "بمخاطر التركز الإئتماني".

- أما الإقتراض عن طريق إصدار سندات في إكتتاب خاص أو عام قد يكون ممكناً وجذاباً وخصوصاً في أوساط الشتات الفلسطيني الثري. ويمكن لهذه السندات أن تستند الى أساسيْ العوائد الإقتصادية والمالية معاً. ولكن يستدعي ذلك إما تعديل قانون الدين او تحقيق نمو اقتصادي لذلك.
- استقطاب مساعدات دولية إضافية (منتظمة وطارئة) قد يكون خياراً متاحاً عربياً وإسلامياً ولكنه خيار محدود دولياً في ظل إنسداد الأفق التفاوضي وبالمقابل تصاعد إحتمالات المواجهة مع إسرائيل.
- وقد يكون مفيداً في هذه المرحلة البحث مع اللجنة الرباعية والأطراف الدولية الأخرى عن آلية تضمن إنتظام إسرائيل في تحويل المستحقات المالية الشهرية لخزينة السلطة دون مراوغة أو توظيف سياسي.
- وقد تكون إحدى هذه الآليات حصول السلطة على ضامن أو كفيل دولي (دولة أو مؤسسة) لهذه التحويلات كشرط إضافي للعودة الى المفاوضات النهائية المباشرة مع إسرائيل.

وعليه، فإذا كانت جميع هذه الخيارات ضرورية لسياسة مالية وطنية مستدامة وكفوءة فإن أي منها هو قطعاً غير كافٍ بمفرده لتحقيق ذلك.

ثانياً- على صعيد الإقتصاد الكلي والقطاعي:

- إصلاح التشوهات في سوق العمل، من خلال استيعاب الجزء الأكبر من الأيدي العاملة الفلسطينية داخل الاقتصاد الفلسطيني، وبالذات داخل القطاع الخاص. و يتطلب ذلك تفعيل دور صندوق التشغيل و تبني سياسات تعمل على زيادة إنتاجية العامل الفلسطيني من خلال التركيز على تصدير السلع والخدمات الفلسطينية ذات القيمة المضافة العالمية بدلا من تصدير العمالة الفلسطينية، من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية وتحسين إنتاجية العمل، والاهتمام ببرامج التأهيل والتدريب المهني والتقني و تطور النظام التعليمي الجامعي، بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل.

- تقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي. وفي هذا السياق يبرز الى السطح سؤال يدور حول مصير إتفاق باريس الإقتصادي فهل يجب تعديل هذا الإتفاق من خلال التفاوض مع إسرائيل؟ أم يجب تجميد العمل به إلى حين الوصول إلى إتفاق جديد؟ أم يجب العمل على مطالبة إسرائيل من خلال اللجنة الرباعية أو أطراف دولية أخرى إلتزاماً كاملاً بهذا الإتفاق الى حين الوصول الى ترتيب نهائي للعلاقات السياسية والأمنية مع إسرائيل في إطار الحل النهائي العادل والشامل أولاً؟. الباحث هو من أصحاب الخيار الأخير، لأن فتح هذا الإتفاق مع إسرائيل لتعديل نصوص تتطلب مفاوضات مباشرة ينطوي ذلك على أضرار ١٧٠ سياسية وتقويض قدرة القيادة الفلسطينية على الاستمرار في موقفها الرافض للمفاوضات دون أن تتحقق الشروط الفلسطينية العادلة لذلك. كما أن المشكلة الأساسية لا تكمن في إتفاق باريس بحد ذاته وإنما في مرجعيته السياسية والأمنية التي جاءت في إتفاق آوسلو. فتعديل نصوص الإتفاق حتى لو كان وفق الرؤية الفلسطينية الخالصة لن يكون له منافع وعوائد إقتصادية ذات مغزى طالما بقيت إسرائيل تسيطر على الأرض والحدود والموارد وتفرض قيوداً على حركة الأشخاص والبضائع داخل مناطق السلطة بذرائع أمنية.، فعزل تطور العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل عن تطور مسار التسوية السياسية ليس إطارا صحيحا، فافتراض الطابع التعاوني وإمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية، بغض النظر عن التقدم في مسار عملية التسوية السياسية ثبت عدم دقته وبخاصة انكشافه أمام الأزمات، إلى جانب عدم دقة افتراض مبدأ حسن النية الإسرائيلي التي لم تكن كذلك في المراحل كلّها.
- دعم مؤسسات الخدمات والرعاية الاجتماعية المساندة للفئات المهمشة والفقيرة: تعتبر شبكة الامان الاجتماعي وشبكات المساعدات الاجتماعية الموجهة للاسر الفقيرة من الاولويات المباشرة والضرورية للحفاظ على

الحد الادنى من تماسك النسيج الاجتماعي، خاصة في ظل استمرار تنامي أعداد الفقراء والمحتاجين بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية. وتعدُّ زيادة مخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية من القضايا العاجلة التي تزيد من قدرة الوزارة على زيادة كفاءة ومستوى تغطية المساعدات التي تقدمها على شكل معونات إنسانية وطارئة للأسر المحتاجة، وخصوصا العائلات التي تضررت بشكل مباشر من الإجراءات الإسرائيلية. ومن الاجراءات المطلوبة الأخرى.

- توفير برامج التأمين الصحي للمواطنين ذوي الإمكانات المحدودة برسوم رمزية، بما في ذلك توفير الدواء لهم بأسعار مدعومة.
- إنشاء صندوق للحماية من البطالة بمساهمة أطراف العلاقة الثلاثة (الحكومة، وأصحاب العمل، والعمال).
- الاستمرار في تطوير برامج خاصة للتشغيل الطارئ.
- المساهمة في توفير برامج تدريب لتأهيل العمال غير المهرة.
- محاربة التضخم ودعم السلع و الخدمات الأساسية شائعة الاستهلاك بين المواطنين.
- إعادة النظر في قرار الحد الأدنى للأجور قبل أن يدخل خيز التنفيذ، باتجاه جعله أكثر عدالة واستجابة لطموحات الطبقة العاملة.

الاهتمام بالمنتج الوطني ودعمه وتوفير متطلبات البقاء والصمود للأفراد ومؤسسات الأعمال من خلال: •توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ودعمها.

- تركيز الإنتاج حسب احتياجات السوق المحلي، وليس السوق الخارجي اي اعتماد سياسة احلال الواردات بدل زيادة الصادرات.
- تشجيع ودعم دور التعاونيات الزراعية التي تساعد المزارعين الفلسطينيين على البقاء والنمو.

- توفير حماية مؤقتة للصناعة الوطنية الوليدة.
- الرقابة على المستوردات السلعية وضمان مطابقتها للمواصفات والمقاييس الوطنية.
- إعطاء أولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية بشرط أن تلبي متطلبات المواصفات والمقاييس الفلسطينية.
- اعادة النظر في التعديلات التي جرت مؤخراً على قانون تشجيع الاستثمار والتي يُرفع بموجبها رأس مال المشاريع التي تستفيد من الإعفاء الى ٢٥٠٠٠٠ دولار بدلاً من ١٠٠٠٠٠ دولار في القانون الأصلي، وهذا مخالف تماماً لجميع توصيات الدراسات والتقارير السابقة والتي ترى بضرورة توافر حوافز ضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وليس للكبيرة فقط.

تكثيف جهود الإصلاحات على كافة الصعد القضائية والإدارية والمؤسساتية، وبذل أقصى درجة ممكنة بمكافحة الفساد ووقف هدر المال العام.

- اعادة النظر في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بحيث تخفف هذه الرسوم عن السلع الاساسية و ترفع على السلع التي تعاني من المنافسة الشديدة من ١٧٣ المنتجات الاسرائيلية و الصينية و هذا ينطبق ايضا على معدلات ضريبة القيمة المضافة.
- تكثيف حملات تنظيف مناطق السلطة من منتجات المستوطنات، و تشجيع المبادرات المجتمعية لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية التي لها بديل فلسطيني و ذلك لتشجيع المنتجات الوطنية.
- تبني برامج دعم فني و بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص التمثيلية للمنشات الصناعية الفلسطينية لتمكينها من رفع جودة منتجاتها و تخفيض تكاليفها حتى تزيد من قدرتها التنافسية محليا و خارجيا.

ثانياً- السيناريو المتفائل:

يفترض هذا السيناريو حدوث انفراج سياسي إستراتيجي في الملفات العالقة المشار لها سابقاً.فستتم جميع عناصر المصالحة الوطنية بنجاح، وستتحقق الشروط والظروف الملائمة لنجاح المفاوضات مع إسرائيل والتي تفضي الى حل عادل وشامل لجميع القضايا النهائية العالقة وفي مقدمتها إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافياً وذات سيادة على مواردها وحدودها وسياساتها، وستعزز المكانة والعلاقات الفلسطينية على الصعيد الدولي.

وسيكون من أهم الإفتراضات الإقتصادية لهذا السيناريو ما يأتي:

- ستزداد المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني.
- ستنتظم التحويلات العربية والمالية من إسرائيل لخزينة السلطة وبدون أي تأخير أو مماطلة.
- ستختفي أو على الأقل ستخف القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة البضائع والأشخاص والاموال داخل مناطق السلطة و مع العالم الخارجي.
- ستتحسن - وبشكل ملحوظ- جودة الحكم في مناطق السلطة بأوجهها وتجلياتها كافة.
- سينجح الإقتصاد الفلسطيني في جذب إستثمارات خاصة كبيرة، وسينشط القطاع المالي في خدمة جهود التنمية.

هذه الإفتراضات ستؤدي الى تقديرات إقتصادية متفائلة يمكن تلخيصها بما يلي:

- نمو غير مسبوق في الناتج المحلي الفلسطيني قد يصل الى ١٥٪، يكون مصدره الأساس القطاعات الإنتاجية الحقيقية.
- انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة والفقر، وقد تصبح مماثلة لتلك التي سجِّلت عشية الإنتفاضة الثانية، أي أقل من ١٠٪ للبطالة و ١٥٪ للفقر.

- انخفاض حاد في عجز موازنة السلطة بسبب تحسن الطاقة الضريبية للإقتصاد المحلي، وقد يعود العجز الى المستويات التي كان عندها قبل عام ٢٠٠٠، أي بحدود عشرات الملايين فقط.

الخيارات الإقتصادية الممكنة حسب هذا السيناريو:

حسب هذا السيناريو، فستتسع دائرة الخيارات الممكنة للسلطة كماً ونوعاً. ولن تبقى هذه الخيارات محصورة في إجراءات تنظيمية وإدارية وسياسات داخلية فقط، بل ستتعداها الى خيارات إستراتيجية تنطوي على تغيير مسار الإقتصاد الفلسطيني برمته. فبالإضافة الى الخيارات التي أتاحها السيناريو الأول على صعيد السياسة المالية وعلى صعيد الإقتصاد الكلي (والتي تبقى معظمها مطلوبة ومشروعة وفق هذا السيناريو أيضاً)، يتوفر خياران إستراتيجيان يتعين على الفلسطينيين فحصهما. ويتصل الخيار الأول بإعادة صياغة العلاقات الإقتصادية مع إسرائيل والعالم العربي في مرحلة تأسيس الدولة وما بعدها، ويتصل الخيار الثاني بالمنهج أو النموذج الإقتصادي الذي يجب تطبيقة في مرحلة الدولة كبديل عن منهج إقتصاد السوق الحر القائم حالياً.

الخيار الإستراتيجي الاول: إعادة صياغة العلاقة الإقتصادية مع إسرائيل لصالح الاندماج مع المحيط العربي

يشكل ارتفاع درجة التشابه بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات العربية، أحد العوامل المشجعة على التكامل على الرغم من المنافسة التي ستحدث في المدى القصير، والاضطرار إلى إعادة الهيكلة البنيوية. فالتنمية الشاملة تستدعي حدوث تغيير في الهيكلية بالإضافة إلى النمو. ويعدُّ ذلك ذا أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني الذي تطورت بنيته الهيكلية خلال العقود الأربعة الماضية بما يتلاءم مع العلاقة المشوهة وغير المتكافئة مع الاقتصاد الإسرائيلي. من جهة أخرى، فإن التشابه في هيكلية الواردات ١٧٦ بين

الاقتصاد الفلسطيني والعربي يرفع من احتمالات نجاح مشاريع إحلال الواردات في العالم العربي نتيجة لتوسيع حجم السوق في حال التكامل بينها. وأما بالنسبة للصادرات الفلسطينية، فقد تبين أن الأسواق العربية قادرة على استيعاب جزء كبير منها. ويوفر تشابه هيكلها مع الصادرات العربية، فرصة جيدة لتنسيق عمليات التصدير بما في ذلك الشركات المشتركة لغايات الترويج والتسويق والبحث في الأسواق العالمية المشتركة.

إن ضعف الإرادة السياسية والمتابعة الإدارية التنفيذية، بالإضافة إلى عدم معالجة التجربة العربية في التكامل الاقتصادي لقضية التخصص الإنتاجي، وتركيزها على عملية تيسير التبادل التجاري، كانت السبب وراء ضعف الإنجازات التي تحققت على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك. ولا يجوز أن يستخدم قصور التكامل الاقتصادي العربي مبرراً لعدم اندماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي. فالاقتصاد الفلسطيني مخير بين ذلك وبين استمرار العلاقة المشوهة مع اقتصاد معاد (الاقتصاد الإسرائيلي)، ولا مجال للمقارنة بينهما. من جهة أخرى، فإن الاقتصاد الفلسطيني يكون قد مرَّ بظروف خاصة تؤهله أن يحظى بمعاملة عربية مميزة في المرحلة الحالية، تجعل عملية تكامله مع العالم العربي تتخطى الحواجز السياسية، والمعوقات التقليدية التي كانت سبباً في تعثر العمل العربي المشترك على الصعيد الاقتصادي. ويمتلك الاقتصاد الفلسطيني من المقومات ما يجعل علاقته مع الاقتصاد العربي ذات مردود مادي للطرفين، بالإضافة إلى كون هذه العلاقة تمكنه من تصحيح تشوهاته على المدى البعيد.

وهناك من يقول بان التحول من العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي إلى العلاقة مع العالم العربي قد يؤدي إلى خسارة الاقتصاد الفلسطيني للآثار الإيجابية المترتبة على الانتشار، وبخاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا والخبرة والمهارة للعاملين. ولكن هناك أربعة وجوه للرد: الأول أن المطروح هنا تحويل بعض

من العلاقة مع إسرائيل (وليس جميعها) وبالتدريج إلى العالم العربي. والثاني، يتعلق بانفتاح الاقتصاد العالمي على بعضه بعضاً، وعليه فإن التكنولوجيا يمكن أن تنتقل إلى الاقتصاد الفلسطيني (والعربي) عبر علاقات دولية أخرى. والثالث، يتمثل في أن المشكلة الأساسية في الإنتاج الفلسطيني لا تتمثل في التقنية المستخدمة أو مستوى المهارة لدى العاملين بقدر ما هي في حجم السوق الذي تتعامل معه، وفي المشكلات المترتبة على تبعيتها للاقتصاد الإسرائيلي وسياسات الاحتلال التي تحاربه. وأما الوجه الرابع، فيتمثل في كون العالم العربي مفتوحاً (حالياً) على العالم، وبخاصة في مجال استيراد التكنولوجيا، ولن تكون العلاقة التكاملية مع الاقتصاد الفلسطيني معوقة لذلك الاستيراد، بل ستمكن من تفعيل ذلك وتخفيض بعض من التكلفة.

أما بالنسبة للتخوف الذي يثار عادة حول مصير بعض الصناعات وبعض المنتوجات الزراعية الفلسطينية عند الانفتاح على اقتصادات ذات تكلفة منخفضة نسبياً، فيمكن التخفيف منه بالتنبيه إلى أن الفرصة مهيأة للاقتصاد الفلسطيني للحصول على معاملة خاصة في بعض المجالات، وأن يكون التكامل تدريجياً. ومن جهة أخرى، فإن التكامل مع العالم العربي سيمكن الاقتصاد الفلسطيني من الحصول على مواد خام بتكلفة أقل، ما يساهم في تخفيف حدة المشكلة. وفي المدى الطويل، يؤدي التكامل إلى إعادة هيكلة الإقتصاد الفلسطيني باتجاه الابتعاد عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. أما في المدى القصير، فيمكن اعتماد برامج تعويض ودعم للقطاعات التي تضطر لإعادة الهيكلة.

كما أن الإندماج مع المحيط العربي، يفتح فرص عمل مناسبة أمام قوة العمل الفلسطينية الماهرة في سوق دول الخليج العربي الخيار الوحيد في هذا المجال ١٧٨ بسبب معدلات البطالة المرتفعة التي تعاني منها الدول العربية الأخرى. ويشير معظم الاقتصاديين الى تدني الطلب على الايدي العاملة الخارجية في العديد من البلدان العربية وخاصة دول الخليج التي كانت تتصف بارتفاع

قدراتها الاستيعابية، حيث بدأت دول مجلس التعاون الخليجي باعتماد العديد من الإجراءات الهادفة إلى إحلال العمالة المحلية (الوطنية) محل العمالة الوافدة بعد أن أصبحت الأخيرة تشكل الجزء الأكبر من القوى العاملة. وعلى الرغم من هذا التوجه، هنالك صعوبات تحد من فاعليته.

إذ أن القطاع الخاص ما زال يفضل العمالة الوافدة بسبب تدني أجورها من جهة، وامتناع العمالة المحلية عن العمل في بعض الوظائف، وبخاصة الأعمال المنزلية والحرف، وأعمال التنظيف والأعمال الشاقة من جهة أخرى.

كما أن نقص توافر المهارات المحلية في بعض التخصصات بما في ذلك الخدمات الصحية، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والإدارة العليا، والمهارات الفنية العالية خلق صعوبات كبيرة أمام محاولات إحلال العمالة المحلية محل العاملة الأجنبية، ما يضطر هذه الدول إلى الاعتماد على العمالة الوافدة في تنفيذ هذه الوظائف. وتعتبر المناطق الفلسطينية من المناطق المرشحة للاستفادة من هذا النقص. وعلى الرغم من المحاذير السياسية لهذا الخيار، والمتمثلة في تهجير الفلسطينيين من أراضيهم إلى دول الخليج العربي، فإن الحديث هنا يدور عن تصدير عمالة فلسطينية لفترة زمنية مؤقتة، بحيث تعود هذه العمالة إلى الأراضي الفلسطينية بعد انتهاء عقود عملها في دول الخليج العربي.

الخيارات المستقبلية للعلاقات الفلسطينية مع الاقتصاد الإسرائيلي:

كما تمت الاشارة في اكثر من موقع سابق، فقد وقع الاقتصاد كما المجتمع والأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال وآثاره المباشرة وغير المباشرة لعقود ١٧٩ طويلة، أصبح التخلص منها ليس بالأمر الهين، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود قوتين ذات تأثيرات متباينة على الاقتصاد الصغير في علاقته مع اقتصاد كبير، تمثل القوة الأولى قوة استقطاب سلبية التأثير على حجم الاقتصاد الصغير وأدائه في المرحلة الأولى من الانفتاح بين هذين الاقتصادين، حيث تعجز

الزراعات والصناعات الصغيرة ضمن الاقتصاد الوطني عن منافسة المنتجات الزراعية والصناعية المتفوقة في الاقتصاد الكبير والمتقدم، الأمر الذي يؤدي الى تراجع قدرات الاقتصاد الصغير، ويؤثر كذلك على مستويات تدفقات رأس المال والاستثمار والعمل، حيث تتحرك تلك الاستثمارات من السوق اوالاقتصاد لصغير باتجاه الاقتصاد والسوق الكبيرة طلباً للربح والأجر الأعلى، مما يكرس في نهاية المطاف بنية مشوهة وعلاقة تبعية في هيكل الاقتصاد الصغير، مقابل تراكم متنامي داخل الاقتصاد الكبير.

أما القوة الثانية، فهي قوة انتشار إيجابية التأثير على الاقتصاد الصغير، حيث تؤدي تحويلات عوامل الإنتاج، وبخاصة العمال دوراً في زيادة الطلب في الاقتصاد الصغير، ما يؤدي إلى نمو الإنتاج المحلي والتجارة. كما تؤدي فروقات الأجور إلى اجتذاب رأس المال للاستثمار في الاقتصاد الصغير وإنشاء المشاريع المشتركة للإفادة من العمالة الرخيصة، وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال التكنولوجيا المتقدمة، ما يسهم في تنمية الاقتصاد الصغير والمتخلف وتطويره في المدى البعيد وان بشكل بطيء.

ويمكن أن يشار الى أن العلاقة التي يمكن أن تقوم بين الإقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية قد تؤدي الى ضعف وهامشية دور قوى الانتشار الإيجابية في التأثير على أداء الاقتصاد الفلسطيني، لصالح طغيان قوى الاستقطاب لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، مما قد يُبقى على حال التبعية والتشويه التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني.

فالمطلوب حسب هذا السيناريو إذاً صياغة اتفاق اقتصادي جديد ليحل محل إتفاق باريس. ويجب أن يستند الاتفاق الجديد الى مبدأ التجارة الحرة وليس الاتحاد الجمركي. ويجب أن يراعي الاتفاق الجديد الظروف الخاصة التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني والميزات النسبية التي يتمتع بها.

الخيار الإستراتيجي الثاني: استبدال اقتصاد السوق الحر

باقتصاد السوق الاجتماعي:

- يوصف نظام اقتصاد السوق الاجتماعي من قبل بعض المفكرين كطريق ثالث لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ويرتكز نظام السوق الاجتماعي على مرتكزين أساسيين هما:
- المرتكز الأول: نظام السوق القائم على الملكية الخاصة، والمبادرة الفردية، والحرية الاقتصادية، والمنافسة، وميكانيكية السوق وجهاز الثمن كموجه أساسي لتخصيص الموارد وتحقيق النمو، وتعظيم الفائض الاقتصادي.
- المرتكز الثاني: وهو البعد الاجتماعي ممثلاً في التنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، والعدالة في توزيع الدخل والثروة بين مختلف طبقات المجتمع وأفراده.
- إن نظام اقتصاد السوق الاجتماعي ينطوي على وجود تناقضات وبخاصة ما بين هدف تعظيم الربح الخاص- الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي الرأسمالي – وبين هدف تحقيق التنمية الاجتماعية، والرفاه ١٨١ الاجتماعي، وعدالة توزيع الدخل والثروة لا سيما بين الأجور والأرباح.
- من هنا ترتكز منهجية نظام اقتصاد السوق الاجتماعي على محاولة إقامة قدر معقول ومقبول اجتماعياً من التوازن الاجتماعي النسبي من خلال تدخل الدولة النشط والفعال في اقتصاد السوق الحر وتغيير نتائجه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية. فالنمو الاقتصادي العالي الذي يتم عن طريق اقتصاد السوق الحر ليس بالضرورة أن يؤدي إلى توزيع عادل للدخل بين طبقات المجتمع وفئاته. فعلى العكس من منهج نظام اقتصاد السوق الكلاسيكي الذي حدد وقيد دور الدولة فيما يعرف بالدولة "الحارسة" و " السياسة المالية المحايدة " فإن نظام اقتصاد السوق الاجتماعي يحدد دوراً فعالاً للدولة: تصويب عمل ونتائج نظام اقتصاد السوق، وإعادة توزيع الدخل والثروة، واقتطاع جزء من الفائض الاقتصادي المتحقق

وإعادة تخصيصه لأغراض تحقيق التنمية والخدمات الاجتماعية، والرفاه الاجتماعي. إلى جانب تدخل الدولة في محاولة لإضفاء الطابع الاجتماعي على اقتصاد السوق، فإنها تتدخل لحماية المنافسة الحرة ومنع الاحتكار، وخلق مناخ لتكافؤ الفرص بين مختلف الفعاليات الاقتصادية.

شروط ضرورية لتطبيق هذا المنهج:

يتطلب نظام اقتصاد السوق الاجتماعي توافر عدد من الشروط اللازمة لإعماله وأهمها:

١. دولة ذات نظام ديموقراطي اجتماعي، قائم على أساس احترام الحقوق الاساسية للإنسان، وعلى مبادئ وأسس ١٨٢ الحكم الرشيد: حكم القانون، الشفافية والمساءلة، والمحاسبة، وتكافؤ الفرص، والكفاءة والمهنية، ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، والمشاركة الشعبية الواسعة في العمليات والقرارات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.

٢. وجود توافق اجتماعي بين جميع الأطراف ذات العلاقة، خاصة نقابات العمال، ونقابات أصحاب العمل، والحكومة ومنظمات المجتمع المدني حول تبني نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، على قاعدة حرية السوق والتوازن الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية في توزيع الفائض الاقتصادي ما بين الأجور والأرباح، وبالتالي إقامة قدر من التوازن النسبي في معادلة العمل / رأس المال، ليكون بمثابة عقد اجتماعي – دستور البلاد -.

٣. وجود اقتصاد سوق محلي (وطني (متكامل، وغير مجزأ، وغير مشوه، وقادر على تخصيص الموارد وبطريقة مثلى استجابة لقوى العرض والطلب في الاقتصاد المحلي، وليس وفقاً لقوى العرض والطلب وآليات الأسعار الخارجية كما يتطلب وجود سوق داخلية (محلية) منظمة، للحد من فوضى السوق، والاستيراد والتصدير دون ضوابط وتشريعات.

٤. المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الرأسمالي عن النتائج والآثار السلبية المترتبة على نشاطاته وأفعاله ١٨٣ على البيئة والمجتمع، وعلى قاعدة ربط الملكية الخاصة بواجبها الاجتماعي.

٥. وجود بنية تشريعية داعمة للمنافسة والمبادرة الحرة، وتكافؤ الفرص، ومنع الاحتكار، وداعمة للإبداع والبحث، والتطوير من ناحية، وداعمة لأنظمة التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى لتحقيق قدر مقبول اجتماعياً من التوازن الاجتماعي النسبي في توزيع ثمار التنمية وأعبائها بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته.

٦. وجود تكافؤ في موازين القوى الاجتماعية والسياسية وتحديداً ما بين الطبقات والفئات الاجتماعية العاملة بأجر، والطبقات والشرائح الرأسمالية التي تحصل على مداخيلها من عوائد رأس المال والملكية لوسائل الإنتاج. هذا يعني ضرورة وجود حركة عمالية مهنية مؤطرة نقابياً تحظى بقاعدة جماهيرية - عمالية قوية تؤهلها للمشاركة في صنع القرارات السياسية والاجتماعية في البلاد، وبالتالي تكون قادرة على الدفاع عن مصالح العمال وحمايتها.

وبما أن هذه الشروط والظروف لن تكون متوافرة بشكل مرضٍ في الحالة الفلسطينية في مرحلة الانتقال من إقتصاد تحت إحتلال الى اقتصاد دولة مستقلة، فإن الخيار الأمثل والممكن سيكون بالانتقال التدريجي من اقتصاد السوق الحر الى إقتصاد السوق الاجتماعي. وقد تمتد عملية التهيئة هذه ١٨٤ بضع سنوات. ولكن يعتقد الباحث بأن هذا الخيار هو الأفضل والأنسب من المنظور الإستراتيجي.

ثالثاً- السيناريو المتشائم

يفترض هذا السيناريو بأن الأوضاع السياسية والأمنية في مناطق السلطة

ستتدهور بشكل كبير بسبب إندلاع مواجهة مفتوحة على كل الاحتمالات مع إسرائيل، ومع مؤيديها على الساحة الدولية. وهذا التدهور سيحدث بمعزل عن النتائج التي ستؤول إليها عملية المصالحة الوطنية. وربما يكون نجاح الفلسطينيين في إتمام المصالحة سبباً مباشراً لهذا التدهور، أو أن يكون قرار القيادة الفلسطينية بتدويل الصراع مع إسرائيل هو السبب في هذا التدهور. ويبدو أن وقوع هذا السيناريو، أكثر إحتمالية الآن من أي وقت مضى بسبب الطلب الفلسطيني للحصول على اعتراف الجمعية العامة في الأمم المتحدة بدولتهم بصفة مراقب وغير عضو.

وعندها ستتدهور الأوضاع المالية والاقتصادية في مناطق السلطة الى درجة قد تعجز فيها السلطة عن القيام بمهماتها والوفاء بالتزاماتها بشكل كبير بسبب العجز الكبير الذي سيحصل في موزانتها بسبب توقف التحويلات المالية من إسرائيل والتراجع الحاد في وتيرة المساعدات الدولية. وقد تخضع السلطة لحصار مالي مصرفي كذلك. وهذا بدوره سيؤدي الى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي. فسنشهد عودة الإقتصاد الفلسطيني الى مربع النمو السالب كما كان في الفترتين ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. وسنشهد كذلك معدلات بطالة وفقر غير مسبوقة وشللاً في نشاط القطاع المالي. هذه الحالة الإقتصادية قد تدفع القيادة الفلسطينية بفحص خيار حل السلطة. ولكن لا يرى الباحث بأن هذا الخيار سيكون من مصلحة أحد سواء الفلسطينيين أو إسرائيل أو المجتمع الدولي. ويعتقد الباحث بأن المجتمع الدولي وربما إسرائيل سيحرصان على بقاء السلطة بحالة ضعيفة، وليس على إنهائها بالكامل.

وفي الحالات كلها، فإن الخيارات الاقتصادية حسب هذا السيناريو ستتقلص الى خيارات تنظيمية وعملياتية كما في السيناريو الأول، وربما أكثر محدودية. وسيكون الخيار الاكثر واقعية هو خيار إدارة الازمة بأقل التكاليف. وفي هذا الإطار فإن السلطة ستجد نفسها مضطرة للبحث عن حلول لأزمتها

الإقتصادية لدى العرب والمسلمين. وسيتوقف نجاحها في ذلك على قدرة العرب والمسلمين والحلفاء التقليديين الآخرين في المجتمع الدولي على كسر الحصار وتعويض الفلسطينيين عن أية اضرار أو خسائر قد يتكبدونها، عملاً بالقرارات المتتالية للقمم العربية وإجتماعات وزراء الخارجية العرب بتوفير شبكة حماية مالية بمقدار ١٠٠ مليون دولار شهرياً لتعويض الفلسطينيين عن أي عقوبات قد تفرضها إسرائيل وحلفاؤها بسبب توجههم للأمم المتحدة. وهذا بحد ذاته هو اختبار عملي للإدارة العربية والإسلامية في ظل التحولات السياسية الجارية في العديد من هذه الدول.